حقيقة التدليس

عند أهل الحديث

نسخة جديدة تشتمل على بعض التعديلات

كتبه

أبو حازم

محمد بن حسني القاهري السلفي

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز طبع الكتاب أو تصويره

إلا بإذن خاص من المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله -ﷺ-:

«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»

متفق عليه(١).

قال المحدِّث الإمام عبد الرحمن بن مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «من أراد أن يصنف كتابًا؛ فليبدأ بحديث: «**الأعمال بالنيات**»(٢).

وقال الحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وبه صدَّر البخاري كتابه «الصحيح»، وأقامه مقام الخطبة له؛ إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله؛ فهو باطل، لا ثمرة له في الدنيا، ولا في الآخرة» اهـ(٣).

---

(١) رواه البخاري (١، ومواضع)، ومسلم (١٩٠٧) - واللفظ له -، كلاهما من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٢) رواه البيهقي في «الصغرى» (٣)، وغيره.

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص٩).

مُقَدِّمَة

الحمد لله أبلغ حمد وأزكاه، وأشهد أن لا إله حقٌّ سواه، وأشهد أن محمدا عبده ومصطفاه، صلى الله وسلم عليه، وعلى من تبع هداه.

أما بعد؛ فإن فضائل العلم الشرعي لا تُحصى، وصور حاجة المسلم إليه لا تُستَقصَى؛ فبِهِ ينصلح أمر دينه ودنياه، ويستقيم شأن أُولاه وأُخراه.

ومن أشرف العلوم الشرعية: علم الحديث النبوي المطهر، الذي يُعنَى بشأن أشرف البرية نبينا محمد -ﷺ-، ويشتمل على القواعد التي يُعرَف بها المقبول والمردود في ديننا -عموما-، فشأنه -إذن- في الدين عظيم، وأثره في الشريعة كبير؛ إذ قد جعله الله وأربابَه سببا لحفظ هذا الدين، وصيانة هذه الشريعة، فمُيِّز به الصحيح من السقيم، والحق من الباطل، ورفع الله به أهل الصدق والأمانة، ودحر به أهل الكذب والخيانة.

ولا يخفى على المُلِمِّ بهذا العلم الشريف: أن قبول الخبر له شروط، منها: اتصال إسناده، الذي يتحقق بسماع كل راو للخبر المعين ممن فوقه.

ولا يخفى -أيضا- أن هذا الاتصال له قوادح، منها ما هو ظاهر جليٌّ، ومنها ما هو دقيق خفيٌّ.

وأدقُّ هذه القوادح: التدليس، الذي يقوم على إيهام الراوي سماعَ الحديث ممن فوقه في الإسناد، مع أنه -في الواقع- لم يسمعه منه.

وقد اختلفت أنظار علماء الحديث في ضبط صورة التدليس: هل يختص برواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، أم يشمل رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

بعبارة أخرى: هل رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه تسمى «تدليسا»؟

وقد وجدنا عَلَمَيْن من أكابر حفاظ الحديث وعلمائه المتأخرين يختلفان في ذلك بصورة واضحة، وهما: الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر -رحمهما الله-.

فالعراقي -وهو أستاذ ابن حجر- يقرر أن التدليس يشمل الصورتين -معًا-، ويعزو ذلك إلى أهل الحديث، وينكر على من خص التدليس برواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه.

وابن حجر -وهو تلميذ العراقي- يأبى ذلك، ويخص التدليس بالصورة الثانية، ويقرر أن رواية المعاصر غير الملاقي لا تدخل في التدليس، ويعزو ذلك -أيضا- إلى أهل الحديث، وينكر على من أدخل هذه الصورة في حد التدليس.

فأيُّهما المصيب: الأستاذ أم التلميذ؟!

لتقرير ذلك: جاءت هذه الدراسة العلمية التي بين يديك في هذا الكتاب؛ إذ لا تخفى أهمية هذه المسألة، ودورها الهام في الحكم على المرويات، ولا يخفى دقة التدليس وغموضه وأثره، وهذه المسألة ليست نظرية اصطلاحية -فحسب-، بل ينبني عليها جانب عملي في غاية الأهمية -كما ستعرف إن شاء الله-.

وقد جاءت هذه الدراسة في عدة فصول، تراها تباعا -إن شاء الله-، وقد جعلتها في صورة محاكمة بين الحافظين -رحمهما الله-؛ لأنهما هما اللذان قرَّرَا المسألة بصورة لم تقع لغيرهما، وقد عزا كلٌّ منهما مذهبه إلى أهل الحديث، وأنكر على مخالفه؛ وإلا فقد تكلم العلماء قبلهما في حد التدليس -كما سأذكره إن شاء الله-.

فكانت طريقتي الإجمالية: أنني جعلتُ الكتاب في بابين:

* **الباب الأول**: ذكرتُ فيه كلام الحافظين -أولا-، وأتبعتُه بكلام العلماء المتأخرين، ثم الأئمة المتقدمين؛ ليكون حَكَمًا بين الحافظين -رحمهما الله-.

وليس هذا سلوكا مِنِّي لطريقة الفرق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في علم الحديث؛ بل كتابي هذا رَدٌّ على هذه الطريقة -كما ستعرف إن شاء الله-، وقد أوضحتُ موقفي منها في مناسبات عدة[1]، وإنما سلكتُ ما وصفتُه من الطريقة لضرورة التصنيف، فإن الحافظين -رحمهما الله- متنازعان في المسألة، وكلٌّ منهما يعزو مذهبه لأهل الحديث، فاقتضى هذا إفرادَ كلام الأئمة المتقدمين؛ ليكون حَكَمًا بين الحافظين، ومبيِّنًا لطريقة أهل الحديث في المسألة.

* **الباب الثاني**: في ذكر بعض المشاهير من الموصوفين بالتدليس، وقد سلكتُ فيه من الطريقة، وابتغيتُ من الفائدة: ما أبيِّنه في حينه -إن شاء الله-.

نسأل الله أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح؛ إنه ولينا ومولانا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) كما في شرح العبد الفقير على «الموقظة» و«نزهة النظر»، وكما في محاضرة بعنوان: «الرد على حاتم العوني في مسألة العنعنة، وخطورة التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين».

الباب الأول

في تحقيق المسألة

الفصل الأول

في ذكر كلام الحافظين العراقي وابن حجر

اعلم -رحمك الله- أن التدليس لغة: من الدَّلَس، وهو: الظلام، وأصل المادة: الستر والإيهام، فكأنه أظلم أمرُه على الناظر؛ لتغطية وجه الصواب فيه[١].

هذه هي الحقيقة اللغوية للتدليس، التي ينبغي أن تُعرف -أولا-، وجميع ما سيأتي من ذكر مذاهب أهل العلم والترجيح بينها إنما ينبني عليها.

فإذا عرفتَ ذلك؛ فإليك كلامَ الحافظين:

* **أولا: الحافظ العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «قوله[٢]: «وهو أن يروى عمن لقيه ما لم يسمعه منه -موهما أنه سمعه منه-، أو عمن عاصره ولم يلقه» إلى آخر كلامه.

هكذا حَدَّ المصنف القسم الأول من قسمى التدليس اللَّذَيْن ذكرهما.

وقد حَدَّه غير واحد من الحفاظ بما هو أخص من هذا، وهو: أن يروى عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، غير أن يذكر أنه سمعه منه؛ هكذا حده الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل.

وكذا حده الحافظ أبو الحسن بن محمد بن عبد الملك بن القطان، في كتاب «بيان الوهم والإيهام»، قال ابن القطان: «والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه» انتهى.

ويقابل هذا القولَ في تضييق حد التدليس: القول الآخر الذى حكاه ابن عبد البر في «التمهيد»: أن التدليس أن يحدث الرجل بما لم يسمعه؛ قال ابن عبد البر: «وعلى هذا؛ فما

---

(١) «مقاييس اللغة» (دلس/ ٢/ ٢٩٦)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦١٤).

(٢) يعني: ابن الصلاح.

سلم من التدليس أحد، لا مالك ولا غيره».

وما ذكره المصنف[١] في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان كيلا يغتر بهما من وقف عليهما، فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك؛ والله أعلم» اهـ[٢].

وقال في «ألفيته» :

تدليس الإسناد كمن يُسقط مَنْ حدثه ويرتقي بعن وأن

وقال يوهم اتصالا..... .....

ثم قال في شرحها: «**وإنما يكون تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، ولم يسمع منه، أو سمع منه، ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه، وقد فُهِم هذا الشرط من قوله : «يوهم اتصالا»، وإنما يقع الإيهام مع المعاصرة**» اهـ[٣].

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

قد اشتمل كلام الحافظ العراقي على ما يلي:

١- أن رواية المعاصر غير الملاقي تدخل في حد التدليس.

٢- أن هذه الصورة تشتمل على الإيهام، الذي هو حقيقة التدليس.

٣- أن هذا القول هو المشهور عند أهل الحديث.

٤- أن خلافه لا ينبغي الاغترار به، ولا يُظن موافقة أهل الشأن له.

---

(١) يعني: ابن الصلاح.

(٢) «التقييد والإيضاح» (٩٧-٩٨).

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٣٥).

*** ثانيا: الحافظ ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال معقبا على عبارة ابن الصلاح السابقة: «**وقوله : «عمن عاصره» ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي**.

وقد ذكر ابن القطان في أواخر «البيان» له تعريف التدليس بعبارة غير معترضة، قال: «ونعني به: أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه؛ ولما كان في هذا قد سمع منه، جاءت روايته عنه ما لم يسمع منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء؛ فلذلك سمي تدليساً» انتهى.

وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال؛ والله أعلم.

وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار.

وقد حكى شيخنا[1] كلامهما، ثم قال: إن الذي ذكره المصنف[2] في حد التدليس هو المشهور عن أهل الحديث، وأنه إنما حكى كلام البزار وابن القطان لئلا يغتر به.

قلت: لا غرور هنا؛ بل كلامهما هو الصواب -على ما يظهر لي- في التفرقة بين التدليس و المرسل الخفي -وإن كانا مشتركين في الحكم-؛ هذا ما يقتضيه النظر.

وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه؛ ففيه نظر؛ فكلام الخطيب في باب التدليس من «الكفاية» يؤيد ما قاله ابن القطان.

قال الخطيب: التدليس متضمن للإرسال -لا محالة-؛ لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه -فقط-، وهو

---

(١) يعني: العراقي.

(٢) يعني: ابن الصلاح.

الموهن لأمره، فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه؛ ولهذا لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذموا من دلسه» اهـ كلام ابن حجر(١).

ثم نقل -بعد ذلك- كلام شيخه العراقي السابق: «وما ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور...»، وعقَّب عليه قائلا: «**والذي يظهر من تصرفات الحُذَّاق منهم: أن التدليس مختص باللقي**؛ فقد أطبقوا على أن رواية المخضرمين -مثل: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي، وغيرهما-، عن النبي -ﷺ-: من قبيل المرسل، لا من قبيل المدلَّس.

وقد قال الخطيب في باب «المرسل» من كتابه «الكفاية»: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث -الذي ليس بمدلس- هو: رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه»، ثم مثَّل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي -ﷺ-، وللثاني بسفيان الثوري وغيره عن الزهري؛ ثم قال: «والحكم في الجميع عندنا واحد». انتهى.

فقد بيَّن الخطيب في ذلك أن من روى عمن لم يثبت لقيه -ولو عاصره-: أن ذلك مرسل، لا مدلس.

والتحقيق فيه: التفصيل، وهو: أن من ذُكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه؛ فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه؛ فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه؛ فهو مطلق الإرسال» اهـ كلام الحافظ ابن حجر(٢).

وقال في موضع آخر: «**والفرق بين المدلَّس والمرسل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا؛ وهو: أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه؛ فأما إن عاصره،**

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦١٤).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٢٣).

ولم يعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة -ولو بغير لقي-؛ لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما.

وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي، وأبو بكر البزار؛ وكلام الخطيب في «الكفاية» يقتضيه، وهو المعتمد» اهـ[١].

وقال في موضع آخر: «والتدليس تارة في الإسناد، وتارة في الشيوخ: **فالذي في الإسناد: أن يروي عن من لقيه شيئا لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه... وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئا بصيغة محتملة؛ فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التفرقة لتتميز الأنواع**» اهـ[٢].

قال أبو حازم -غفر الله له-:

قد اشتمل كلام الحافظ ابن حجر على ما يلي:

١- أن رواية المعاصر غير الملاقي ليست من التدليس في شيء.

٢- أن عزو القول بدخول هذه الصورة في التدليس إلى المشهور عند أهل الحديث: أمر فيه نظر.

٣- أن التدليس يختص برواية الراوي عمن لقيه ما لم يسمع منه، وهذا هو مقتضى تصرف الحُذَّاق من المحدثين.

٤- أن هذا هو قول الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في سياق مذهب أهل الحديث في التدليس والإرسال، فليس فيه غرور ولا مخالفة.

هذا ذكر المنازعة بين الحافظين -رحمهما الله-، وبيانُ دعوى كلٍّ منهما، ونشرع الآن في تقرير المحاكمة بينهما، والله المستعان.

---

(١) «نزهة النظر» (١٠٥)، وفي أثناء الكلام: استدلال الحافظ بمسألة المخضرمين، وقد سبق في كلامه في «النكت».

(٢) «طبقات المدلسين» (١٦).

الفصل الثاني

في سياق أقوال أئمة الحديث المتأخرين

أول ما نذكره في المحاكمة بين الحافظين -رحمهما الله-: سياق أقوال العلماء المقاربين لهما في الطبقة، والمقصود: من تكلم في التدليس على صورة الحَدِّ المعروفة، سواء كان من المصنِّفين في علوم الحديث، أم لا.

وفائدة ذلك: النظر فيمن تكلم في حد التدليس، بناء على معرفته بأقوال أهل الحديث المتقدمين: هل هم موافقون للحافظ العراقي، أم للحافظ ابن حجر؟

وطريقتي في ذلك: أنني أبتدئ بالحافظ الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ لمكانته المعروفة في التصنيف في علوم الحديث، ولأهمية كلامه بما يصلح أن يكون أصلا لكل ما يجئ بعده، ولاسيما أنه قد انتحله أحدُ طَرَفَيِ الدَّعْوَى، وهو: الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ثم أُثَنِّي بالحافظ أبي الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ لمناسبة انتحال الحافظ ابن حجر له -أيضا-.

ثم أذكر كلام سائر العلماء -إلى عصرنا هذا-، مقتصرا على مشاهيرهم؛ وقد جعلتهم على أقسام:

القسم الأول: من صرح بدخول رواية المعاصر غير الملاقي في حد التدليس، وفيهم من كان كلامه في بعض المواضع يوهم خلاف ذلك؛ لكن يُعرف بالسياق، أو بكلامه في مواضع أخرى: أنه دالٌّ على المطلوب.

القسم الثاني: من صرح بخلاف ذلك، أو كان ظاهر كلامه كذلك.

القسم الثالث: من كان كلامه محتملا، أو لم يتبين لي حقيقة مذهبه.

ولْنشرع في البيان، والله المستعان.

كلام الحافظ الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

عقد في أول كتابه بابا في: «**معرفة ما يستعمله أصحاب الحديث من العبارات في صفة الإخبار، وأقسام الجرح والتعديل -مختصرا-**»، قال تحته: «**والمدلِّس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه؛ هذا هو التدليس في الإسناد**» اهـ[١].

ثم قال في مبحث «المرسل»: قال: «**لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس: هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه**؛ نحو رواية سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة، وغيرهم من التابعين: عن رسول الله -ﷺ-، وبمثابته في غير التابعين؛ نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة؛ فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه.

وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه؛ فمثاله: رواية الحجاج بن أرطاة، وسفيان الثوري، وشعبة: عن الزهري، وما كان نحو ذلك مما لم نذكره.

والحكم في الجميع عندنا واحد، **وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثا عن شيخ، إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه**» اهـ[٢].

ثم قال في مبحث «المدلس»: «تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه -بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه-، ويعدل عن البيان بذلك، **ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلك؛ لصار ببيانه مرسلا للحديث، غير**

---

(١) «الكفاية» (٢٢).

(٢) «الكفاية» (٣٨٤).

مدلس فيه؛ لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه، وملاقيا لمن لم يلقه؛ إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال -لا محالة-؛ من حيث كان المدلس ممسكا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه -فقط-، وهو الموهن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمنا للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه؛ ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذموا من دلسه.

والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب للإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك بخلاف موجَب الورع والأمانة.

والثالثة: أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيا مقبولا عند أهل النقل؛ فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضا: أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلبا لتوهيم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك خلاف موجَب العدالة ومقتضى الديانة: من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه.

والمرسِل المبيِّن بريء من جميع ذلك» اهـ[1].

ثم قال: «**ذكر شيء من أخبار بعض المدلسين**».

وأولُ ما أورد تحته: قول الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة شيئا، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن**

(١) «الكفاية» (٣٥٧).

أسلم، ولا من أبي الزناد؛ وقد حدَّث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئا» اهـ[١].

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

هذا كلام الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ- في التدليس، ومنه يتبين -بوضوح- أن رواية المعاصر غير الملاقي تدخل في حد التدليس، كما نص عليه في أوائل كتابه، وتذكَّر أنه كان في سياق ذكر المصطلحات التي يستعملها «**أهل الحديث**»، فإطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي هو مذهب «**أهل الحديث**».

وتأمل كيف ذكر ضمن المدلسين: سعيد بن أبي عروبة، وذكر كلام الإمام أحمد في روايته عن أناس لم يسمع منهم شيئا؛ فهذه الصورة -عند الخطيب- تدليس.

وأيضا: فقد نقل كلام يعقوب بن شيبة الآتي ذكره -إن شاء الله-، وهو نص في إطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي، ولم يتعقبه في ذلك.

وإنما وقع الإشكال في فهم كلام الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ- لما أورد تحت مبحث «المرسل» رواية المعاصر غير الملاقي، ومثَّل برواية الحجاج، والثوري، وشعبة: عن الزهري؛ وقال إن هذه الصورة «إرسال» غير «تدليس» -بلا خلاف عند أهل الحديث-؛ فهذا الكلام وحده يُفهم أن التدليس لا بد فيه من ثبوت اللقاء.

وأما مع الكلام الصريح الذي قدَّمناه؛ فلا بد أن يُستبعَد هذا الفهم.

فما توجيه الكلام -إذن-؟!

الواقع أن كلام الخطيب المتقدم في مبحث «المدلس» هو نفسه الذي يحل الإشكال، ويبين وجه الأمر.

قال الخطيب: «**لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه، وملاقيا لمن لم يلقه**».

(١) «الكفاية» (٣٥٨).

فالتدليس -إذن- هو إيهام السماع ممن لم يسمع منه، أو اللقاء لمن لم يلقه؛ وعليه: فإذا روى الراوي عمن عاصره ولم يلقه بصورة توهم أنه لقيه؛ فهذا تدليس -بنص كلام الخطيب-.

ثم قال: «**وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه -فقط-**».

فقوله «ممن لم يسمع منه» يدخل فيه انتفاء اللقاء -كما هو واضح-.

فتحصل -إذن-: أن رواية المعاصر غير الملاقي إنما تكون تدليسا حيث اشتملت على إيهام اللقاء، وإلا؛ فهي إرسال -فقط-.

وهذا هو ما عبر عنه الخطيب بقوله: «**ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلك؛ لصار ببيانه مرسلا للحديث، غير مدلس فيه**».

فهذه هي الصورة التي ينتفي فيها التدليس؛ لأنه قد انتفى فيها الإيهام.

وهو ما عبر عنه الخطيب قبل ذلك بقوله: «**والمدلَّس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه**».

فتأمل هذا القيد: «**فيتوهم أنه سمع منه**»، فهو شرط للحكم على رواية المعاصر غير الملاقي بأنها تدليس.

فمن هذا كله يظهر وجه الصواب، ويتبين أن رواية المعاصر غير الملاقي ليست تدليسا مطلقا، بل فيها تفصيل:

فإن اشتملت على الإيهام، بأن يوهم الراوي أنه لقي من لم يلقه؛ فهذا تدليس.

وإن خلت عن ذلك، بأن يحدث الراوي عمن عُرف أنه لم يلقه، ولم يوهم لُقِيَّه له؛ فهذا إرسال غير تدليس.

بل إن الخطيب ذكر هذا التفصيل حتى في رواية من سمع وحدَّث بما لم يسمع.

فإنه قال في مبحث «المرسل» -**الذي ليس بمدلس**-: «**وكذلك الحكم فيمن أرسل**

حديثا عن شيخ، إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه»، فهذه الصورة أدخلها في الإرسال المنافي للتدليس، مع أنها قد وقع فيها اللقاء والسماع.

ثم قال في مبحث «التدليس»: «تدليس الحديث **الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه -بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه-، ويعدل عن البيان بذلك، ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلك؛ لصار ببيانه مرسلا للحديث، غير مدلس فيه»**، فهذه هي عين الصورة السابقة، وقد اعتبرها هنا «تدليسا»، وبيَّن في نفس الكلام أن هذه الصورة بعينها -التي ثبت فيها اللقاء والسماع- لو حصل فيها عدم الإيهام؛ لكانت «إرسالا» غير «تدليس».

هذه حقيقة مذهب الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-، من خلال جمع كلامه في المسألة، وتفسير بعضه ببعض، والتأمل في قيوده ومحترزاته.

ولولا ذلك؛ لكان الأمر على ما فهم الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، فإن ما استدل به من كلام الخطيب يُفهِم -بمجرده- اشتراط اللقاء في إطلاق التدليس، وخصوصا مع كلام الخطيب في مبحث «المرسل»؛ وأما ما نقلناه من كلام الخطيب في أول كتابه، وفي أخبار المدلسين؛ فهو نص لا يحتمل تأويلا، ويوجب ما ذكرناه -بتوفيق الله-[1].

---

(١) **فإن قيل**: إن مراد الخطيب بـ«المرسل» «غير المدلس»: رواية الراوي عمن لم يعاصره -فقط-، وقوله بعد ذلك: «وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه...» صورة مستقلة، لم يدخلها في كلامه السابق؛ لأن الخطيب -نفسه- قال في الحجاج بن أرطأة في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٥): «**كان مدلسا، يروي عمن لم يلقه**»، فدل على أن قوله في «الكفاية»: «وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه؛ فمثاله: **رواية الحجاج بن أرطاة**، وسفيان الثوري، وشعبة: عن الزهري» داخل في التدليس.

قلت: هذا يستلزم أن يكون شعبة -عند الخطيب- مدلسا، وأن تكون روايته عن الزهري تدليسا -عند الخطيب-، وظاهر كلامه في هذا الموضع من «الكفاية» أنه ساق كل هذه الصور مساقا واحدا، وتأمل في قوله: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث -الذي ليس بمدلس-: **هو رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه**»، فهما صورتان: «من لم يعاصره»، و«من لم يلقه»؛ لا صورة واحدة، وقد مثَّل الخطيب للصورة الأولى بسعيد بن المسيب وغيره، وختم تمثيله بقوله: «فهذه كلها روايات ممن

بل قد صرح العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- بأن نفس كلام الخطيب الذي استدل به الحافظ يدل على ما ذكرناه، لا على ما فهمه الحافظ.

قال المعلمي: «**والرواية عن المعاصر على وجه الإيهام تدليس أيضا عند الجمهور، ومن لم يطلق عليها ذلك لفظا لا ينكر أنها تدليس في المعنى، بل هي أقبح عندهم من إرسال الراوي على سبيل الإيهام عمن قد سمع منه.**

هذا؛ وصنيع مسلم يقتضي أن الإرسال -على أي الوجهين كان- إنما يكون تدليسا إذا كان على وجه الإيهام، ويوافقه ما في «الكفاية» للخطيب ص ٣٥٧» اهـ[(١)].

وقال في تقرير هذا المذهب -بعدما حكى مذهب العراقي، وغيره مما سيأتي نقله-: «**وهو ظاهر عبارة الخطيب في «الكفاية»، وإن قال الحافظ: إنها تخالفه**» اهـ[(٢)].

فإذا تبين لك ذلك؛ فاعلم أن مذهب الخطيب المذكور مذهب في غاية التحرير والمتانة؛ لأنه عين مذهب أئمة الحديث المتقدمين، ونفس طريقتهم؛ كما سيأتي شرح ذلك وبيانه -إن شاء الله-.

كلام الحافظ أبي الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال في التدليس: «**ونعني به: أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه،**

=

سمينا عمن لم يعاصروه»، فبقيت الصورة الثانية، وهي التي مثَّل لها بالحجاج وغيره.

وعلى هذا؛ فيحتمل أن الخطيب رأى رواية الحجاج عن الزهري -خاصة- غير داخلة في التدليس؛ لأنه قرنه بالثوري وروايته عن الزهري، والثوري مدلس -عند الخطيب-؛ فقد ذكره في «أخبار المدلسين»، إذن فذكره في هذا الموضع -خاصة- معناه أن روايته عن الزهري -خاصة- ليست بتدليس.

فإن استقام هذا، وإلا فهو اختلافُ كلام، أو تغيُّر اجتهاد، أو نحو ذلك مما لا يسلم منه العلماء؛ وهو -على كل تقدير- لا يؤثر على ما ذكرناه من مذهب الخطيب في أصل المسألة.

(١) «التنكيل» (١/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٢) «عمارة القبور» (٢٤٧).

من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه؛ ولما كان في هذا قد سمع منه، جاءت روايته عنه ما لم يسمع منه، كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء؛ فلذلك سمي تدليساً» اهـ[١].

هذا كلامه الذي استدل به الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وهو -بمجرده- لا يدل إلا على ما فهمه من اشتراط اللقاء في إطلاق التدليس.

لكن قد وُجد كلام آخر لابن القطان ينص فيه على خلاف ذلك:

قال: «وإنما يختلف العلماء في قبول حديث المدلس إذا كان عمن قد علم لقاؤه له وسماعه منه: هاهنا يقول قوم: يقبل ما يعنعن عنهم، حتى يتبين الانقطاع في حديث حديث؛ فيُرَدُّ. ويقول آخرون: بل يُرد ما يعنعن عنهم، حتى يتبين الاتصال في حديث حديث؛ فيُقبل.

أما ما يعنعنه المدلس عمن لم نعلم لقاءه له ولا سماعه منه؛ فلا أعلم الخلاف فيه بأنه لا يقبل، ولو كنا نقول برأي مسلم في أن معنعن المتعاصرَيْن محمول على الاتصال -ولو لم يعلم التقاؤهما-؛ فإنما ذلك في غير المدلس» اهـ[٢].

قلت: فأمامنا هنا توجيهان:

التوجيه الأول: أن يحمل كلام ابن القطان الأول على ما فهمه ابن حجر، ويكون المراد بكلامه الثاني: المدلس الذي جمع بين الصورتين: حدث عمن سمع بما لم يسمع، وعمن لم يسمع أصلا، فيكون إنما استحق وصف التدليس بالصورة الأولى، لم يرد ابن القطان -أصلا- أن يطلق التدليس على الصورة الثانية -في نفسها-.

التوجيه الثاني: أن يحمل كلامه الثاني على إدخال رواية المعاصر غير الملاقي في حد

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩٣).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٦٦).

التدليس، بحيث أن من لم يقع منه إلا هذه الصورة يسمى مدلسا أيضا، إذا كان ذلك منه على جهة الإيهام؛ ويكون كلام ابن القطان الأول منبِّهًا على ذلك -في الحقيقة-؛ لأنه علق التدليس بالإيهام في رواية الراوي عمن سمع ما لم يسمع، فدل على أن الإيهام حيثما تحقق فقد صدق الوصف بالتدليس، ويكون المراد بقوله: «**الإرسال روايته عمن لم يسمع منه**»؛ أي: إذا لم يوهم السماع.

وهذا التوجيه الثاني هو الذي صرح به العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وإن كان لم يذكر كلام ابن القطان الثاني، وإنما صرح بتوجيهه هذا فَهْمًا منه لنفس كلام ابن القطان الأول.

قال المعلمي: «وأما البزار وابن القطان وابن عبد البر؛ فإنهم وإن خصوا تعريف التدليس بما ثبت منه اللقاء، فقد فرقوا بينه وبين الإرسال بوجود الإيهام في الأول بخلاف الثاني، وهذا يدلك أنهم أسقطوا الإرسال الخفي، فلا أدخلوه في تعريف التدليس؛ لِمَا مَرَّ، ولا في الإرسال؛ لقولهم: إن الإرسال لا إيهام فيه، ومع ذلك فكلامهم يدل على إلحاقه بالتدليس؛ لوجود الإيهام فيه، فليس من الإرسال، ولقولهم: إن التدليس إنما كان تدليسا لوجود الإيهام، وفي هذا إيهام وأيُّ إيهام» اهـ[1].

قلت: فالحاصل أن مذهب ابن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ- محتمل: قد يكون كمذهب الخطيب، وقد يكون كما فهمه الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، والله أعلم.

ولْننتقل إلى سياق سائر أقوال العلماء، على الخطة التي أوضحتُها من قبل.

*** القسم الأول: من صرح بدخول رواية المعاصر غير الملاقي في حد التدليس:**

١ - الإمام ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت٤٦٣).

قال: «وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث هو: أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه، وسمعه من غيره عنه،

(١) «عمارة القبور» (٢٤٨).

فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره، أو من بعض أصحابه عنه؛ ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة؛ فهو تدليس مذموم -عند جماعة أهل الحديث-، **وكذلك إن دلس عمن لم يسمع منه**؛ فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه» اهـ[١].

وقال في موضع آخر: «وقتادة إذا لم يقل: «سمعت»، وخولف في نقله؛ فلا تقوم به حجة؛ **لأنه يدلس كثيرا عمن لم يسمع منه**، وربما كان بينهما غير ثقة» اهـ[٢].

وفي ضوء هذا يُفهم قوله المعروف: «**وأما التدليس؛ فهو أن يحدث الرجل عن الرجل -قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه- بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه**، ممن تُرضى حاله، أو لا ترضى؛ على أن الأغلب في ذلك: أن لو كانت حاله مرضية؛ لذكره، وقد يكون لأنه استصغره؛ **هذا هو التدليس -عند جماعتهم-، لا اختلاف بينهم في ذلك**» اهـ[٣].

فمراده أن هذه هي الصورة المتفق على كونها تدليسا، لم يُرد حصر التدليس فيها.

٢- الحافظ ابن الأثير -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٦٠٦).

قال: «النوع السابع -وهو الثاني من المختلف فيه-: **رواية المدلسين -إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية-، فيقولون: «قال فلان»، ممن هو معاصرهم، رأوه أو لم يروه**، ولا يكون لهم عنه سماع، ولا إجازة، ولا طريق من الرواية، **فيوهمون بقولهم: «قال فلان» أنهم قد سمعوا منه، أو أجازه لهم، أو غير ذلك**؛ فيكونون في قولهم: «قال فلان» صادقين؛ لأنهم يكونون قد سمعوه من واحد أو أكثر منه عنه، **وهذا يسمونه بينهم تدليسًا؛ للإيهام**

---

(١) «التمهيد» (١/ ٢٨)، وهو -في الأصل- كلام يعقوب بن شيبة -كما سيأتي-.

(٢) «التمهيد» (٣/ ٣٠٧).

(٣) «التمهيد» (١/ ١٥).

الذي حصل فيه» اهـ[١].

ثم ذكر تقسيم التدليس -كما ورد في كلام الحاكم الآتي نقله إن شاء الله-، وقال في خلال ذلك: «**والتدليس إنما يتم إذا روى عن معاصره، أما إذا روى عن غير معاصره؛ فلا يكون مدلسا، ويدخل في حد المرسل**» اهـ[٢].

٣- الحافظ أبو عمرو بن الصلاح -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٦٤٣).

قال في صورة تدليس الإسناد: «**أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو: عمن عاصره -ولم يلقه-، موهما أنه قد لقيه، وسمعه منه**» اهـ[٣].

٤- الإمام النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٦٧٦).

قال في صورة تدليس الإسناد: «**أن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه -موهمًا سماعه-**» اهـ[٤].

٥- العلامة ابن دقيق العيد -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٠٢).

قال: «التدليس: وهو أن يروي الراوي حديثا عمن لم يسمعه منه، فإن كانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصا؛ فهذا كذب، لا يسمى بالتدليس، وإن لم يقتض ذلك نصا، كما كان المتقدمون يقولون: فلان عن فلان، ولا يقولون: أخبرنا ولا: حدثنا، **وكذلك إذا قال: قال فلان، أو: روى فلان، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تصرح باللقاء؛ فهذا هو التدليس**» اهـ[٥].

---

(١) «جامع الأصول» (١/ ١٦٧).

(٢) «جامع الأصول» (١/ ١٦٩).

(٣) «علوم الحديث» (٢٣٠).

(٤) «المختصر» المعروف بـ«التقريب والتيسير» (١/ ٢٥٦/ مع «التدريب»)، و«شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٣).

(٥) «الاقتراح» (٧).

٦- العلامة ابن جماعة -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٣٣).

قال: «**تدليس الإسناد، وهو: أن يروي عمن لقيه، أو عاصره، ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه**» اهـ[١].

٧- الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٤٨).

قال: «**المدلِّس : ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه**؛ فإن صرح بالاتصال، وقال: «حدثنا»؛ فهذا كذاب، وإن قال: «عن»؛ احتمل ذلك، ونظر في طبقته: هل يدرك من هو فوقه؟ **فإن كان لقيه؛ فقد قررناه، وإن لم يكن لقيه، فأمكن أن يكون معاصره؛ فهو محل تردد، وإن لم يمكن؛ فمنقطع؛ كقتادة عن أبي هريرة**» اهـ[٢].

وذكر سعيد بن أبي عروبة، وروايته عن جمع لم يسمع منهم شيئا، فقال: «**حدث عن هؤلاء -على التدليس-، ولم يسمع منهم**»[٣].

ويأتي المزيد من هذا الضرب -إن شاء الله-.

٨- الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٦١).

نقل قول البخاري: «لم يسمع ابن جريج من عمرو بن شعيب شيئا»، ثم علق عليه قائلا: «وقد روى عنه عدة أحاديث، وهي عن جماعة ممن تقدم ذكرهم؛ **ولكنه مدلس -كما سبق ذكره فيهم-**»[٤].

قلت: والجماعة الذين يعنيهم العلائي لم يسمع منهم ابن جريج شيئا، وقد أطلق علي روايته عنهم أنها تدليس.

---

(١) «المنهل الروي» (٧٢).

(٢) «الموقظة» (٢١).

(٣) «السير» (٦/ ٤١٥)، وبنحوه في «الميزان» (٢/ ١٥٢).

(٤) «جامع التحصيل» (٢٢٩).

وفي ضوء هذا: يفهم قوله: «**التدليس أصله التغطية والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للاتصال، وهو لم يسمعه منه؛ فأما إطلاقه الرواية عمن يعلم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلا؛ فلا تدليس في هذا يوهم الاتصال، وذلك ظاهر، وعليه جمهور العلماء، والله أعلم**» اهـ[1].

ثم قال في صورة تدليس الإسناد: «**أن يروي الراوي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه، بلفظ «عن» أو «قال» أو «ذكر»، ونحو ذلك مما يوهم الاتصال، ولا يصرح بـ«حدثنا» ولا «أخبرنا» ولا «سمعت**» اهـ[2]، ثم مثَّل لذلك برواية ابن عيينة عن الزهري وعن عمرو بن دينار -وهما من شيوخه الذين سمع منهم- بعض ما لم يسمعه منهما.

فهذا الكلام ربما أفهم اشتراط اللقاء في الوصف بالتدليس؛ إلا أنه قد تقدم كلام العلائي الصريح في إطلاق التدليس مع انتفاء اللقاء، وقد علق التدليس -في كلامه المنقول هنا- بالإيهام، فيكون المراد بقوله: «**فأما إطلاقه الرواية عمن يُعلم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلا**» ما ينتفي فيه الإيهام، وقد عزا ذلك إلى «جمهور العلماء»، والجمهور على عدم اشتراط اللقاء في التدليس -كما نثبته الآن بحول الله-.

ويؤيد أن العلائي لا يشترط اللقاء في التدليس:

أ- أنه -بعد كلامه السابق- نقل القول بإطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي: «**إن كان الغالب عليه التدليس عمن عاصره ولم يلقه ولا سمع منه؛ لم تقبل روايته مطلقا، وإن كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه؛ قُبِل ما صرح فيه بالسماع، دون ما دلس**».

---

(١) «جامع التحصيل» (٩٦).

(٢) «جامع التحصيل» (٩٦).

ثم عقب عليه قائلا: «**والصحيح -الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول-: الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع، دون ما رواه بلفظ محتمل؛ لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم، ولم يقدح التدليس فيهم**...» إلى آخر كلامه[١].

فتأمل كيف تعقبه في مسألة الاحتجاج فقط، لا في إطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي.

ب- أن العلائي نقل كلام الحاكم في أجناس التدليس، قال: «والسادس: **قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، فيقولون: «قال فلان»، ويُحمل ذلك منهم على الاتصال، وليس مسموعا**».

قال العلائي: «ومَثَّل ذلك بما ذكر أبو داود الطيالسي، عن أشرس: أن إسحاق بن راشد قدم الري، فجعل يقول: «حدثنا الزهري»، قال: فقلت له: «أين لقيت ابن شهاب؟»، قال: «لم ألقه، مررت ببيت المقدس، فوجدت كتابا له».

قال العلائي: «وهذا ليس من التدليس في شيء؛ لما تقدم أن شرط التدليس أن يكون اللفظ محتملا لا صريحا، فمتى كان صريحا في السماع ولم يكن كذلك؛ فهو كذب يقتضي الجرح لفاعله؛ اللهم إلا أن يؤول بتأويل بعيد، كما قيل فيما روي عن الحسن أنه قال: «حدثنا أبو هريرة»، وتأوله من لم يثبت له السماع منه على أنه أراد: حدَّث أهلَ البصرة، فيكون الضمير عائدا إليهم؛ وكذلك قول طاووس: «قدم علينا معاذ اليمن»، وهو لم يدركه، وإنما أراد: قدم على أهل بلده» اهـ[٢].

---

(١) «جامع التحصيل» (٩٦).

(٢) «جامع التحصيل» (٩٩)، ويأتي كلامه في مسألة التأويل المذكورة -مع الرد عليه-.

قلت: فلم يتعقب الحاكم إلا في التمثيل، لا في أصل الجنس، الذي هو: رواية المعاصر غير الملاقي، إذا حمل ذلك منه على السماع.

ج- قال العلائي: «الراوي متى قال «عن فلان»، ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة؛ فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة؛ إذ لا فائدة في ذلك، **وتكون الرواية الأولى مرسلة -إذا لم يعرف الراوي بالتدليس-، وإلا فمدلَّسة**» اهـ[١].

قلت: فلو كان التدليس -عنده- يلزم فيه اللقاء؛ لكانت عبارته هكذا: «وتكون الرواية الأولى مرسلة -إذا لم يعرف الراوي بلقاء من حدث عنه-، وإلا فمدلسة».

٩- الحافظ ابن كثير -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٧٤).

قال في صورة تدليس الإسناد: «**أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه سمعه منه**» اهـ[٢].

١٠- الحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٩٥).

قال: «**من كان مدلسا : يحدث عمن رآه بما لم يسمعه منه ؛ فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه**» اهـ[٣].

إلى أن قال: «**وأما من يدلس عمن لم يره؛ فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره؛ ومتى صرح بالسماع، أو قال: «ثنا» أو «أنا»؛ فهو حجة**» اهـ[٤].

إلى أن قال: «**وقد كان الثوري وغيره يدلسون عمن لم يسمعوا منه**» اهـ[٥].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٣١).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (الباعث الحثيث/ ٥٣).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٢).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٤).

(٥) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٥).

١١ - العلامة ابن الملقن -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٨٠٤).

قال: «**تدليس الإسناد: بأن يروي عمن لقيه، أو عاصره، ما لم يسمعه منه، موهما سماعه، قائلا: «قال فلان»، أو: «عن فلان»، ونحوه**» اهـ[١].

وقال في موضع آخر: «**والتدليس، وهو مكروه ؛ لأنه يوهم اللقي والمعاصرة**»[٢].

١٢ - العلامة البلقيني -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٨٠٥).

أَقَرَّ ابن الصلاح على تعريفه السابق[٣].

١٣ - العلامة ابن الوزير اليماني -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٨٤٠).

قال في تدليس الإسناد: «وله شرطان: أحدهما: أن يأتي بلفظ محتمل غير كذب؛ مثل: «عن فلان»، **وثانيهما: أن يكون عاصره؛ لأن شرط التدليس إيهام أنه سمع منه.**

وإذا لم يعاصره؛ زال التدليس، وصار كذابا، أو مرسلا محضا» اهـ[٤].

١٤ - الحافظ برهان الدين الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٨٤١).

قال: «**والتدليس إذا روي بعن أو أن أو قال، وكان قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه**» اهـ[٥].

١٥ - الحافظ السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٩١١).

قال في «ألفيته» في حد التدليس :

تدليس الإسناد بأن يروي عن ... معاصر ما لم يحدثه بأن

يأتي بلفظ يوهم اتصالا ... كعن وأن وكذاك قالا[٦]

---

(١) «المقنع» (١/ ١٥٤).

(٢) «التذكرة» (٦٦-٦٧/ مع «التوضيح الأبهر»).

(٣) «محاسن الاصطلاح» (هامش مقدمة ابن الصلاح/ ٢٣٢).

(٤) «تنقيح الأنظار» (توضيح الأفكار/ ٣١٨).

(٥) «التبيين لأسماء المدلسين» (٣٦) مختصرا، ويأتي نقله بتمامه.

(٦) وأما في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٦)؛ فقد اقتصر على حكاية مذهب العراقي وابن حجر.

١٦- العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ١٣٨٦).

قال: «**والرواية عن المعاصر على وجه الإيهام تدليس أيضًا عند الجمهور**، ومن لم يطلق عليها ذلك لفظا لا ينكر أنها تدليس في المعنى؛ بل هي أقبح عندهم من إرسال الراوي على سبيل الإيهام عمن قد سمع منه» اهـ[(١)].

وقد سبق نقل شيء من كلامه، ويأتي المزيد -إن شاء الله-.

١٧- العلامة الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ١٤٢٠).

قال: «التدليس -عند المحدثين- على أقسام كثيرة، من أشهرها ما يلي:

الأول: أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه سمعه منه، كأن يقول: «عن فلان»، أو «قال فلان» اهـ[(٢)].

*** القسم الثاني: من صرح باشتراط اللقاء في إطلاق التدليس، أو كان ظاهر كلامه كذلك:**

١- الإمام البغوي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٥١٦).

قال في صورة التدليس: «**أن يقول المحدث: «قال فلان»، ولم يقل: «حدثني فلان»، أو: «سمعت منه»، وكان القائل مشهورا بالرواية عنه؛ مثل أن يقول سفيان بن عيينة: «قال ابن شهاب»، أو: «قال عمرو بن دينار»** اهـ[(٣)].

قلت: ظاهر كلامه اشتراط اللقاء؛ لتعبيره بشهرة الرواية، وتمثيله برواية ابن عيينة عمن عُرف بلقائه والسماع منه.

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٦٨).

(٢) «التوسل» (٩٣-٩٤).

(٣) «شرح السنة» (١/ ٢٤٧).

٢- العلامة الزركشي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٩٤).

قال: «قوله[١]: وهو أن يروي عمن لقيه... إلى آخره.

أي: **شرط التدليس أن يكون المدلس قد لقي المروي عنه، ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه.**

وشرط البغوي في «شرح السنة»: أن يكون مشهورا بالرواية عنه.

أما إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم؛ فليس بتدليس -على الصحيح المشهور-، بل هو من قبيل الإرسال -كما سبق في بابه عن حكاية الخطيب-.

وقال ابن القطان في «الوهم والإيهام»: التدليس أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه.

وكذلك قال الحافظ أبو بكر البزار صاحب «المسند»، في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل» اهـ باختصار يسير[٢].

قلت: وظاهره اشتراط اللقاء، ويتأيد بحكايته لكلام البزار وابن القطان -دون تعقُّب-.

٣- الحافظ السخاوي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٩٠٢).

قال في حد المرسل الخفي: «**أن يروي الراوي عن من أدركه ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه**» اهـ[٣].

ثم قال في حد المدلَّس: «**هو رواية الراوي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه**» اهـ[٤].

---

(١) يعني: ابن الصلاح.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٨-٦٩).

(٣) «التوضيح الأبهر» (٥٩).

(٤) «التوضيح» (٦٦-٦٧)، وقد نقل في «فتح المغيث» (١/ ٢٢٢ وما بعدها) خلاصة ما حرره شيخه ابن حجر - مرتضيا له -.

قلت: وهو واضح -كما ترى-، مع التنبيه على المباينة بين كلامه وكلام شيخه ابن حجر في رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه شيئا؛ فقد تقدم أن ابن حجر يدخلها في التدليس، وأما السخاوي فقد أدخلها في الإرسال الخفي.

*** القسم الثالث: من كان كلامه محتملا، أو لم يتبين لي حقيقة مذهبه:**

١ - الحافظ ابن رُشَيْد الفهري -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ٧٢١).

قال: «**وأما المعاصر غير الملاقي إذا أطلق «عن»؛ فالظاهر أنه لا يعد مدلسا؛ بل هو أبعد عن التدليس؛ لأنه لم يُعرف له لقاء ولا سماع؛ بخلاف من عُلم له لقاء أو سماع**» اهـ[1].

إلى أن قال: «وقرر الحافظ أبو عمرو النَّصْري[2] هذا الدليل[3] بما لا يسلم معه من الاعتراض وورود النقض؛ فإنه قال: «ومن الحجة في ذلك: أنه لو لم يكن قد سمعه منه؛ لكان بإطلاقه الرواية عنه -من غير ذكر الواسطة بينه وبينه- مدلسا، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس» انتهى.

وهذا الذي قرره ينتقض بأقوام عنعنوا مرسِلين، ولم يعدوا مدلسين، كما ذكر مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ- من أن الأئمة الذين نقلوا الأخبار كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالا ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارة ينشطون فيها فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا.

فإذا قرر هذا الدليل -كما قررناه نحن-؛ انْزَاح قول من قال: إنه لا يقبل إلا ما نص فيه على السماع -رجلا رجلا، وحديثا حديثا-، محتجًّا بأنهم يأتون بـ«عن» في موضع

---

(١) «السنن الأبين» (٦٥).

(٢) يعني: ابن الصلاح.

(٣) يعني: الدليل الذي اعتمد عليه الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مسألة العنعنة.

الإرسال والانقطاع، واضمحلت شبهته بما بيناه: **من أن غير المدلس إنما يفعله حيث يُعلم منه أو يُفهم عنه أنه بلاغ لا سماع، ومتى أبهم فأوهم قصدا منه لذلك؛ عُدَّ مدلسا... فليس بمجرد العنعنة -من غير ذكر الواسطة- يعد مدلسا، بل بقصد إيهام السماع فيما لم يسمع**» اهـ[١].

وهو يشير بذلك إلى ما افتتح به كلامه على هذه المسألة، لما ذكر وقوع الرواية غير المسموعة للصحابة -رضي الله عنهم-، وبراءتهم بذلك من التدليس، وذلك من وجوه ذكرها، قال: «ومنها: أن يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينة مفهمة للإرسال، مع تحقق سلامة أغراضهم، وارتفاعهم عن مقاصد المدلسين وأغراضهم؛ وأما من سوى الصحابة؛ **فإنما فعل ذلك مَنْ فعله منهم بقرينة مفهمة للإرسال -في ظنه-، وإلا عُدَّ مدلسا**» اهـ[٢].

قلت: فلقائل أن يقول: ظاهر الشطر المنقول أولا من كلامه: اشتراط اللقاء في إطلاق التدليس.

ولقائل أن يقول: هذا غير مسلَّم؛ لأن آخر كلامه يبين أن التدليس يتحقق بالإيهام، ففي ضوء هذا يُفهم قوله: «**لأنه لم يُعرف له لقاء ولا سماع**»؛ أي: لا يعتبر مدلسا إذا كانت روايته عمن يُعلم عدم لقائه له، وخلت عن إيهام اللقاء، فتبقى صورة الإيهام لم يتناولها كلامه هذا، وليس فيه ما يدل على نفي التدليس عنها، بل قد أوضح في آخر كلامه أن من أوهم السماع -عموما- فهو مدلس.

وقد يحتمل الأمر أخذًا ورَدًّا، والله أعلم بالصواب.

٢- العلامة الصنعاني -رحمه الله- (ت ١١٨٢).

قال: «تدليس الإسناد وهو: أن يسقط الراوي المدلس شيخه، ويروي عن شيخ

---

(١) «السنن الأبين» (٦٥-٦٦) -باختصار يسير-.

(٢) «السنن الأبين» (٦٤) -باختصار يسير-.

شيخه، يعني: بالنسبة إلى هذا الحديث المدلَّس بعينه، وإلا فشرط هذا الذي سماه «شيخ شيخه»: أن يكون شيخه نفسه، حتى يحصل الإيهام؛ فالأحسن في العبارة أن يقال: «تدليس الإسناد أن يسند عمن لقيه ما لم يسمع منه بلفظ موهم»، أفاده البقاعي.

قلت: وهو رسمٌ قد اشتمل على الشرطين اللذين ذكرهما المصنف، **لولا أنه أتى باللقاء عوضا عن المعاصرة، وذلك يجري على رأي من يشترطه ولا يكتفي بها**، وقد أفاد كونَه شيخا للمدلس قولُ المصنف: «إيهام أنه سمع»؛ فإنه إذا كان شيخا له وقع الإيهام، وإلا فلا.

قال: ««وله» أي: لتدليس الإسناد «شرطان: أحدهما: أن يأتي بلفظ محتمل غير كذب؛ مثل: «عن فلان» ونحوه، **وثانيهما: أن يكون عاصره؛ لأن شرط التدليس إيهام أنه سمع منه» ولا يتم إلا بالمعاصرة واللقاء** -عند شرطه- «**وإذا لم يعاصره؛ زال التدليس، وصار كذابا، أو مرسلا محضا** » **هذا هو الصحيح المشهور**» اهـ[1].

قلت: فلما ذكر اللقاء قال: «عند من اشترطه»، ولم يبين اختياره هو في ذلك، والله أعلم.

٣- العلامة أحمد شاكر -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت ١٣٧٧).

قال: «**إذا كان الراوي معاصرا لمن روى عنه، وثبت أنه لقيه، وأتى في رواية بصيغة لا تقتضي السماع، وروى بها ما لم يسمع؛ كان هذا تدليسا، وسُمِّي الراوي مدلسا**» اهـ[2].

قلت: فهذا واضح -كما ترى- في اشتراط اللقاء؛ إلا أن الشيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تعليقه على «اختصار» ابن كثير لم يتعقبه في عبارته السابق نقلها[3]؛ فالله أعلم.

(١) «توضيح الأفكار» (٣١٨).
(٢) «شرح ألفية السيوطي» (١٩-٢٠).
(٣) راجع «الباعث الحثيث» (٥٣).

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

هذا آخر سياق كلام العلماء المتأخرين.

والنتيجة: أن أكثرهم على ما عليه الحافظ العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، من أن رواية المعاصر غير الملاقي تدخل في التدليس -إذا كانت على وجه الإيهام-.

ولْننتقل -بعد ذلك- إلى ذكر كلام أئمة الحديث المتقدمين، وبالله التوفيق.

* * *

الفصل الثالث

في تحقيق مذهب أئمة الحديث المتقدمين

اعلم -رحمك الله- أن مذهب الأئمة في حقيقة التدليس يُعرف بالنظر إلى استعمالهم وإطلاقهم لهذا المصطلح -إثباتا ونفيا-.

فعندما أثبتوه، فأطلقوا على الرواية المعينة أنها تدليس، وعلى الراوي المعين أنه مدلس؛ ما الذي أوجب عندهم ذلك؟

وعندما نفوه، فأطلقوا على الرواية المعينة أنها ليست بتدليس، وعلى الراوي المعين أنه لا يدلس؛ ما الذي أوجب عندهم ذلك؟

وتذكَّر أن موضع النزاع في مسألتنا: رواية المعاصر غير الملاقي.

فلتقرير مذهب الأئمة في ذلك؛ جعلتُ المنقول من كلامهم على أقسام:

القسم الأول: في إطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي.

القسم الثاني: في نفي التدليس عن بعض الرواة.

القسم الثالث: في استعمالات أخرى للفظ التدليس.

وإليك البيان، والله المستعان.

*** القسم الأول: إطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي:**

لقد ورد ذلك عن كثير من أئمة الحديث، يطلقون على فلان أنه لم يسمع شيئا من فلان، أو لم يلقه، ومع ذلك يسمون روايته عنه «تدليسا».

وإليك بيان من فعل ذلك من أئمة الحديث:

١ - الإمام شعبة بن الحجاج -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كفيتُكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحق، وقتادة**»(١).

وقال -بشأن أبي إسحق-: «**كان أبو إسحق إذا أخبرني عن رجل؛ قلت له: «هذا أكبر منك؟»، فإن قال: «نعم»؛ علمتُ أنه لُقِيٌّ، وإن قال: «أنا أكبر منه»؛ تركتُه**»(٢).

قلت: فقد عبر هنا باللُّقي، فإن كان أبو إسحق أصغر من شيخه الذي حدث عنه؛ كان قد لقيه، وإلا؛ فلم يلقه أصلا، وكان شعبة يتتبع هذا وذاك، وأطلق التدليس على الصورتين جميعا، وسيأتي لهذا مزيد بيان في تراجم هؤلاء الثلاثة -إن شاء الله-.

٢ - الإمام أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

أ- قال مهنأ بن يحيى: قلت لأحمد ويحيى(٣): حدَّثوني عن عبد المجيد بن أبي رواد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لكل أمة فرعون، وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان».

---

(١) قال البيهقي في «المعرفة» (١/ ٨٦): «رُوِّينا عن شعبة أنه قال»، فذكره.

ونقله عن البيهقي: الحافظ في «النكت» (٢/ ٦٣٠) وفي «طبقات المدلسين» (١٥١).

وقد وقفتُ -بتوفيق الله- على إسناده:

فرواه أبو الفضل بن طاهر في «مسألة التسمية» (٤٧)، من طريق: الحاكم أبي عبد الله: ثنا محمد بن صالح بن هاني: ثنا إبراهيم بن أبي طالب: ثنا رجاء الحافظ المروزي: ثنا النضر بن شميل: سمعت شعبة يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، ورجاء الحافظ هو ابن مُرَجَّى.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٠٠).

(٣) الظاهر أنه يحيى بن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

فقالا جميعا: «ليس بصحيح، وليس يعرف هذا الحديث من أحاديث عبيد الله، **ولم يسمع عبد المجيد بن أبي رواد من عبيد الله شيئا، ينبغي أن يكون عبد المجيد دلَّسه؛ سمعه من إنسان، فحدث به**»(١).

ب- قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: «حدَّث هشيم عن سفيان الثوري؟»، فقال: «**دلس عنه**»، ثم قال: قال هشيم: «جئنا إلى إسماعيل بن أبي خالد، فلما رآه سفيان قام فخرج»، قال أبي: «كره أن يسمع مسائل هشيم»(٢).

قلت: فظاهر الكلام أن هشيما لم يسمع شيئا من الثوري، ويتأيد بأنه لم يسمع شيئا من شعبة(٣).

ج- قال أحمد: حدثنا هشيم قال: زعم مجالد، عن الشعبي قال: «كان زياد يشتو بالبصرة، ويحمل شريحا معه يصيِّف بالكوفة». قال أحمد: «**كان هشيم -أُرى هشيما- تلقاه -يعني دلسه- من هيثم بن عدي**»(٤).

قلت: وهشيم لم يسمع من مجالد شيئا(٥).

٣- الإمام يحيى بن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

أ- ما سبق من رواية مُهَنَّأ عنه وعن الإمام أحمد.

ب- قال ابن معين: «**دلس هشيم عن زاذان -أبي منصور-، ولم يسمع منه**»(٦).

---

(١) «المنتخب من علل الخلال» (١٣٥).

(٢) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٤٩٠٦).

(٣) قاله ابن معين -كما في «سؤالات ابن محرز» (١/ ١٣١)-.

(٤) «العلل» (٦٤٤).

(٥) قاله أحمد -كما في «العلل» (٢٢٣٠)-.

(٦) «تاريخ الدوري» (٤٨٨١).

ج- قال ابن معين: «**لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلَّام**، وقدم معاوية بن سلَّام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير، **أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه، فدلسه عنه**»[(١)].

قلت: قد أثبت أبو حاتم سماع يحيى من زيد، وهو الصحيح -كما سيأتي في ترجمة يحيى من هذا الكتاب-، والمقصود هنا: أن ابن معين سمى رواية يحيى عن زيد «تدليسا»، مع أنه لم يلقه -عند ابن معين-.

٤- الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أ- قال: «**لا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعا من الأعمش، وهو يدلس، ويروي عنه**»[(٢)].

ب- وقال: «عباد، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود، عن عكرمة؛ **وربما دلسها فجعلها عن عكرمة**»[(٣)].

قلت: عباد هو ابن منصور، ولم يسمع شيئا من عكرمة[(٤)].

٥- الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«وإنما كان تفقُّد من تفقَّد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم: **إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث**، وشُهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه؛ **كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس** -على الوجه الذي زعم من حكينا قوله-؛ فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا ولم نسم من الأئمة»[(٥)].

---

(١) «تاريخ الدوري» (٣٩٨٣).

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (٦٤٦).

(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠).

(٤) راجع ترجمة عباد من «التهذيب» (٥/ ١٠٥).

(٥) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٣٢).

وكان قد قال قبل ذلك: «القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات -قديما وحديثا-: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماع منه؛ لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام؛ فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، **إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا**».

قلت: فتبين أن هذه الصورة -عدم اللقاء أو عدم السماع- تدخل في التدليس الذي تكلم عليه، وهذا واضح.

وقد سبق تصريح العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- بذلك: «**وصنيع مسلم يقتضي أن الإرسال -على أي الوجهين كان- إنما يكون تدليسا إذا كان على وجه الإيهام**».

٦- الإمام أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أ- قال: «**لم يسمع الأعمش من أبي صالح مولى أم هانىء**»، قيل له: «إن ابن أبي طيبة يحدث عن الأعمش، يحدث عن أبي صالح مولى أم هانىء»، فقال: «**هذا هو مدلِّس عن الكلبي**»[1].

قلت: أي إن الأعمش تلقاه عن الكلبي ودلسه.

ب- قال: «عباد ليس بقوي الحديث، ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود ابن حصين، عن عكرمة؛ فأنا أخشى أن يكون ما لم يسم: إبراهيم، **فإنما هو عنه مدلسة**»[2].

قلت: عباد هو ابن منصور، وقد تقدم أنه لم يسمع من عكرمة.

---

(١) «المراسيل» (٢٩٨).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (٦/ ٢١٦).

ج- قال: «**ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم: غير شيء**»[١].

قلت: وابن جريج لم يسمع من صفوان شيئا[٢].

٧- الحافظ يعقوب بن شيبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «التدليس جماعة من المحدثين لا يرون به بأسا، وكرهه جماعة منهم، ونحن نكرهه، ومن رأى التدليس منهم؛ فإنما يجوزه عن الرجل الذي قد سمع منه، ويسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه، فيدلسه يرى أنه قد سمعه منه، ولا يكون ذلك أيضا عندهم إلا عن ثقة؛ فأما من دلس عن غير ثقة، **وعمن لم يسمع هو منه**؛ فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»[٣].

٨- الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

أ- قال: «قد روى سعيد بن أبي عروبة عن عبيد الله بن عمر، وعن هشام بن عروة، وعن أبي بشر، **ولم يسمع منهم، إنما دلس عنهم**» اهـ[٤].

ب- وقال: «لم يسمع سالم[٥] من ثوبان، **إنما هو تدليس**» اهـ[٦].

٩- الإمام أبو داود السجستاني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، **وهو مرسل ومدلس**، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث -على معنى أنه متصل-، وهو مثل: **الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة**، والحكم عن مِقْسَم؛ وسماعُ الحكم من مقسم

---

(١) «العلل» (٤/ ٦٦).

(٢) قاله أبو زرعة -كما في «العلل» (٣/ ١٠٧)-.

(٣) «الكفاية» للخطيب (٣٦١).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٢٣).

(٥) هو ابن أبي الجعد.

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٣٦).

أربعة أحاديث، وأما أبو إسحق عن الحارث عن علي؛ فلم يسمع أبو إسحق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس فيها مسند واحد»[١].

قلت: فأطلق الإرسال والتدليس جميعا بمنزلة واحدة، ومثل لذلك برواية الحسن عن جابر وعن أبي هريرة، ولم يسمع منهما شيئا[٢].

١٠ - الإمام النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

المتأمل لصنيعه في الجزء الذي ذكر فيه المدلسين يجد أنه ذكر أناسا لا يُعرفون إلا بالرواية عمن لم يسمعوا منهم، مثل: الحسن، وسعيد بن أبي عروبة.

١١ - الحافظ خلف بن سالم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**اشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن؛ لأن الحسن كثيرا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقواما مجهولين، وربما دلس عن مثل عُتَيٍّ بن ضمرة، وحَنْتَف بن السِّجْف، ودَغْفَل بن حنظلة، وأمثالهم**»[٣].

قلت: والمراد: من لم يسمع منهم الحسن من الصحابة -كما سيأتي في ترجمته من الكتاب-.

١٢ - الحافظ العجلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال في الحجاج بن أرطأة: «صاحب إرسال، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئًا؛ **فإنما يعيب الناس منه التدليس**»[٤].

---

(١) «رسالته إلى أهل مكة» (٣٠-٣١).

(٢) يأتي بيان ذلك في ترجمة الحسن من هذا الكتاب -إن شاء الله-.

(٣) «المعرفة» للحاكم (١٠٨).

(٤) «الثقات» (٢٥١).

قلت: مراده بالتدليس: ما تقدم من وصفه لشأن الحجاج، فسماه إرسالا، وسماه تدليسا لأنه وقع على وجه الإيهام، وهذا هو ما عابه الناس على الحجاج -كما سيأتي في كلام ابن عدي، وفي ترجمة الحجاج من هذا الكتاب-.

١٣ - الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أ- قال في يحيى بن أبي كثير: «**كان يدلس، فكلما روى عن أنس؛ فقد دلس عنه، ولم يسمع من أنس، ولا من صحابي شيئا**»[١].

ب- وقال في بشير بن المهاجر الغنوي: «**روى عن أنس، ولم يره**[٢]**؛ دلس عنه**»[٣].

ج- وقال في موضع آخر: «**ومنهم المدلس عمن لم يره**؛ كالحجاج بن أرطاة، وذويه، **وكانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون؛ حتى لا يُعلم ذلك منهم**»[٤].

د- وقال في الحجاج: «**كان الحجاج مدلسا عمن رآه وعمن لم يره**»[٥].

١٤ - الحافظ ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال في الحجاج بن أرطأة: «**إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره**»[٦].

وقال في سعيد بن أبي عروبة: «هو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتًا عن كل من روى عنه؛ **إلا من دلس**[٧] **عنهم، وهم الذين ذكرتهم ممن لم يسمع**

---

(١) «الثقات» (٧/ ٥٩٢).

(٢) أثبت غيرُ ابن حبان اللقاء بينهما.

(٣) «الثقات» (٦/ ٩٨).

(٤) «المجروحين» (١/ ٨٠).

(٥) «المجروحين» (١/ ٢٢٦).

(٦) «الكامل» (٢/ ٢٢٨).

(٧) في بعض النسخ: «جلس» -بالجيم-، وهكذا وقع في مطبوعة «دار الكتب»؛ وهو خطأ قبيح، لا يستقيم به المعنى، وقد ذكر السرساوي الصواب في نسخته .

منهم»[١].

١٥- الحافظ الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أ- قال: «لم يرفعه عن الشعبي غير قتادة، **مدلس**، لعله بلغه عنه»[٢].

قلت: وقتادة لم يلق الشعبي[٣].

ب- وقال في الحجاج بن أرطأة: «**والحجاج فرجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عن من لم يلقه ومن لم يسمع منه**»[٤].

ج- وقال: «**ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئا، ويقال: كان يدلسه، عن ابن أبي سبرة، أو غيره من الضعفاء**»[٥].

د- وذكر حديثا رواه سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح؛ قال: «ويقال: إن سعيد بن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح؛ **ودلسه عنه**، وأسقط اسمه من الإسناد»[٦].

وسعيد لم يسمع من أبي التياح[٧].

١٦- الحافظ أبو عبد الله الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**معرفة المدلسين، الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه، وما لم يسمعوه**».

---

(١) «الكامل» (٤/ ٤٥١).

(٢) «التتبع» (٢٦٣).

(٣) قاله ابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (٣٣٥٤)-، ونفى غيره سماعه منه.

(٤) «السنن» (٤/ ٢٢٦)، وانظر «العلل» (١٥/ ١٠٧).

(٥) «العلل» (١٢/ ١٧١).

(٦) «العلل» (١/ ٢٧٥).

(٧) قاله يحيى القطان، وابن معين -كما في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١١٤)-، والفسوي في «تاريخه» (٢/ ٦٦١).

ثم قَسَّم التدليس إلى ستة أجناس:

١- من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم.

٢- قوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينقر سماعاتهم، ويلح ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم.

٣- قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم، ومن أين هم.

٤- قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم، كي لا يعرفوا.

٥- قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم، فيدلسونه.

٦- قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان، فحُمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل»[(١)].

١٧- الحافظ أبو يعلى الخليلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**وقد روى عن عكرمة جماعة ممن لم يلقوه، وإنما يدلسون**» اهـ[(٢)].

قال أبو حازم -ألهمه الله الصواب-:

هذا آخر القسم الأول من كلام الأئمة[(٣)]، وهو من الوضوح بما قد عملتَ.

واستحضر القيود التي وقعت في كلامهم:

قول يعقوب بن شيبة: «**يُرَى أنه قد سمعه منه**».

وقول ابن حبان: «**وكانوا يحدثون عمن لم يروه ويدلسون؛ حتى لا يُعلم ذلك منهم**».

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١٠٩).

(٢) «الإرشاد» (٣٤٩).

(٣) هناك كلامٌ آخر لمن نقلتُ عنهم من الأئمة، أطلقوا التدليس على رواية فلان عن فلان، ولم يتبين لي ثبوت السماع بينهما من عدمه، فاستغنيتُ بما نقلتُه؛ لوقوفي على عدم ثبوت السماع فيه، وبالله التوفيق.

وقول الحاكم: قال: «**معرفة المدلسين، الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه، وما لم يسمعوه**»، «**فحُمل ذلك عنهم على السماع**».

كل ذلك يوضح لك أن التدليس -عندهم- قائم على الإيهام، وأنهم حيث أطلقوا على رواية المعاصر غير الملاقي أنها تدليس؛ فإنما ذلك لما وقع فيها من إيهام السماع واللقاء.

*** القسم الثاني: نفي التدليس عن بعض الرواة:**

في هذا القسم نتناول طرفا من الرواة، الذين صرح الأئمة بأنهم لا يدلسون، ومنهم من ثبت تحديثه عمن عاصره ولم يلقه، بل عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه.

وإليك أسماءهم مرتبة على حروف المعجم:

١ - جرير بن عبد الحميد الضبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قيل لابن معين: «كان جرير يدلس؟»، فقال: «ليته يحسن يحدِّث ما عنده! **لم يكن يحسن يدلس**»[(١)].

وقال يعقوب بن شيبة: ذُكر لأبي خيثمة يوما إرسال جرير الحديث، وأنه لم يكن يقول: «حدثنا»، وقيل له: «تراه كان يدلس؟»، فقال أبو خيثمة: «**لم يكن يدلس؛ لأنا كنا إذا أتيناه وهو في حديث الأعمش أو منصور أو مغيرة، ابتدأ فأخذ الكتاب فقال: «حدثنا فلان»، ثم يحدث عنه مبهم في حديث واحد، ثم يقول بعد ذلك: «منصور»، و«الأعمش الأعمش»، لا يقول في كل حديث: «حدثنا»، حتى يفرغ من المجلس**»[(٢)].

قلت: فهذا جرير كان يحدث بما لم يسمع، ولم يكن يصرح بالسماع، ومع ذلك فقد نفى الأئمة عنه التدليس، وبيَّن أبو خيثمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- السبب: أن جريرا كان يبين الواسطة بينه وبين شيوخه أولا، فيكشف للجميع في المجلس أنه لم يسمع منهم، فإذا روى عنهم بعد ذلك بصيغة محتملة -في نفس الحديث، وفي نفس المجلس-؛ عرف الجميع أنه لم يسمع، وكان قد دفع عن نفسه إيهام السماع[(٣)].

---

(١) «سؤالات ابن طهمان» (٦٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٦٨).

(٣) وأما ما ذكره الترمذي في «سننه» (٣/ ٥٧٤) من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «أن النبي -ﷺ- قضى أن الخراج بالضمان». قال الترمذي: «ورواه جرير، عن هشام أيضا؛ وحديث جرير يقال: تدليس، دلس فيه جرير، لم يسمعه من هشام بن عروة».

=

٢- شعبة بن الحجاج -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال شعبة: «كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان، إلا شيئا أبينه لكم»، قال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي، فقال: «**يعني: أنه كان لا يدلس**»(١).

قال ابن معين: «سمع شعبة من مسلم بن يَنَّاق، ولم يسمع من ابنه -من الحسن بن مسلم-، وكان الحسن بن مسلم بن يناق مات قبل أبيه»(٢).

وقال أحمد: «لم يسمع شعبة من طلحة بن مصرف إلا حديثا واحدا: «من منح بمنيحة»(٣).

وقال: «لم يحدث شعبة عن أبي نعامة العدوي شيئا»(٤).

=

وقد نقل في «العلل» (٣٣٨) عن البخاري: قال محمد بن حميد: «إن جريرا روى هذا في المناظرة، ولا يدرون له فيه سماعا».

فأقول: هذا مجرد ظن -كما ترى-، ويحمل على عادة جرير المعروفة أنه كان يبين الواسطة بينه وبين شيوخه، فلعله تساهل في المذاكرة فأسقطها، ومعلوم أن حكم المذاكرة يختلف عن حكم غيرها.

ونظير ذلك: أن البخاري قال: «لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت». فقال الحافظ ابن حجر: «ومقتضى ذلك أن يكون مدلسًا».

فتعقبه المعلمي في «التنكيل» (٢/ ٩١٦) بقوله: «لم أظفر برواية عمرو ذاك الحديث عن ابن عباس، والقصة -وفيها الحديث- ثابتة في «صحيح مسلم» و «مسند الحميدي» من رواية عمرو، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس؛ فإن كان بعضهم روى الحديث عن عمرو عن ابن العباس؛ فلا ندري من الراوي؟ فإن كان ثقة فالحال في هذا الحديث كما تقدم: **حدث به عمرو مرارًا عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، حتى عرف أن الناس قد عرفوا أنه لم يسمعه من ابن عباس، ثم قال مرة على سبيل الفتيا أو المذاكرة: «قال ابن عباس»، وليس هذا بالتدليس**» اهـ.

(١) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣).

(٢) «المراسيل» (٣٣٠).

(٣) «العلل» لعبد الله (١٩١٩).

والحديث المذكور هو حديث شعبة عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء ابن عازب، وله ألفاظ مختلفة، ورواية شعبة عند أحمد (١٨٧٠٤)، والنسائي (١٠١٦)، وابن ماجة (٩٩٧، ١٣٤٢).

(٤) «العلل» لعبد الله (١٣٢٥).

قلت: لم أقف على رواية شعبة عن طلحة غير الحديث الذي ذكره الإمام أحمد، ولم أقف على روايته عن الحسن بن مسلم، وقد صرح الإمام أحمد أنه لم يحدث عن أبي نعامة.

إذن: فشعبة لم يحدث أصلا عمن لم يسمع منهم، ولم يحدث إلا بشيء قد سمعه؛ فلهذا قال فيه أبو حاتم: لا يدلس[1].

٣- شقيق بن سلمة، أبو وائل الكوفي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: «أبو وائل سمع من عائشة؟»، قال: «ما أدري، ربما

(١) فائدة:

قال الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «طبقات المدلسين» (٥٨): «ومما يُستغرب: ما ذكره عن شعبة في ذلك -مع كراهيته له-، وذلك: ما قرأت على فاطمة بنت المنجا... عن أحمد بن محمد الأصفر: ثني النفيلي: ثنا مسكين بن بكير: ثنا شعبة: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت، فقال: قال أبو قزعة: حدثني مهاجر المكي، أنه سأل جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: «أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟»، فقال: «قد كنا مع رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فهل فعلنا ذلك؟!». قال الأصفر: ألقيته على أحمد ابن حنبل، فاستعادنيه، فأعدته عليه، فقال: «**ما كنت أظن أن شعبة يدلس**؛ حدثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة عن أبي قزعة بأربعة أحاديث -هذا أحدها- لم يذكر فيه عمرو بن دينار».

قلت: اسم أبي قزعة: سويد بن حجر؛ وهذا شيء قاله الإمام أحمد بن حنبل ظنًّا، والذي عندي: أن شعبة لم يدلسه، بل كان يسأل عمرو بن دينار فحدثه بهذا، ثم لقي أبا قزعة فسأله عنه فحدثه به؛ والدليل على ذلك: أنه صرح بسماعه منه لهذا الحديث فيما رواه أبو داود في «السنن»، عن يحيى بن معين، عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة: سمعت أبا قزعة، به.

وكيف يظن بشعبة التدليس، وهو القائل: «لأن أخرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أقول: عن فلان، ولم أسمعه منه»، وهو القائل: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلس» اهـ كلام الحافظ، وهو موجود أيضا في «نكته» (٢/ ٦٩٢).

قلت: وقد يُفهم وصف شعبة بالتدليس من ظاهر تصرف الحاكم؛ فإنه لما ذكر الجنس الثالث من المدلسين: الذين يحدثون عن قوم مجاهيل؛ قال (١٠٦): «وكذلك شعبة بن الحجاج حدث عن جماعة من المجهولين»، ولعله أراد الاستطراد بذكر من حدث عن مجاهيل -عموما-، ولم يقصد أن شعبة كان يسقطهم، بل قصد أنه كان يسميهم.

أدخل بينه وبينها مسروق في غير شيء»، وذكر حديث: «إذا أنفقت المرأة»[١].

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: «أبو وائل سمع من أبي الدرداء شيئا؟»، قال: «أدركه، ولا يحكي سماع شيء، أبو الدرداء كان بالشام، وأبو وائل كان بالكوفة»، **قلت: «كان يدلس؟»، قال: «لا، هو كما يقول أحمد بن حنبل»**[٢]. يعني: كان يرسل[٣].

وقال أبو حاتم: «أبو وائل قد أدرك عليا، غير أن حبيب بن أبي ثابت روى عن أبي وائل، عن أبي الهياج، عن علي -رضي الله عنه-: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعثه: «لا تدع قبرا مشرفا إلا سويته»[٤].

وقال أبو زرعة: «أبو وائل شقيق بن سلمة عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: مرسل»[٥].

قلت: لم يثبت تحديث أبي وائل عن المذكورين إلا عن أبي الدرداء[٦]، وقد عُلم أنه لم يلقه للتباعد بينهما في المكان، فروايته عنه -إذن- خالية عن الإيهام، ولهذا قال فيه أبو حاتم: «لا يدلس».

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم (٣١٨).

(٢) «المراسيل» (٣١٩).

(٣) «جامع التحصيل» (١٩٧).

(٤) «المراسيل» (٣٢٠).

(٥) «المراسيل» (٣٢١)، ونقله العلائي (١٩٧) عن ابن معين.

ثم قال العلائي: «عد الحاكم أبا وائل ممن أدرك العشرة -رضي الله عنهم-، وسمع منهم».

قلت: وقول الأئمة المذكورين أولى بالتقديم.

(٦) عند ابن أبي شيبة (٧/ ١١١)، وغيره.

وأما روايته عن علي؛ فعند الترمذي (٣٥٦٣)، والطيالسي (١٧١)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٠٠)؛ بأسانيد ضعيفة.

وأما روايته عن أبي بكر؛ فلم أقف عليها.

وأما روايته عن عائشة؛ قد توقف فيها الإمام أحمد، مما يدل على أنه يمكن أن يكون سمع منها، وكونه يحدث عنها أحيانا بواسطة: دليل على عدم تدليسه -كما تقدم-.

٤- عبد الله بن زيد، أبو قلابة الجرمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: «أبو قلابة عن معاذة أحب إليك، أو قتادة عن معاذة؟»، فقال: «**جميعا ثقتان، وأبو قلابة لا يعرف له تدليس**»[١].

قلت: قال الذهبي: «أبو قلابة لم يسمع إلا متأخرا، قبل السبعين»[٢].

وقد ذكر ابن أبي حاتم[٣]، ثم العلائي[٤]: جماعة من الصحابة لم يسمع منهم أبو قلابة، عامتهم ماتوا قبل هذا التاريخ، مثل: حذيفة، وعائشة، وعلي، ومعاوية، وأبي هريرة، وسمرة بن جندب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-[٥].

وأما من مات بعد هذا التاريخ، مثل: ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ فابن عمر كان بالحجاز، وأبو قلابة نشأ بالبصرة، ثم ارتحل إلى الشام، ومات بها[٦].

والصحابة الذين سمع منهم أبو قلابة: أنس، وثابت بن الضحاك، ومالك بن الحويرث -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-: كلهم ماتوا بعد هذا التاريخ.

إذن؛ فتحديث أبي قلابة إنما كان عن قوم عُلم عدم لقائه إياهم، وكان عريًّا عن الإيهام، فلهذا نفى عنه أبو حاتم التدليس.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨).

(٢) «زياداته على التهذيب» [بواسطة حاشية «تهذيب الكمال» ٤/ ٣٦٠].

(٣) «المراسيل» (٣٩٠-٣٩٧).

(٤) «جامع التحصيل» (٢١٢).

(٥) وتحديثه ثابت عن بعضهم -على الأقل-، كما ذكره العلائي في «الجامع» (٢١٢).

(٦) راجع ترجمتها من «تهذيب الكمال».

وتحديث أبي قلابة عن ابن عمر ثابت، أخرجه البزار (٦١٦٧)، وأبو يعلى (٥٢٨٦)، وغيرهما، بإسناد صحيح إلى أبي قلابة.

وسيأتي في شأن أبي قلابة -خاصة- مزيد بيان -إن شاء الله-.

٥- عبد الله بن عون -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال شعبة: «**ما رأيت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس؛ إلا ابن عون، وعمرو ابن مرة**»(١).

قال أبو حاتم: «جماعة بالبصرة قد رأوا أنس بن مالك ولم يسمعوا منه، منهم: ابن عون»(٢).

قلت: ولم أقف على روايته عن أنس مباشرة، والمعروف أنه يروي عن أصحاب أنس(٣).

٦- عمرو بن مرة:

سبق قول شعبة في أنه لا يدلس.

قال أبو حاتم: «عمرو بن مرة لم يسمع من ابن عمر، ولم يسمع من أحد من أصحاب رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، إلا من ابن أبي أوفى»(٤).

وقال أبو زرعة: «عمرو بن مرة عن عليٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: مرسل»(٥).

قلت: لم أقف على رواية له عن غير ابن أبي أوفى، إلا رواية ضعيفة عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-(٦).

---

(١) «الجعديات» (٥٠).

(٢) «المراسيل» (٤١٢)، وكذا قال أحمد -كما في «العلل» للمروذي (٨)-، والحاكم -كما في «سؤالات السجزي» (١٢٢)-.

(٣) راجع ترجمة ابن عون من «تهذيب الكمال».

(٤) «المراسيل» (٥٣١).

(٥) «المراسيل» (٥٣٢).

(٦) هي في «اليوم والليلة» للنسائي (٦٠٧)، وقد بيَّن النسائي نفسه أنها معلولة.

٧- محمد بن سيرين -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال ابن المديني: «أتاني رجل من ولد محمد بن سيرين بكتاب محمد بن سيرين عن أبي هريرة، فكانت هذه الأحاديث يحدث بها هشام مرفوعة، كانت عنده مرفوعة، كان أولها: «هذا ما حدثنا أبو هريرة: قال أبو القاسم كذا، وقال أبو القاسم كذا»، وكان فيه. قال: كان كتاب في رَقٍّ عتيق، وكان عند يحيى بن سيرين، كان محمد لا يرى أن يكون عنده كتاب، وكان في أسفل حديث النبي -ﷺ- حين فرغ منه: «هذا حديث أبي هريرة» -بينهما فصل- «قال أبو هريرة كذا»، في فصل كل حديث عاشرة حوله نقط كما تدور؛ **وكان محمد لا يدلس**»[(١)].

قلت: قد ثبت تحديث ابن سيرين عن جماعة لم يسمع منهم، مع أنه عاصرهم، وسمع ممن هم في طبقتهم، بل ممن هم أقدم منهم.

فقد سمع ابن سيرين من أبي هريرة، ولم يسمع من عائشة، وقد ماتا في سنة واحدة تقريبا[(٢)].

وسمع من عمران بن حصين، ولم يسمع من كعب بن عجرة، وهما متقاربان جدا في سنة الوفاة[(٣)].

ولم يسمع من عقبة بن عبد الغافر، المتوفى بعد هؤلاء بكثير[(٤)].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٥).

(٢) ماتت عائشة سنة ٥٧، ومات أبو هريرة في نفس السنة، أو بعدها؛ وقد نفى سماعَ ابن سيرين من عائشة: ابنُ معين، قال: «ولم يرها» -كما في سؤالات ابن محرز (١/ ١٢٧)-، وأبو حاتم -كما في «المراسيل» (٦٨٧)-؛ وروايته عنها ثابتة عند أبي داود (٣٦٨)، وغيره.

(٣) مات عمران سنة ٥٢، ومات كعب بعد الخمسين؛ وقد نفى سماعَ ابن سيرين من كعب: أبو حاتم -كما في «المراسيل» (٦٨٤)-، ورواية ابن سيرين عن كعب ثابتة عند ابن ماجة (١١١)، وغيره.

(٤) مات عقبة سنة ٨٣، وقد نفى سماعَ ابن سيرين منه: شعبة -كما في «المراسيل» (٦٨٢)-، وروايته عنه =

وأكبرُ من ذلك كله: أن ابن سيرين سمع من ابن عمر حديثين، وحدث عنه بنحو من ثلاثين حديثا غير مسموعة[١].

فهذا ابن سيرين قد حدث عمن سمع منه بما لم يسمع، وهذه صورة التدليس -باتفاق-، ومع ذلك يصرح الإمام ابن المديني بأن ابن سيرين «لا يدلس»، ولم يصفه أحد من الأئمة بالتدليس، ولا ذكره أحد ممن جمع أسماء المدلسين.

فما وجه ذلك؟!

لم يدع لنا الأئمة -رحمهم الله- مجالا للتخمين، بل صرحوا بسبب ذلك.

قال الإمام أبو داود: «**كان ابن سيرين يرسل، وجلساؤه يعلمون أنه لم يسمع**؛ سمع من ابن عمر حديثين، وأرسل عنه نحوا من ثلاثين حديثا»[٢].

فلا أوضح من ذلك في بيان حقيقة التدليس عند الأئمة، وأن الرواية إن خلت عن الإيهام فليست بتدليس، حتى وإن روى الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه.

٨- مسعر بن كدام -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال يزيد بن هارون: «**قدمت الكوفة، فما رأيت بها أحدا إلا وهو يدلس؛ إلا مسعر ابن كدام، وشريكا**»[٣].

قال أبو زرعة: «مسعر بن كدام لم يسمع من عاصم بن عبيد الله شيئا»[٤].

وقال أبو زرعة: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة: نا وكيع، عن مسعر، عن عاصم بن عبيد الله

=

ثابتة عند الطيالسي (٢٣٥٨)، وغيره.

(١) قاله أبو داود -كما في «سؤالات الآجري» (١١٠٦)-.

(٢) «سؤالات الآجري» (١١٠٦).

(٣) «الكفاية» (٣٦١)، مع التنبيه على أن بعض الأئمة قد وصف شريكا -وهو ابن عبد الله النخعي- بالتدليس.

(٤) «المراسيل» (٨٣٨).

«رأيت ابن عمر يهرول إلى المسجد». فقال أبو زرعة: فقلت له: «مسعر لم يرو عن عاصم ابن عبيد الله شيئا، إنما هذا: سفيان عن عاصم»، فَلَجَّ فيه، فدخل بيته فطلبه، فرجع فقال: «غَيِّرُوه، هو عن سفيان»[(١)].

قلت: فتبين أن مسعرا لم يحدث عمن لم يسمع منه.

٩- معاوية بن عبد الكريم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ذكر معاوية بن عبد الكريم، فقال: «معاوية الضال ثقة، ما أثبت حديثه، ما أصح حديثه». قلت لأبي عبد الله: «يقال: بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه»، فأنكره، وقال: «**هو يروي بعضها عن قيس، وبعضها يقول: «سمعت عطاء»، أي: فلا يدلس**. قيل: «ولم سمي الضال؟»، قال: «ضل -زعموا- في طريق مكة، فسمي الضال»[(٢)].

قلت: ففيه ما تقدم بشأن جرير الضبي: أن الراوي إذا كان يبين الواسطة بينه وبين من حدثه؛ فإنه لا يعتبر مدلسا.

١٠- منصور بن المعتمر -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال أبو حاتم: «الأعمش حافظ يخلط ويدلس، **ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس**»[(٣)].

قال أبو حاتم: «منصور بن المعتمر لم يرو عن عكرمة شيئا، وذلك أن أبا هانىء إسماعيل بن خليفة روى عن سفيان، عن منصور ومجاهد، عن عكرمة في تفسير آية». قال ابن أبي حاتم: فسمعت أبي يقول ذلك، وقال: «الحديث منكر»[(٤)].

وقال ابن معين: «لم يسمع منصور من الشعبي»[(٥)].

---

(١) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٣٣٦)، وانظر «تاريخ بغداد» (١/ ٤١٧).

(٢) «سؤالات الأثرم» (٧٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٩).

(٤) «المراسيل» (٧٢٩).

(٥) «تاريخ الدوري» (٢٤٥٥).

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي قلت: «منصور بن المعتمر عن أبي صالح، من أبو صالح؟»، قال: «باذام صاحب الكلبي، وهو مولى أم هانئ»، قال أبي: «لم يحدث منصور عن أبي صالح ذكوان شيئا علمته»[١].

قلت: فتبين أن منصورا لم يحدث عمن لم يسمع منه، وأما روايته عن الشعبي فليس الأمر على ما قال ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-، بل روايته عنه مخرجة عند الأئمة الستة.

وأما قول الإمام أبي داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «أدخل منصور بينه وبين إبراهيم عشرة رجال»[٢]، وسماعه من إبراهيم ثابت معروف.

فإن كان منصور -في ذلك- قد أفصح بالواسطة بينه وبين إبراهيم؛ فلا كلام، وإن كان لم يفعل؛ فهذا كما تقدم في شأن ابن سيرين: لم يقع منه على جهة الإيهام، ولم يصف منصورًا أحدٌ من الأئمة بالتدليس، وقد تقدم كلام أبي حاتم فيه.

قال أبو حازم -غفر الله له-:

هذا آخر المراد من هذا القسم، وبه يتبين:

أن الذي نفى الأئمة عنه التدليس أحد رجلين:

إما رجل لم يحدث بما لم يسمع أصلا، وإما رجل حدث بما لم يسمع، ولكن على غير جهة الإيهام، بحيث كان سامعوه يعلمون أنه حدث بما لم يسمع.

فإذا ضممنا ذلك إلى ما تقدم في القسم السابق من إطلاق الأئمة للتدليس على رواية المعاصر غير الملاقي؛ لاح لنا التفصيل الذي سبق تقريره، والذي هو حقيقة مذهب الأئمة:

أن رواية المعاصر غير الملاقي إن كانت على جهة الإيهام؛ فهي تدليس، وإلا فلا.

---

(١) «العلل» (١٣٤١).

(٢) «سؤالات الآجري» (٥١٩).

*** القسم الثالث: استعمالات أخرى للفظ التدليس:**

المقصود هنا: ذكر استعمالات أخرى للأئمة للفظ التدليس، تزيد في بيان حقيقته ومعناه عندهم، وتؤكد أنه -عندهم- قائم على الإيهام -مطلقا-.

وإليك البيان من كلام الأئمة:

١- جرير بن حازم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

ذكر التدليس والمدلسين، فعابه وقال: «**أدنى ما يكون فيه: أنه يُري الناس أنه سمع ما لم يسمع**»[(١)].

٢- وكيع بن الجراح -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال هاشم بن زهير: كان وكيع ربما قال في الحديث: «حدثنا»، وربما لم يقل، فقلنا لجار لنا يقال له: أبو الوفاء -كان لا يحسن شيئا-: «سَلْهُ لِمَ يقول في بعضه: «حدثنا»، ولا يقول في بعضه»، قال: فتقدم إليه فسأله، فقال له وكيع: «أما وجد القوم خطيبا غيرك؟! **نحن لا نستحل التدليس في الثياب؛ فكيف في الحديث؟**»[(٢)].

٣- أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «إن الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه في بيته».

قال أبي: «هذا حديث منكر، الذي يشبه: حديث سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «كسرُ عظم الميت ميتا ككسره وهو حي»؛ **فأرى أنه دُلِّس له هذا الإسناد**؛ لأن ابن لهيعة لم يسمع من سعد بن سعيد»[(٣)].

---

(١) «الكفاية» (٣٥٦).

(٢) «الكفاية» (٣٥٦).

(٣) «العلل» (٣/ ٥٨١).

٤- يعقوب بن سفيان الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: حدثنا هشام[١]: «وسمعت من سعيد بن بشير مجلسا مع أصحابنا فلم أكتبه». قال هشام: «ورأيت بكير بن معروف، وسمعت منه الكثير، ولم أكتب منه شيئا، وكان يخضب بالصفرة». قال: «وكتب إلى ابن لهيعة وإلى ابن عبد الأعلى -يعني أبا مسهر، وثالث ذكره- مائة حديث وحديثين». قال: «وقدمت بعد ذلك قدمتين». قال الفسوي: «**أراد هشام أن يدلس عليَّ**». قلت لهشام: «وقد مات الليث وابن لهيعة؟»، قال: «نعم»[٢].

٥- أبو العباس بن عقدة -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «خرج أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، إلى الكوفة إلى أبي نعيم، **فدلَّس عليه يحيى بن معين أربعة أحاديث**، فلما فرغوا رفس يحيى بنَ معين حتى أقلبه، ثم قال: «أما أحمد فيمنعه ورعه من هذا، وأما هذا -يعني عليا- فتحنيثه يمنعه من ذلك، وأما أنت فهذا من عملك»، قال يحيى: «فكانت تلك الرفسة أحب إليَّ من كل شيء»[٣].

وبوَّب عليه الخطيب: «**امتحان الراوي بقلب الأحاديث وإدخالها عليه**»[٤].

٦- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال ابن حبان: «يوسف بن يونس الأفطس، شيخ يروى عن سليمان بن بلال ما ليس من حديثه، روى عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «إذا كان يوم القيامة دعا الله عبدا من عبيده، فيوقفه بين يديه، فيسأله عن جاهه، كما يسأله عن ماله»؛ ثناه محمد بن محمد البلدي، ثنا أحمد بن خليد عنه.

(١) هو: ابن عمار.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٥٨).

(٣) «الجامع» للخطيب (١/ ١٣٦).

(٤) «الجامع» (١/ ١٣٥).

قال الدارقطني: «يوسف بن يونس الأفطس ثقة، وهو أخو أبي مسلم المستملي، روى عنه يحيى بن مغيرة وغيره، وأحمد بن خليد ثقة أيضا؛ وحدثني الحسن بن أحمد بن صالح الحافظ الحلبي، أن هذا الحديث كان في كتاب أحمد بن خليد، عن يوسف بن يونس، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر نفسه؛ **ودلَّس إسناد الحديث الذي بعده وبعد هذا الكلام، دلَّسه بعض الوراقين عنه**، وألزق إسناد حديث سليمان بن بلال إلى هذا المتن؛ فقد جربت يوسف بن يونس من هذا، وأمره على العدالة، لأن هذا ليس له فيه سبب»[(١)].

٧- أبو يعلى الخليلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

ذكر حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أنه رأى النبي -ﷺ- وأبا بكر، وعمر: يمشون أمام الجنازة».

قال الخليلي: «والحفاظ استقصوا على سفيان في هذا، حتى أن حميد بن الربيع قال: حضرت ابن عيينة، وقيل له: «إن معمرا، وابن جريج يخالفانك فيه، ولا يسنداه»، فقال: «الزهري حدثنيه، سمعته من فيه، يعيده ويبديه، مرارا لست أحصيه: عن سالم، عن أبيه»، ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري كذلك. قال أحمد بن حنبل: «إنما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري، وهذا همام أقدم من ابن عيينة يجمع بين هؤلاء عن الزهري»، وعند الحفاظ: **أن كل من رواه مسندا دلس به**»[(٢)].

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

هذا آخر المراد من هذا القسم، وقد رأيتَ أن التدليس أُطلق في كلام الأئمة على معنى التعمية، والتلبيس، والتشبيه، ونحو ذلك؛ وهو ما عبرنا عنه من قبل بلفظ: الإيهام.

---

(١) «التعليقات على كتاب المجروحين» (٢٩١).

(٢) «الإرشاد» (٢/ ٧١٨).

وبهذا يتم ما أردتُ بيانه من طريقة الأئمة المتقدمين ومذهبهم، وخلاصته:

أن التدليس عندهم هو إيهام الراوي سماع ما لم يسمع، سواء كان ذلك بروايته عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه شيئا، أو عمن سمع منه ما لم يسمع منه؛ فإذا خلت الرواية في شيء من ذلك عن الإيهام؛ فإنها لا تسمى تدليسا عندهم.

وهذا هو عين ما لخصه الحافظ الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كلامه السابق نقله وشرحه، وهو ما عليه عامة أهل الحديث المتأخرين -كما سبق نقل كلامهم-.

وبهذا تثبت الحجة للحافظ العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ- على تلميذه الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ويتبين صحة كلام العراقي -بحثا وعزوا-.

واعلم أن هذه صفعة أخرى على وجوه القائلين بالتفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؛ فهاهم عامة المتأخرين من المحدثين على ما عليه المتقدمون.

فإذا تبين لك ذلك؛ فلْننتقل إلى تثبيت هذا المذهب الصحيح وشرحه، والجواب عما يخالفه، وذلك في الفصل التالي، وبالله التسديد والتأييد.

* * *

الفصل الرابع
في تثبيت القول الراجح في المسألة
وتزييف ما يخالفه
وبيان ما ينبني على ذلك من العمل

بعد ما تقدم تحقيقه -بفضل الله وتوفيقه-؛ فلا أُراك -رحمك الله- تغفل عن القول الراجح في مسألتنا، وهو:

أن رواية المعاصر غير الملاقي تدخل في حد التدليس، إذا كانت على وجه الإيهام.

وأنا أُجْمِلُ لك -الآن- الحجة في تثبيت هذا القول:

١- أنه استعمال أئمة الحديث المتقدمين، وهم أهل الفن والاصطلاح، وأئمة هذا العلم ومؤسِّسُوه.

٢- أنه يلتقي مع الحقيقة اللغوية للتدليس، وقد عرفتَ أنها الإيهام، فمتى تصورنا الإيهام في الرواية؛ فقد صح تسميتها «تدليسا».

٣- أنه لم يستقر الاصطلاح على خلافه، فقد رأينا أكثر أئمة الحديث المتأخرين -إلى يومنا هذا- يقولون بهذا القول، ورأينا منهم الحافظ العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ- ينصره وينافح عنه، ويعزوه إلى المشهور عند أهل الحديث، ويقول: إن ما سواه خطأ لا يُغتر به.

وتمام تقرير هذا المذهب وشرحِه: بإيراد بعض الاعتراضات، والجواب عنها.

*** الاعتراض الأول:**

قد قررتم أن رواية المعاصر غير الملاقي إنما تكون تدليسا إذا اشتملت على الإيهام، فإذا خلت عنه فليست تدليسا؛ وهذا يفتقر إلى ضابط واضح للإيهام، ولا يمكن الوقوف عليه بمجرد النظر في ظاهر الرواية، بمعنى: أننا إذا وجدنا راويا قد حدث عمن عاصره

ولم يلقه؛ فمن أين لنا -بمجرد وقوفنا على ذلك- أنه أوهم السماع أو لم يوهمه، حتى نسمي روايته تدليسا أو لا؟

والجواب:

أن المرجع في ذلك إلى أئمة الفن، فمتى حكموا على رواية المعاصر غير الملاقي بأنها تدليس؛ فقد تبين لهم أنها اشتملت على الإيهام، وإلا فلا.

وذلك أننا وجدناهم تارة يحكمون على هذه الصورة بأنها تدليس، وتارة لا يحكمون عليها بذلك، ووجدناهم يصرحون بموجِب صنيعهم في هذه وتلك، فصرحوا أن هذه الصورة تدليس -متى اشتملت على الإيهام-، وأنها ليست بتدليس -متى خلت عنه-؛ وبتقدير عدم وجود هذا التصريح؛ لوجب حمل الأمر على هذا التفصيل؛ درءًا للتناقض عن كلامهم.

واطلاعهم على الإيهام أو عدمه من الراوي: مبني على ما يتوفر لهم من الأدلة والقرائن، التي قد يصرحون بها، وقد لا يصرحون؛ ومعلوم أن هذا الأمر هو عَصَبُ هذا الفن -عموما-، وهو الأساس الذي يُبنى عليه تصرف الأئمة في أحكامهم على الرواة والمرويات.

فعندما يحكمون على الراوي بتعديل أو تجريح؛ فلِمَا وقفوا عليه من الأدلة والقرائن التي توجب هذا أو ذاك، وقد يصرحون بمستندهم هذا، وقد لا يصرحون -وهذا هو الغالب-؛ وكذلك الأمر في الحكم على المرويات.

وهذا الأمر معلوم بالضرورة من هذا العلم الشريف، وهو الذي أوجب اتباع الأئمة في أحكامهم، وأن هذا ليس من باب التقليد، وإنما هو من باب قبول خبر الثقة.

ومعلوم -أيضا- أنهم يختلفون في الرواة والمرويات، وليس هذا عن اختلاف في التأصيل والتقعيد، بل هو اختلاف في التنزيل والتطبيق.

فإنهم لا يختلفون في صفة من تُقبل روايته ومن تُرد، وإنما يختلفون في المعين من الرواة: هل تحققت فيه صفة القبول أم صفة الرد، بناء على ما يقفون عليه من الأدلة والقرائن في حقه.

وقُلْ مثلَ ذلك في صفة الحديث المقبول والمردود، واشتراط انتفاء الشذوذ والعلة، وزيادة الثقة، وغير ذلك من مباحث هذا العلم.

فكذلك الأمر في مسألتنا: قد يختلفون في وصف الراوي بالتدليس، بناء على تحقق الإيهام في شأنه، وقد يظهر لإمام منهم في ذلك ما لا يظهر للآخر.

وعليه؛ فمتى حكموا على رواية المعاصر غير الملاقي بالتدليس؛ فقد تبين لهم وقوع الإيهام منه بالقرائن والأدلة، والعكس صحيح.

فمتى صرحوا بمستندهم، ووقفنا عليه؛ فَبِهَا ونِعْمَتْ، وإلا؛ فنحن نعلم أن لديهم من الأدلة والقرائن ما لم يفصحوا به، ونتبعهم في كلامهم -كالشأن في سائر أحكامهم-.

وقد صرح بهذا الذي ذكرتُه في مسألتنا -خاصة-: العلامة الناقد الكبير عبد الرحمن المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**وذكر مسلمٌ أمثلة فيها إرسال بالصيغة المحتملة عمن قد سمعوا منه، ولم تُعد تدليسا، ولا عُدُّوا مدلسين، ومحمل ذلك: أن الظن بمن وقعت منهم أنهم لم يقصدوا الإيهام، وأنهم اعتمدوا على قرائن خاصة كانت قائمة عند إطلاقهم تلك الراوية، تدفع ظهور الصيغة في السماع**» اهـ[1].

فتأمل كيف صرح بهذا الأمر حتى في الصورة المجمع عليها للتدليس: الرواية عمن سمع ما لم يسمع.

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٦٩).

وأما المَشْيُ على مجرد القواعد النظرية، وطَرْدُها في كل الجزئيات، دون الرجوع إلى تصرف الأئمة في هذه الجزئيات؛ فإنه يؤدي إلى محاذير بيِّنة.

فقد ينظر ناظرٌ في شأن محمد بن سيرين -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وأنه حدث عمن سمع منه بما لم يسمع، فيقول: هذه صورة التدليس، والرجل قد أكثر من ذلك[1]؛ فيسميه «مدلسا»، ويبني على ذلك العمل، فلا يقبل منه حديثا حتى يصرح بالسماع!!

ومن وجه آخر: قد ينظر ناظر إلى من وصفه الأئمة بالتدليس، ولا يجد في حقه إلا الرواية عمن لم يسمع منه، وعنده: أن التدليس لا بد فيه من اللقاء؛ فينفي التدليس عن ذلك الراوي، وربما قَبِل عنعنته -مطلقا-، حتى عمن ثبت أنه لم يسمع منه!!

وقد ينظر ناظرٌ في شأن أبي وائل -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وأنه حدث عمن لم يسمع منه، ويظن أن التدليس هو مجرد رواية المعاصر غير الملاقي؛ فيسميه «مدلسا»، ويبني على ذلك العمل، فلا يقبل منه إلا ما صرح بسماعه!!

وقد أسلفتُ أن هذا لا يعني عدم وجود قواعد يمشي عليها الأئمة، بل القواعد موجودة، وهم الذين قعَّدوها؛ وإنما المراد: أنه لا يصلح تطبيق هذه القواعد في الجزئيات التي يُعلم أن الأئمة لم يطبقوها فيها.

فمثلا: تفرُّد الثقة مقبول؛ هذه قاعدة معروفة، بيَّنها الأئمة، ومَشَوْا عليها؛ لكنهم رَدُّوا بعض تفردات الثقات؛ لَمَّا تبين لهم -بالأدلة والقرائن- أنهم أخطئوا فيها، وقد يفصحون بحجتهم، وقد لا يفصحون؛ فلا يجوز -في هذا الموضع- أن نبقى على الأصل؛ لأن شرط القاعدة قد تخلف -فعلا- في هذه الجزئية، عندما تبين خطأ الثقة.

فكذلك في مسألتنا: من روى ما لم يسمع -بقيد الإيهام- فهو مدلس؛ هذه هي القاعدة، التي بيَّنها الأئمة، ومَشَوْا عليها؛ فإذا رأيناهم لم يحكموا على الراوي بالتدليس،

(١) تقدم أنه سمع من ابن عمر حديثين فقط، وأرسل عنه نحوا من ثلاثين حديثا.

مع أنه روى ما لم يسمع؛ فهذا لِتَخَلُّفِ الإيهام في حقه، ولا نعتبر بمجرد القاعدة النظرية؛ لأن شرطها قد تخلف -فعلا- في هذه الجزئية، وهذا قد علمه الأئمة واطلعوا عليه، فلا يجوز لمثلنا أن يدفعه لمجرد عدم وقوفه عليه.

*** الاعتراض الثاني:**

قد وُجد في تصرف بعض من ذكرتموهم من الأئمة ما يُفهم أن مجرد رواية المعاصر غير الملاقي -عندهم- تدليس، بغض النظر عن تحقق الإيهام.

فقال الذهبي في أبي قلابة الجرمي: «ثقة في نفسه؛ **إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم**»[(١)]، وقد قدَّمتم أن أبا قلابة لم يوصف بالتدليس لأنه لم يتحقق فيه الإيهام، ومع ذلك فقد وصفه الذهبي بالتدليس، ولم يعتبر إلا مجرد المعاصرة.

ومِن قَبْلِه: الحاكم؛ فإنه لما ذكر الجنس السادس من أجناس التدليس: رواية المعاصر غير الملاقي؛ قال تحته: «هذا باب يطول؛ فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس: شيئا -قط-؛ وأن الأعمش لم يسمع من أنس؛ وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس، وأن الشعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، ولا من علي -إنما رآه رؤية-، ولا من معاذ بن جبل، ولا من زيد بن ثابت؛ وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس؛ وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة؛ وأن عامة حديث مكحول عن الصحابة حوالة؛ وأن ذلك كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث»[(٢)]؛

---

(١) «الميزان» (٢/ ٤٢٦)، وليس مراده باللحاق هنا المعاصرة؛ لما سيأتي من أن إطلاق التدليس -مع انتفاء المعاصرة- لا يُعرف عن أهل الحديث، وإنما مراده: «عمن لحقهم» بحيث يمكنه السماع منهم، و«عمن لم يلحقهم» بحيث لا يمكنه السماع منهم -وإن كان قد عاصرهم-، وقد سبق بيان ذلك في شيوخ أبي قلابة، وشأنه في بدء السماع والتحمل، وسنعود إلى ذلك في مسألة المرسل الخفي -إن شاء الله-.

(٢) «المعرفة» (١١١).

وظاهر كلامه اعتبار المعاصرة وحدها؛ لأنه أدخل هذا الباب -برمته- في التدليس.

والجواب:

مثل هذا يحمل على أحد وجهين:

١- ألا يكون -في حقيقته- مخالفا لاشتراط الإيهام، وإنما رأى الحاكم والذهبي الإيهام واقعا فيما ذكروه، فحكما عليه بالتدليس؛ وقد ذكرنا أن هذا الباب مورد اجتهاد؛ لاعتماده على القرائن، التي يتفاوت الأئمة في الوقوف عليها وإدراكها.

فقد يكون الحاكم رأى -باجتهاده- أن رواية من ذكرهم عمن لم يسمعوا منهم قد وقع فيها الإيهام، فحكم عليها بالتدليس لأجل ذلك، لا لمجرد المعاصرة؛ وممن ذكرهم من اشتهر وصفهم بالتدليس لدى الأئمة، وهم: الحسن، والأعمش، وقتادة؛ وسيأتي بيان ذلك في تراجمهم -إن شاء الله-، وفيه تصديق وقوع الإيهام في مروياتهم.

وقد يكون الذهبي على نفس الشاكلة، وإن كان قد تأول كلام أبي حاتم في نفي التدليس عن أبي قلابة: بتأويل بعيد، يأتي ذكره في موضعه قريبا -إن شاء الله-.

٢- أن يكون الأمر على ما ذُكر في الاعتراض: أن الحاكم والذهبي يعتبران مجرد المعاصرة، وحينئذ يكون هذا مذهبا لهما -خاصة-، ولا نستطيع الجزم بنسبته إلى سائر الأئمة؛ لما تقدم شرحه مفصلا في كلامهم -نظريا، وعمليا- من اشتراط الإيهام، وأنهم لم يطلقوا التدليس على كل من روى عن معاصر لم يلقه.

وعلى هذا؛ فالصواب -بلا شك- في اشتراط الإيهام؛ لما شرحناه من حقيقة التدليس -في نفسه، وفي منهج الأئمة-، ومن روى عمن عاصره ولم يلقه -من غير إيهام-؛ من أيِّ وجه نسميه «مدلسا»؟!

وتوسيع القول في التدليس -على هذا النحو- تلزمه لوازم فاسدة، منها: مسألة المخضرمين، كما سيأتي بيانه في محله قريبا -إن شاء الله-.

*** الاعتراض الثالث:**

إن مما ذكرتم من كلام الأئمة: ما فيه إطلاق التدليس عند انتفاء السماع، كما تقدم من قول أحمد وابن معين: «**لم يسمع عبد المجيد بن أبي رواد من عبيد الله شيئا، ينبغي أن يكون عبد المجيد دلَّسه؛ سمعه من إنسان، فحدث به**»، ولم يعبرا بانتفاء **اللقاء**؛ أفلا يمكن حمل الأمر -إذن- على أن اللقاء كان ثابتا عندهما، فيكون التدليس مشروطا بثبوت اللقاء؟

والجواب من وجوه:

١- الأصل في انتفاء السماع: انتفاء اللقاء، كما أن الأصل في إثبات اللقاء إثبات السماع، وعادة الأئمة -كما هو معلوم من كلامهم- إذا كان الأمر على خلاف ذلك أن يصرحوا به، فيقولوا: «فلان لقي فلانا، ولم يسمع منه شيئا»، ومعلوم أنهم في كلامهم يضعون كلًّا من السماع واللقاء في موضع آخر، فيعبرون بأحدهما ويريدون الآخر، ومعلوم أن إثبات السماع إثبات للقاء -ولا بد-.

٢- على التسليم بما ذكرتم؛ فليس فيه أن التدليس -عندهم- مشروط بثبوت اللقاء، لأن تقدير كلامهم -حينئذ-: فلان دلس عن فلان، ولم يسمع منه شيئا -وإن كان لقيه-، وهذا لا يفيد حصر التدليس في هذه الصورة -كما هو ظاهر-، وإنما هو بيان لهذه الصورة بعينها، وليس نفيا لما عداها؛ وقد اتفقنا جميعا على أنهم لو عبروا بمثل ذلك عند ثبوت السماع؛ لم يكن حصرا للتدليس فيه، فلو أنهم قالوا: سمع فلان من فلان، ودلس عنه أشياء؛ لم يكن ذلك حصرا للتدليس في ثبوت السماع خاصة؛ فتأمل.

٣- يدل على ما ذكرناه: أنهم قد أطلقوا التدليس مع تصريحهم بانتفاء اللقاء، كما تقدم من كلام ابن معين نفسه: «**لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلَّام... فدلسه عنه**»، وغيره من الأئمة، وكلامهم يفسر بعضه بعضا، والأصل أن طريقتهم واحدة ومذهبهم واحد، وهكذا نسب إليهم من استقرأ كلامهم وسبر صنيعهم، كالخطيب في قوله المتقدم:

«**والمدلَّس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه؛ هذا هو التدليس في الإسناد**»، ولم يقل أحد من أهل العلم: إن أحمد -مثلا- كان يشترط اللقاء في التدليس، وابن معين لم يكن يشترطه.

*** الاعتراض الرابع:**

قد سبق في كلام من ذكرتم من أهل العلم: التفصيل بين الإيهام وعدمه، حتى في رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، والمعهود أن هذه الصورة تدليس -في نفسها-، لا يجري فيها التفصيل، وقد سبق قول ابن عبد البر: «**وأما التدليس؛ فهو أن يحدث الرجل عن الرجل -قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه- بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه**...هذا هو التدليس -عند جماعتهم-، **لا اختلاف بينهم في ذلك**»، ولم يفصِّل فيه.

والجواب:

إذ كان التفصيل واردا في كلام أهل العلم؛ فلا يجوز دفعه، وقد سبق موقف الأئمة من محمد بن سيرين -رَحِمَهُ اللَّهُ-، الذي حدث عمن سمع منه بما لم يسمع منه، ولم يكن موهما للسماع، ولم يعده الأئمة مدلسا.

نعم؛ الغالب أن هذه الصورة لا تخلو عن الإيهام، وأنها ليست -في ذلك- كالمعاصر غير الملاقي، أو الملاقي غير السامع؛ فإن الذي لقي وسمع يكون الأصل في مروياته عن شيخه السماع، فإذا حدث عنه بما لم يسمع منه؛ فإنه يُحمل منه على السماع مباشرة، فالإيهام متحقق -غالبا-؛ إلا أن العلماء فصَّلوا مراعاة لشأن ابن سيرين وما يشبهه؛ لئلا يكون مشكلا، وقد قررنا أننا -في هذا الباب- تبعٌ للأئمة، فما سموه تدليسا سميناه كذلك، وما لم يسموه تدليسا لم نسمه.

قال أبو حازم -وفقه الله-:

هذا تمام التقرير والشرح للمذهب الصحيح المختار، وإليك بيانَ ما ينبني عليه من الأثر.

اعلم -رحمك الله- أن ذلك يكون من جهتين: جهة التسمية، وجهة العمل.

أولا: جهة التسمية:

لا بد أن نكون تبعا للأئمة، فمن وصفوه بالتدليس؛ لم نجسر على نفيه عنه، ومن لم يصفوه بالتدليس؛ لم نجسر على إثباته له، ومن اختلفوا فيه؛ نظرنا أَشْبَهَ أقوالهم بالحجة، فأخذنا به.

ثانيا: جهة العمل:

أما من لم يوصف بالتدليس: فإن ذكر الأئمة أنه لم يسمع من بعض الشيوخ؛ لم نقبل روايته عنهم، وقَبِلْنَا روايته عمن سواهم -وإن لم يصرح بالسماع-، مع التنبيه على الخلاف الشهير بين الشيخين في قبول عنعنة من لم يوصف بالتدليس، واشتراط اللقاء في ذلك من عدمه.

وأما من وُصف بالتدليس؛ فالكلام في الاحتجاج بروايته معروف ومبسوط في أصول الحديث، وخلاصته: أننا لا نقبل روايته حتى يصرح بالسماع، ونقبل عنعنته في أحوال معينة، مثل: أن يكون تدليسه عن الثقات، أو يكون قليلا محتملا، أو يكون قد عُرف بالسماع ممن روى عنه بالعنعنة، أو تُعرف الواسطة بينهما وأنه مقبول الحديث، أو نحو ذلك مما يقع في تصرف الأئمة؛ فليس مجرد الوصف بالتدليس يستلزم رَدَّ العنعنة -دائما-.

فإن كان الموصوف بالتدليس لم يُعرف إلا بالرواية عمن لم يسمع منهم؛ فهل يقتضي ذلك رَدَّ عنعنته عمن سمع منهم؟

المعوَّل في ذلك -أيضا- على موقف الأئمة من كل راو -على حدة-، فقد نجد من كلامهم وطريقتهم ما يدلنا على التوقف في عنعنته -جملة-، وقد نجد ما يدلنا على قبول عنعنته عمن سمع منهم، وأنه لم يعرف بالتدليس عنهم، أو أن تدليسه عنهم محتمل.

وسيتبين لك ذلك كله بالأمثلة العملية في الباب التالي -إن شاء الله ووفق-.

قال أبو حازم -غفر الله له-:

هذا آخر شرح المذهب المختار -نظريا، وعمليا-، ولننتقل الآن إلى الجواب عما يخالفه من المذاهب.

واعلم -رحمك الله- أن خلاف ما ذكرناه من المذهب الصحيح: مذهبان متقابلان:

أحدهما -وهو الأضيق-: اشتراط اللقاء أو السماع للحكم بالتدليس.

والآخر -وهو الأوسع-: عدم اشتراط شيء، فالتدليس هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه -عموما-، وإن كان لم يعاصره -أصلا-.

فإليك بيانَ هذين المذهبين، وشرحَ القول في تزييفهما، وبالله التأييد.

*** المذهب الأول: اشتراط اللقاء أو السماع للحكم بالتدليس:**

فعلى هذا المذهب: التدليس هو رواية الراوي عمن لقيه أو سمع منه[1] ما لم يسمع منه -قصد الإيهام أو لم يقصده-، وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه فليست تدليسا -قصد الإيهام أو لم يقصده-.

والحجة في تزييف هذا المذهب:

١- أنه خلاف ما تقدم من طريقة أئمة الفن.

٢- أنه خلاف الحقيقة اللغوية للتدليس، التي تقوم على الإيهام.

٣- أنه يقال لمن تقلده: لماذا أطلقت التدليس على رواية من لقي ولم يسمع؟

فسيقول: لأنها اشتملت على الإيهام.

فنقول: وكذلك رواية من عاصر ولم يلق -إذا اشتملت على الإيهام- يلزمك أن تسميها تدليسا؛ لأن العلة متحققة.

وقد عرفت أن الذي قرر هذا المذهب -بوضوح- هو الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وقد احتج له بأمور، سبقت في كلامه -من قبل-، وهذا أوان إعادتها -مع الجواب عنها-.

الحجة الأولى:

ما تقدم من كلام الخطيب، وابن القطان الفاسي -رحمهما الله-.

الجواب:

قد سبق شرحهما وبيان ما فيهما، وأن كلام الخطيب -خاصة- حجة على الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، لا له.

---

(١) على الخلاف الذي سبقت الإشارة إليه بين ابن حجر والسخاوي -رحمهما الله-.

الحجة الثانية:

قال الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه: إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين -كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم- عن النبي -ﷺ-: من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يُكتَفى به في التدليس؛ لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي -ﷺ- قطعا؛ ولكن لم يُعرَف: هل لقوه أم لا» اهـ[١].

والجواب:

قال العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وجوابه: أن الصحبة أمر غير مجمل، لا يخفى، فكان معلوما للتابعين: أن هؤلاء ليسوا بصحابة، فلم يكن في إرسالهم إياهم.

وقوله -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ولم يعرف: لقوه أم لا»: فيه نظر؛ راجع تراجمهم في كتبه» اهـ[٢].

قلت: مراد المعلمي بقوله: «فيه نظر»: أن الأمر ليس على ما ورد في كلام الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- من أنه لم يُعرف لقاء المذكورين للنبي -ﷺ- من عدمه، بل قد ثبت وتبين عدم لقائهم له.

فأما أبو عثمان النهدي؛ فقد قال ابن المديني: «هاجر إلى المدينة بعد موت أبي بكر، ووافق استخلاف عمر، فسمع منه»[٣].

وأما قيس بن أبي حازم؛ فقد قال ابن حبان: «جاء إلى النبي -ﷺ- ليبايعه، فقدم المدينة -وقد قُبض-، فبايع أبا بكر»[٤].

---

(١) «نزهة النظر» (٨٦)، وقد سبقت هذه الحجة في كلامه السابق نقله من «النكت».

(٢) «عمارة القبور» (٢٤٨-٢٤٩).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٨).

وعليه؛ فقد انتفى الإيهام في رواية أمثال هؤلاء عن النبي -ﷺ-، وصار شأنهم -في الحقيقة- حجة لنا؛ لأننا لم نعتبر مجرد المعاصرة في إطلاق التدليس، واحتجاج الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إنما يتناول ذلك، وأما مع اشتراط الإيهام؛ فشأن المخضرمين حجة له[١].

الحجة الثالثة:

أنه قد ورد عن بعض المتقدمين ما يدل على اشتراط اللقاء في التدليس.

سبق استدلال الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بالإمام الشافعي، والحافظ البزار -رحمهما الله-.

ولما أورد قول أبي حاتم السابق في أبي قلابة: «لا يُعرف له تدليس»، علق عليه قائلا: «**وهذا مما يقوي من ذهب إلى اشتراط اللقاء في التدليس، لا الاكتفاء بالمعاصرة**» اهـ[٢].

والجواب:

١ - أما كلام أبي حاتم؛ فإنما يُفهم على ما ذكره الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بناء على مجرد ظاهره، فإن أبا حاتم إذا كان قد ذكر عن أبي قلابة أنه حدث عن أناس لم يسمع منهم، ثم قال: «لا يعرف له تدليس»؛ دَلَّ هذا -بمجرده- على أن التدليس هو ما يتحقق فيه اللقاء.

وأما مع الكلام الصريح الذي قدمناه لأبي حاتم في إطلاق التدليس عند انتفاء اللقاء؛ فلا بد أن يختلف الأمر، ويكون المقصود: أن أبا قلابة لم يحدث عمن لم يسمع منهم على وجه الإيهام -كما سبق بيانه مفصلا في شأنه-.

وقد صرح العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- بتوجيه كلام أبي حاتم على هذا المعنى.

قال: «حمله ابن حجر على معنى أنه لم يكن يرسل عمن قد سمع منه، **ويحتمل أن يكون المراد: أنه لم يكن يرسل على سبيل الإيهام، وإنما يرسل عمن قد عرف الناس أنه**

---

(١) هذا هو الصواب في الجواب عن حجة الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وهناك طريقة أخرى، انظرها -إن شئت- في «اليواقيت والدرر شرح نخبة ابن حجر» للمناوي (٢/ ٢٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٨).

لم يلقه» اهـ[١].

وقال في موضع آخر: «**فيحمل على الإرسال الجلي، بأن يكون مشهورا بين الناس أنه لم يلقهم، فلا إيهام، والرواية عن المعاصر إنما تكون تدليسا إذا وُجد الإيهام**» اهـ[٢].

وقد خالف الحافظَ ابنَ حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- في فهمه لكلام الإمام أبي حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: شيخُ شيوخه: الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، فحمل كلام أبي حاتم على وجه آخر.

قال الذهبي: «**معنى هذا: أنه إذا روى شيئا عن عمر أو أبي هريرة -مثلا- مرسلا؛ لا يدري من الذي حدثه به**، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنه كان يأخذ عن كل ضرب، ثم يسقطهم، كعلي بن زيد -تلميذه-» اهـ[٣].

قلت: وظاهر كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- مشكل جدا؛ إذ كيف يرسل أبو قلابة، ولا يدري من حدثه، وهو من أعلام الحفاظ المتقنين؟!

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ثنا إسماعيل: ثنا أيوب، عن أبي قلابة: «أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صلى صلاة، فلما انفتل قال: «أتقرءون في صلاتكم والإمام يقرأ؟»، قالوا: «نعم»، قال: «فلا تفعلوا». حدثنا إسماعيل: نا خالد، عن أبي قلابة، بنحو من حديث أيوب. **قال خالد: فقلت لأبي قلابة: «من حدثك هذا الحديث؟»، قال: «محمد بن أبي عائشة، مولى لبني أمية، كان خرج مع آل مروان حيث أخرجوا من المدينة»**[٤].

فالأقرب لكلام الإمام أبي حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ- هو توجيه العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وهو المناسب لطريقة الأئمة -كما سبق شرحه-.

---

(١) تعليقاته على «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨).

(٢) «عمارة القبور» (٢٤٨).

(٣) «السير» (٤/ ٤٧٣).

(٤) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢٨٢٥، ٢٨٢٦).

٢- وأما كلام الحافظ البزار -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فقد سبق نقل نصِّه في كلام الحافظ العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**أن يروى عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، غير أنه يذكر أنه سمعه منه**».

وقد سبق نقل تعقيب العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- على ذلك: «وأما البزار وابن القطان وابن عبد البر؛ فإنهم وإن خصوا تعريف التدليس بما ثبت منه اللقاء، فقد فرقوا بينه وبين الإرسال بوجود الإيهام في الأول بخلاف الثاني، وهذا يدلك أنهم أسقطوا الإرسال الخفي، فلا أدخلوه في تعريف التدليس؛ لِمَا مَرَّ، ولا في الإرسال؛ لقولهم: إن الإرسال لا إيهام فيه، ومع ذلك فكلامهم يدل على إلحاقه بالتدليس؛ لوجود الإيهام فيه، فليس من الإرسال، ولقولهم: إن التدليس إنما كان تدليسا لوجود الإيهام، وفي هذا إيهام وأيُّ إيهام» اهـ.

قلت: ويتأيد هذا التوجيه بأن البزار قد قال في الحجاج بن أرطأة: «الحجاج مشهور، **إلا أنه رجل فيه تدليس**»[(١)]، وقد سبق أن التدليس الذي عيب عليه الحجاج إنما هو تحديثه عمن لم يلقه.

فلا يبعد أن يكون الأمر على ما قال المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وأن البزار لم يقصد حصر التدليس في هذه الصورة، كما سبق التنبيه على نظير ذلك.

٣- وأما كلام الإمام الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فالمراد ما نص عليه في «الرسالة» بقوله في شروط الراوي: «**بريًّا من أن يكون مدلسا، يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه**»[(٢)].

إلى أن قال: «ولم نعرف **بالتدليس** ببلدنا فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثا؛ فإن منهم من قبله عن من لو تركه عليه كان خيرا له، وكان قول الرجل: سمعت فلانا يقول: سمعت فلانا، وقوله: حدثني فلان عن فلان: سواء عندهم، **لا يحدث واحد**

---

(١) «البحر الزخار» (١١/ ١٢٠).

(٢) «الرسالة» (٣٧١).

منهم عمن لقي إلا ما سمع منه ممن عناه بهذه الطريق؛ قبلنا منه: حدثني فلان عن فلان»[(١)].

قال العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأما كلام الشافعي؛ فلم أقف عليه الآن، إلا أن المدعى إنما هو يقتضيه، **وليس صريحا فيه**» اهـ[(٢)].

قلت: مراده كما سبق -تماما- في كلام البزار: أنه ليس صريحا في اشتراط اللقاء.

وقد اعتنى العلماء بشرح كلام الإمام الشافعي المذكور، وأقربهم إلى مقامنا الآن: الحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «شرح علل الترمذي»، فقد شرح كلام الشافعي، ولم يفهم منه ما فهمه الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، بل تقدم كلام ابن رجب صريحا في إطلاق التدليس مع انتفاء اللقاء.

فهذا هو ما يتعلق بكلام الأئمة الذين استدل بهم الحافظ ابن حجر، ولئن سلمنا بأن الشافعي والبزار -خاصة- كان مذهبهما اشتراط اللقاء في التدليس؛ فإن هذا لا يعني أن يُنسب إلى أهل الحديث -بإطلاق-، وقد قدمنا طريقة الأئمة، الذين هم أَقْعَدُ بهذا العلم، ولا شك أن طريقتهم أولى بالاعتماد.

وفي هذا يقول العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «المدَّعَى إنما هو كون هذا القول هو المشهور بين أهل الحديث، فلا ينافيه أن يكون منهم من يخالفه» اهـ[(٣)].

هذا آخر المراد من بيان ضعف هذا المذهب -اشتراط اللقاء في التدليس-.

واعلم أنني كنتُ أقول بهذا المذهب -فيما مضى-، اتباعا للحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ووقوفا عند ما استدل به، وكنت أتأول كلام أبي حاتم والخطيب -خاصة- على ما تأوله

---

(١) «الرسالة» (٣٧٨).

(٢) «عمارة القبور» (٢٤٨).

(٣) «عمارة القبور» (٢٤٩).

الحافظ، إذ لم أقف على سواه، وحسبتُ أن هذا هو مذهب أهل الحديث، أو ليس في كلامهم ما ينفيه، وكنت أقدمه على كلام مثل ابن حبان وابن عدي، وأجيب عن القضية اللغوية في التدليس: بأن الحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية، فعُرْفُ المحققين من أهل الاصطلاح -بحسب علمي آنذاك- كان لا يستعمل التدليس في رواية المعاصر غير الملاقي.

ثم وفَّق الفتاح العليم -سبحانه وتعالى- إلى الوقوف على ما ذكرتُه من كلام الأئمة الواضح، فكان لا بد من الرجوع إليه، وإعادة النظر في كلام الخطيب، مستضيئا بكلام العلامة الكبير المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فكانت النتيجة على ما تراه بين يديك في هذا الكتاب.

وأحسب أن الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- لو استحضر قضية الإيهام في رواية المعاصر غير الملاقي؛ لما وسعه إلا القول بها؛ لأن المتأمل في احتجاجه -وخصوصا بشأن المخضرمين- يجد أنه ينكر اعتبار مجرد المعاصرة في التدليس -من غير تفصيل-، ولا شك أن إنكاره هذا صحيح، وقد أثبتنا أن الأئمة لم يكونوا على ذلك، وأنهم لم يطلقوا التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي إلا بقيد الإيهام؛ وأما الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فكأنه ظن أن إبطال القول باعتبار مجرد المعاصرة لا يتم إلا باشتراط اللقاء في التدليس، وساعده على ذلك ما تأوله من كلام الأئمة.

وهنا صفعة أخرى على وجوه القائلين بالتفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؛ فإن الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لم يُقدم على مذهبه إلا عندما تصوَّر أن الأئمة المتقدمين قائلون به، ولم يحتج إلا بهم، ولم ينسج إلا على منوالهم؛ بحسب فهمه -رَحِمَهُ اللَّهُ- لكلامهم، ولو صح عنده خلاف ذلك؛ لما جاوزه.

ولْيُعلم أن هذا الخلاف من الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إنما هو خلاف نظري تأصيلي، لا يكاد ينبني عليه عمل.

فإنه لم يعتمد على مجرد الضابط الذي ترجح له في التدليس، بحيث يرد عنعنة كل من وُصف بالتدليس، فلم يقل: كل من روى عمن لقيه ما لم يسمع منه؛ فحديثه مردود -حتى يصرح بالسماع-؛ بل جعل المدلسين على مراتب وطبقات، في جزئه المعروف: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» -أو: «طبقات المدلسين»-.

وقد قال في بيان ذلك في مقدمة هذا الجزء: «فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي، لخَّصتُها في هذه الأوراق؛ لتحفظ، وهي مستمدة من «جامع التحصيل» للإمام صلاح الدين العلائي شيخ شيوخنا -تغمده الله برحمته-، مع زيادات كثيرة في الأسماء، تُعرف بالتأمل.

وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرا؛ كيحيى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى -كالثوري-، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة -كابن عيينة-.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رَدَّ حديثهم مطلقا، ومنهم من قَبِلهم؛ كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتُّفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود -ولو صرحوا بالسماع-، إلا أن يوثَّق من كان ضعفه يسيرا؛ كابن لهيعة.

وهذا التقسيم المذكور حرره الحافظ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور، فمَنْ عليه رقم (هـ) فهو مذكور في الفصل الذي ذكره في أسماء المدلسين، وإلا فهو من الزيادات عليه.

وقد أفرد أسماءَ المدلسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي -صاحب الإمام الأعظم الشافعي-، ثم النسائي، ثم الدارقطني، ثم نَظَمَ شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة، وتبعه بعض تلاميذه -وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن المقدسي-، فزاد عليه من تصنيف العلائي شيئا كثيرا -مما فات الذهبيَّ ذكرُه-، ثم ذَيَّلَ شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة، ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ ابن الحافظ إلى من ذكره العلائي، وجعله تصنيفا مستقلا، وزاد من تَتَبُّعِهِ شيئا يسيرا جدا، وعلَّم بما زاده على العلائي (ز)، وأفرد المدلسين بالتصنيف من المتأخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي -سبط ابن العجمي-، غيرَ متقيِّد بكتاب العلائي، فزاد عليهم قليلا.

فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء: ثمانية وستون نفسا، وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفسا، وزاد عليه الحلبي اثنين وثلاثين نفسا، وزدت عليهما تسعة وثلاثين نفسا؛ فجملة ما في كتابي هذا: مائة واثنان وخمسون نفسا» اهـ[1].

ولم يذكر الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه هذا أحدا بالتدليس، دون تصريح بمن سبقه إلى ذلك؛ إلا نفرا يسيرا جدا؛ كأيوب السَّخْتِياني، وخالد الحذَّاء، ولم يذكرهم إلا في المرتبة الأولى أو الثانية؛ فلم يترتب على وصفه لهم بالتدليس ردُّ عنعنتهم.

وأما المدلسون الذين لا يُعرف عنهم إلا الرواية عمن عاصروهم ما لم يسمعوا منهم، ممن هم -على مذهب الحافظ- ليسوا مدلسين؛ فلم يهمل الحافظ أمرهم بالكلية، بل ذكرهم في كتابه، وأوردهم في المراتب التي توافق كلام الأئمة فيهم -فعلا-؛ كالحسن البصري، وسعيد بن أبي عروبة؛ فقد ذكرهما في المرتبة الثانية، وكالحجاج بن أرطأة، فقد

(١) «طبقات المدلسين» (١٣-١٥).

ذكره في المرتبة الرابعة؛ وسيأتي بيان ذلك مفصَّلا في الباب التالي -إن شاء الله-، وأما روايات هذا الضرب عمن لم يسمعوا منهم؛ فواضحٌ أن الحافظ لا ينازع في ردِّها.

وحتى أبو قلابة الجَرْمي، الذي هو غير مدلس -على مذهب الحافظ، وعلى القول الصحيح أيضا-؛ قد ذكره الحافظ تبعا للذهبي ثم العلائي، وذكره في المرتبة الثانية.

نعم؛ قد يذكر الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- المدلس في مرتبة ما، وحقه أن يُذكر في غيرها، كما سيأتي بيانه -أيضا-؛ لكن لا عيب عليه في ذلك، ولا اختصاص له به، فإنه مستدرَكٌ على العلائي -أيضا-، بل كان صنيع ابن حجر أَسَدَّ من صنيع العلائي -أحيانا-، وهذا مورد اجتهاد، لا عيب فيه على أهل العلم.

هذه حقيقة لا بد من التفطُّن لها؛ وَضْعًا للأمور في نصابها، وبيانًا لأعذار أهل العلم، بما يُحفظ به قدرهم، ويُدفع التجنِّي عليهم.

رحم الله جميع علمائنا وأئمتنا، وجزاهم عن الإسلام والسنة وخيرا، وألحقنا بهم على خير وعافية.

وهذا أوان الانتقال إلى المذهب الثاني، الذي نُعْنَى بتزييفه في مسألتنا، وبالله التوفيق.

*** المذهب الثاني: التدليس هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه -عموما-:**

فعلى هذا المذهب: لا يُنظر في سماع، ولا لقاء، ولا معاصرة؛ فكل من روى عمن لم يسمع منه فهو مدلس، وإن كان بينه وبين من حدَّث عنه: مفاوز وقِفَارٌ.

وهذا المذهب حكاه الإمام ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن طائفة.

قال: «**واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه؛ مثل: مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، وما أشبه هذا؛ فقالت فرقة: هذا تدليس؛ لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما، كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما؛ قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه -مع علمه به-: دُلْسَة**» اهـ[(١)].

وقد زَيَّف ابن عبد البر هذا القول بأمرين:

١- أنه يستلزم ألا يسلم من التدليس أحد.

قال ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**إن كان هذا تدليسا؛ فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه -في قديم الدهر، ولا في حديثه-**؛ اللهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان؛ فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة» اهـ[(٢)].

٢- أن المراسيل المعروفة -كابن المسيب عن النبي -ﷺ- لم يعدها أحد من العلماء تدليسا.

قال ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كما جاز أن يرسل سعيد عن النبي -ﷺ-، وعن أبي بكر وعمر -وهو لم يسمع منهما[(٣)]-، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا؛ كذلك مالك عن سعيد بن المسيب**» اهـ[(٤)].

---

(١) «التمهيد» (١/ ١٥).

(٢) «التمهيد» (١/ ١٥).

(٣) في سماعه من عمر خلاف معروف.

(٤) «التمهيد» (١/ ١٦).

قلت: اعلم -رحمك الله- أن المذهب المذكور لا أصل لـه في طريقـة أهـل الحـديث، ولا قائل به منهم، ولا أحسب الطائفة التي نقل عنها ابن عبد الـبر هـذا المـذهب إلا مـن أصحاب الفقه والأصول.

والأصل في إبطال هذا المذهب -زيادة على ما ذكره ابن عبد البر-: حقيقة التـدليس، التي هي الإيهام، فإن من روى عمن لم يعاصره أصلا؛ كيف يتوهم منه سماعه له؟!

وأنا أعيد هنا -للحاجة- ما سبق من الكلام المتين للخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه -بروايته إيـاه على وجه يوهم أنه سمعه منه-، ويعدل عن البيان بذلك، **ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلـك؛ لـصار ببيانـه مرسـلا للحـديث، غـير مـدلس فيـه؛ لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونـه سـامعا ممـن لم يـسمع منـه، وملاقيـا لمـن لم يلقه؛ إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال -لا محالة-؛ من حيث كان المدلس ممسكا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامـه الـسماع ممن لم يسمع منه -فقـط-، وهـو المـوهن لأمـره، فوجـب كـون هـذا التـدليس متـضمنا للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممـن لم يـسمع منـه؛ ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذموا من دلسه**» اهـ[1].

وبهذا تعرف أن التدليس يتضمن الإرسال -مـن غـير عكـس-؛ وهـذا يلتقـي مـع الحقيقة اللغوية للَّفظين -أيضا-.

فإن التدليس -كما تقدم- هو الإيهام.

والإرسال: الإطلاق، تقول: «أرسلتُ كذا»، أي: أطلقتُه، ويقال غير ذلـك، وأصـل المادة: الانبعاث والامتداد[2].

---

(١) وقد ذكر العلائي معناه ملخصا في «جامع التحصيل» (٩٨).

(٢) «مقاييس اللغة» (رسل/ ٢/ ٣٩٢)، و«جامع التحصيل» (٢٣).

وعليه؛ فكل إيهام لا بد فيه من إطلاق، وليس كل إطلاق يشتمل على الإيهام.

ولهذا وقع في كلام الأئمة إطلاق الإرسال على صورة التدليس، من غير عكس.

كقول الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع الثوري من أبي عون**[١] **إلا حديثا واحدا عن عبدالله بن شداد -يعني: حديث الوضوء مما مست النار-، والباقي يرسلها عنه**»[٢].

وقول الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء روى عنه لم يسمع إنما مرسلة مدلسة**»[٣].

وما سبق من قول الإمام أبي داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، **وهو مرسل ومدلس**»[٤].

وقال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان مبارك يرسل إلى**[٥] **الحسن**». **قيل**: «**يدلس؟**»، **قال**: «**نعم**»[٦].

قلت: فتأمل كيف استفصل السائل -وهو من أصحاب الحديث- عن حقيقة الإرسال الذي ذكره الإمام أحمد: هل هو على وجه الإيهام -فيسمى «تدليسا»-، أم لا -فيسمى «إرسالا» فقط-.

وسيأتي المزيد من كلام الأئمة في الباب التالي -إن شاء الله-، وتأكيده -أيضا- في مسألة المرسل الخفي قريبا -إن شاء الله-.

فإن قيل: قد وصف أئمة الحديث أقواما بالتدليس، وقد عُلم أنهم حدثوا عمن لم يدركوهم أصلا؛ مثل: الأعمش، وقتادة، وأبي إسحق السبيعي؛ والمحدثون يقولون

---

(١) هو محمد بن عبيد الله الأعور.

(٢) «العلل» (٧٦١، ٥٦٩٦).

(٣) «سؤالات ابن طهمان» (٤٦).

(٤) «رسالته إلى أهل مكة» (٣٠-٣١).

(٥) كذا، ولعل الصواب: «عن».

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

أيضا: «**فلان أخذ الحديث عن فلان، ثم دلسه**»، فاستعملوا التدليس بمعنى إسقاط الواسطة بين الراوي ومن يحدث عنه، وكذلك يقال في رواية الراوي عمن لم يدركه؛ لأنه أسقط الواسطة فيما بينهما؛ وأيضا: فهذا لا يبعد عن الحقيقة اللغوية للتدليس؛ لأنكم ذكرتم -من قبل-: أنه يستعمل في معنى «الستر» و«الإخفاء»، ولا شك أن من روى عمن لم يدركه قد «ستر» و«أخفى» الواسطة بينهما، فاستحق أن يسمى «مدلسا» من هذا الوجه.

وقد نقلتم كلام الحافظ خلف بن سالم، الذي قال فيه: «**اشتبه علينا تدليس الحسن ابن أبي الحسن؛ لأن الحسن كثيرا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقواما مجهولين، وربما دلس عن مثل عُتَيِّ بن ضمرة، وحَنْتَف بن السِّجْف، ودَغْفَل بن حنظلة، وأمثالهم**»[1].

وعُتَيُّ بن ضمرة يروي عن أُبَيٍّ بن كعب -رضي الله عنه-، والحسن روى عنه عن أُبَيٍّ[2]، فالمقصود: رواية الحسن عن أُبَيٍّ -بإسقاط عُتَيِّ بن ضمرة-، والحسن لم يدرك أُبَيًّا -أصلا-؛ فإن أُبَيًّا مات في خلافة عمر، والحسن وُلد لسنتين بقيتا من خلافته؛ فأطلق خلف بن سالم التدليس على رواية الحسن عن أُبَيٍّ، والمعاصرة بينهما منتفية.

فالجواب من وجوه:

١ - أما المذكورون ممن وُصفوا بالتدليس؛ فالواقع -كما سيأتي بيانه في تراجمهم- أنهم حدثوا عمن لم يعاصروهم، وعمن عاصروهم ولم يلقوهم، وعمن لقوهم أو سمعوا منهم ما لم يسمعوا منهم؛ والأئمة لما وصفوهم بالتدليس لم يعنوا الصورة الأولى، وإلا للزم إطلاق التدليس على كل مرسل -كما تقدم-، وإذا كان الأئمة مطبقين على عدم وصف المخضرمين بالتدليس -وقد تقدم شأنهم-، وعلى أن رواية المعاصر غير الملاقي

(١) «المعرفة للحاكم» (١٠٨).

(٢) انظر بعض الأخبار في ذلك في «طبقات» ابن سعد (٣/ ٤٩٩-٥٠٠).

-إذا خلت عن الإيهام- ليست تدليسا؛ فكيف تكون الرواية عن غير المعاصر تدليسا؟!

وإنما الواجب أن ننظر في كل صورة -على حدة-: هل سماها الأئمة «تدليسا»، وأما اعتبار التعميم -على الصورة المذكورة في الإيراد-؛ فالمغالطة فيه لا تخفى.

وبشأن الثلاثة المذكورين خاصة -الأعمش، وقتادة، وأبي إسحق-؛ فقد كان شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ- يتتبع أحاديثهم، ويتفطن لتدليسهم؛ ولم يكن يتتبع مروياتهم عمن لم يدركوهم؛ لوضوح الأمر فيها، وكونها ظاهرة الانقطاع عارية عن الإيهام، وإنما كان يتتبع مروياتهم عمن أدركوهم أو سمعوا منهم، وسيأتي بيان ذلك في تراجمهم -إن شاء الله-.

٢- وأما قولهم: «**فلان أخذ الحديث عن فلان، ثم دلسه**»؛ فما كانوا يستعملونه في الرواية عن غير المعاصر، فلم يستعملوه في رواية ابن المسيب عن أبي بكر الصديق -مثلا- ولو على إرادة إسقاط الواسطة، ولو كان الأمر كذلك لاستعملوه في روايات التابعين عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

٣- وأما ما ذكرتم من استعمال التدليس بمعنى «الستر»؛ فإنه لا يستعمل في ستر مجرد عن الإيهام، فمن أخفى شيئا -دون إيهام منه- فإنه لا يصدق عليه أنه دلَّس.

قال ابن فارس -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «(دلس) الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة، فالدَّلَس: دَلَس الظلام، **ومنه قولهم: «لا يدالس»، أي لا يخادع، ومنه: التدليس في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام**» اهـ[1].

ولهذا لم يستعمله المحدثون -ولو بمعنى الستر والإخفاء- إلا في مقام الإيهام، وهو رواية المعاصر أو الملاقي، وقد تقدم كلام الخطيب صريحا في ذلك.

وعلى التسليم بأن التدليس يستعمل لغة في مطلق الإخفاء -ولو بدون إيهام-؛ فالحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية، ومعلوم أن أهل الاصطلاح قد يستعملون

(١) «مقاييس اللغة» (دلس/ ٢/ ٢٩٦).

اللفظ في بعض معناه ويخصونه بذلك في عرفهم، ونحن نتكلم في أمر اصطلاحي عرفي لدى أهل الحديث، فيجب النظر إلى استعمالاتهم وإطلاقاتهم، ولا يجوز النظر إلى مجرد ما يحتمله اللفظ في اللغة.

٤- وأما كلام خلف بن سالم؛ فوقت وفاة أُبَيٍّ بن كعب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ليس موضع وفاق، بل اختُلف في تعيينه اختلافا كثيرا: فالذين قالوا: إنه مات في خلافة عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- اختلفوا اختلافا كثيرا في سنة وفاته، وقد قال فريق آخر: إنه مات في خلافة عثمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وهذا القول له أدلته[1]؛ وعلى هذا فلا إشكال؛ لأن المقصود ثبوت مطلق المعاصرة بين الرجلين حتى يصدق وصف التدليس، وإن كانت المعاصرة يسيرة -كما سيأتي تقريره قريبا في مبحث «المرسل الخفي»-، فلا يكون قول خلف بن سالم إلا حجة لنا، وموافقا لطريقة أهل الحديث.

فتحصل من ذلك كله: بطلان استعمال التدليس في الرواية عن غير المعاصر، وبالله التوفيق.

* * *

(١) راجع ترجمة أُبَيٍّ من «الإصابة» (١/ ١٨١-١٨٢).

الفصل الخامس

في المرسل الخفي وحقيقته

لقد مَرَّ بنا -في أثناء البحث- مصطلح «المرسل الخفي»، وعلمنا حقيقته والفرق بينه وبين التدليس -عند من اشترط اللقاء في التدليس-.

وإذ قد تبين لنا خطأ هذا الاشتراط، وأن حقيقة التدليس تشمل رواية المعاصر غير الملاقي -عند وجود الإيهام-؛ فالسؤال الآن:

هل من حقيقة لما يسمى «المرسل الخفي»، بناء على هذا القول الصحيح؟

وإن كان؛ فهل هناك فرق بينه وبين التدليس؟

هذا هو ما نتناوله بالبحث في هذا الفصل، ولا تخفي أهميته وعلاقته الوثيقة بالتدليس، فكان التعرض له من تمام التعرض لحقيقة التدليس.

والمقصود هنا: ذكر أقوال العلماء الذين يدخلون رواية المعاصر غير الملاقي في حقيقة التدليس؛ لأن هذا هو القول الصحيح -كما تبين لنا-، فننظر في كلامهم في «المرسل الخفي»، وما هي حقيقته وعلاقته بالتدليس -عندهم-.

وإليك البيان، بذكر أقوال العلماء -تباعا-، حتى نخلص بالنتيجة في النهاية -إن شاء الله-.

١ - الحافظ أبو عمرو بن الصلاح -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «معرفة المراسيل الخفي إرسالها: هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث، مع المعرفة التامة؛ وللخطيب الحافظ فيه كتاب: «التفصيل لمبهم المراسيل».

والمذكور في هذا الباب منه: **ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء**؛ كما في الحديث المروي عن العوام بن حوشب، عن عبدالله بن أبي أوفى، قال:

«كان النبي -ﷺ- إذا قال بلال: قد قامت الصلاة؛ نهض وكبر»، روي فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: «**العوام لم يلق ابن أبي أوفى**».

ومنه: **ما كان الحكم بإرساله محالا على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد -أو أكثر- في الموضع المدَّعى فيه الإرسال**؛ كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق؛ **فإنه حُكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبدالرزاق والثوري**؛ لأنه رُوي عن عبدالرزاق، قال: «حدثني النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن الثوري، عن أبي إسحاق»، **وحُكم أيضا فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق**؛ لأنه رُوي عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق.

وما رواه بكر بن بكار وغيره، عن المسعودي، عن عبدالكريم بن مالك الجزري، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي: «أمرني رسول الله -ﷺ- أن أتصدق بلحوم البُدْن وجلالها وجلودها»؛ **فهذا قد حكم فيه بالإرسال بين عبدالكريم الجزري وابن أبي ليلى**، وبأن بينهما مجاهدا، ولأن ابن عيينة وإسرائيل بن يونس وغيرهما رووه عن عبدالكريم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى.

وهذا وما سبق في النوع الذي قبله[1]، يتعرَّضان لأن يُعترض بكل واحد منهما على الآخر -على ما تقدمت الإشارة إليه-، والله أعلم» اهـ[2].

٢- الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «بيان المراسيل الخفي إرسالها: وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكا؛ ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويُدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق.

---

(١) يعني: المزيد في متصل الأسانيد.

(٢) «علوم الحديث» (٤٨٣-٤٨٤).

ولمعرفته طرق:

إحداها: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه؛ وهذا هو أكثر ما يكون سببا للحكم؛ لكن ذلك يكون تارة بمعرفة التاريخ، وأن هذا الراوي لم يدرك المروي عنه بالسن -بحيث يتحمل عنه-؛ وتارة يكون بمعرفة عدم اللقاء؛ كما قيل في الحسن عن أبي هريرة؛ فإنه معاصره؛ ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة إلى البصرة كان الحسن في المدينة، ولما رجع الحسن إلى البصرة كان أبو هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بالمدينة، فلم يجتمعا؛ وتارة يكون ذلك لأنه لم يثبت من وجه صحيح أنهما تلاقيا -مع وجود المعاصرة بينهما-، فالحكم بالإرسال هنا إنما هو على اختيار ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم من الأئمة؛ وهو الراجح -كما تقدم-، دون القول الآخر الذي ذهب إليه مسلم وغيره، من الاكتفاء بالمعاصرة المجردة وإمكان اللقاء.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل، ثم يقول في رواية أخرى: «نُبِّئْتُ عنه» أو «أُخبرتُ عنه»، ونحو ذلك.

والثالث: أن يرويه عنه، ثم يجيء عنه -أيضا- بزيادة شخص -فأكثر- بينهما؛ فيُحكم على الأول بالإرسال» اهـ[1].

٣- الحافظ ابن كثير -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «معرفة الخفي من المراسيل، وهو يعم المنقطع والمعضل -أيضا-؛ فإن الإسناد إذا عُرض على كثير من العلماء، ممن لم يدرك ثقات الرجال وضعفاءهم، **وقد يغتر بظاهره، ويرى رجاله ثقات، فيحكم بصحته، ولا يهتدي لما فيه من الانقطاع، أو الإعضال، أو الإرسال؛ لأنه قد لا يميز الصحابي من التابعي»** اهـ[2].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٢٥-١٢٦)، وتتمته فيها التعرض للفرق بين هذا النوع، وبين المزيد في متصل الأسانيد.

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١٧٧)، باختصار يسير.

٤ - الحافظ العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال في «ألفيته»:

وعـــــدم الـــــسماع واللقـــــاء يبـــدو بـــه الإرســـال ذو الخفـــاء

كـــذا زيـــادة اســـم راو في الـــسند إن كـــان حذفـــه بعـــن فيـــه ورد

ثم قال -شارحا-: «الإرسال على نوعين: ظاهر، وخفي:

فالظاهر هو: أن يروي الرجل عمن لم يعاصره، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث؛ كأن يروي مالك -مثلا- عن سعيد بن المسيب، وكحديث رواه النسائي من رواية القاسم بن محمد، عن ابن مسعود: «أصاب النبي -ﷺ- بعض نسائه، ثم نام حتى أصبح» الحديث؛ فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود.

والخفي هو: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه؛ فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث؛ لكونهما قد جمعهما عصر واحد.

وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك.

ويُعرف خفي الإرسال بأمور:

أحدها: أن يُعرف عدم اللقاء بينهما، بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح؛ كحديث رواه ابن ماجة، من رواية عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر، عن النبي -ﷺ-: «رحم الله حارس الحرس»؛ فإن عمر لم يلق عقبة -كما قال المزي في الأطراف-.

والثاني: بأن يُعرف عدم سماعه منه مطلقا، بنص إمام على ذلك، أو نحوه؛ كأحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وهي في السنن الأربعة؛ فقد روى الترمذي: أن

عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة: «هل تذكر من عبد الله شيئا؟»، قال: «لا».

والثالث: بأن يُعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط، وإن سمع منه غيره؛ إما بنص إمام، أو إخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك.

والرابع: بأن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما؛ كحديث رواه عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، مرفوعا: «إن وليتموها أبا بكر؛ فقوي أمين»، فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبد الرزاق، قال: ثني النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري؛ وروي أيضا عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق» اهـ[1].

٥- الحافظ السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «وأصل الإرسال: ظاهر؛ كرواية الرجل عمن لم يعاصره، كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود، ومالك عن ابن المسيب.

وخفي: وهو المذكور ههنا، (وهو ما عرف إرساله لعدم اللقاء) لمن روى عنه مع المعاصرة، (أو) لعدم (السماع) مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه -مع سماع غيره-» اهـ[2].

وقال في «ألفيته»:

ويُعرف الإرسال ذو الخفاء بعدم السماع واللقاء

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

هذا آخر المراد نقله من كلام العلماء[3]، وقد رأينا أن المرسل الخفي -عندهم- يدخل

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١٤-١١٥).

(٢) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٦٣).

(٣) اقتصرتُ على ذكر المهم من ذلك، مما وقعت فيه الفوائد والزوائد والتنبيهات، ومن لم أذكر كلامَه: فإما قد وافق ابن الصلاح -من غير زيادة تذكر-، وإما قد أهمل مبحث «المرسل الخفي» -جملة-.

فيه صورتان:

١- انتفاء السماع أو اللقاء -جملة- بين الراوي وشيخه، بشرط ثبوت المعاصرة بينهما.

٢- انتفاء السماع بين الراوي وشيخه في حديث معين.

إذن؛ فالمرسل الخفي -عندهم- هو: **رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن سمع منه ما لم يسمع منه.**

وهذه الصور -بعينها- هي التي مرت معنا في التدليس.

وقبل الكلام على هذا الموضع -الذي هو الأساس في مقامنا الآن-؛ نفرغ -أولا- من موضع آخر، وهو انتفاء المعاصرة -بالكلية-.

فقد تقدم في كلام العلماء أن هذه الصورة تدخل في الإرسال الظاهر، دون الخفي، وأن المعاصرة التي تدخل في الإرسال الخفي هي مطلق المعاصرة، كما قال العلائي في عبارته الدقيقة: «**وأن هذا الراوي لم يدرك المروي عنه بالسن -بحيث يتحمل عنه-**».

فقد يدرك الراوي جزءا من حياة من روى عنه، وإن كانت لا تصلح لتحمله عنه لصغر سنه؛ فهذا النوع من المعاصرة يدخل في الإرسال الخفي، وإنما الذي يدخل في الإرسال الظاهر: انتفاء مطلق المعاصرة بين الراويين.

وهذا هو مراد ابن الصلاح -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تمثيله برواية العوام بن حوشب عن ابن أبي أوفى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ فإن الأول توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، والثاني سنة سبع وثمانين؛ أي: بين وفاتيهما أكثر من ستين سنة، ولم أقف على تاريخ ولادة العوام بن حوشب؛ إلا أن تتمة كلام الإمام أحمد الذي نقله ابن الصلاح: «العوام لم يلق ابن أبي أوفى، **أكبر من لقيه: سعيد بن جبير -إن كان لقيه-، هو يروي عنه، وعن طاوس**»[1]، وسعيد بن جبير

(١) «جامع التحصيل» (٢٤٩).

توفي سنة خمس وتسعين، أي: بعد ابن أبي أوفى بقليل، فالمعاصرة -إذن- ثابتة بين العوام وابن أبي أوفى، وإن كانت يسيرة لا تسمح باللقاء أو السماع بينهما، فالظاهر أن العوام كان في أواخر حياة ابن أبي أوفى صغيرا، لم يبدأ في السماع والتحمل[١].

فلا يقال -إذن-: إن الإرسال الخفي يدخل فيه كل انقطاع -وإن كان ظاهرا-.

لأننا نقول: قد صرح العلماء بالمباينة بين الصورتين، وأن انتفاء المعاصرة -جملة- إرسال ظاهر، لا خفي.

والفرق -كما صرحوا به-: أن المعاصرة التي تدخل في الإرسال الخفي هي التي تجعل الناظر في ظاهر الإسناد يظن الاتصال بين الراوي وشيخه، فلا يعرف الانقطاع بينهما إلا بالبحث والتفتيش، وأما المعاصرة التي لا توهم ذلك، بحيث يعلم الناظر في ظاهر الإسناد تحقق الانقطاع بين الراوي وشيخه؛ فإنها لا تدخل في الإرسال الخفي.

وهذا أمر ظاهر -للغاية-؛ إذ كيف يكون الانقطاع واضحا معلوما بمجرد النظر في الإسناد، ثم يقال فيه: «خفي»؟! وإنما الخفي هو الذي يُعلم بالبحث والتنقير، لا يُدرك بمجرد النظر في الإسناد.

هذا هو الموضع الذي أردتُ إيضاحه -وإن كان واضحا-؛ دفعا لما قد يُتوهم من خلافه[٢].

---

(١) واستحضر ما سبق قريبا من كلام خلف بن سالم على رواية الحسن عن أُبَيِّ بن كعب.

(٢) وهو قول البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مقدمة «التبيين لأسماء المدلسين» (٣٦): «واعلم أنه لا يدخل في المدلسين القسم الذين أرسلوا، وقد ذكر منهم العلائي في كتابه «المراسيل» جملة، وزدتُ أنا جملة ذكرتهم على هوامش كتابه.

لكن الفرق بين التدليس وبين الإرسال الخفي: أن الإرسال رواية الشخص عمن لم يسمع منه؛ قال أبو بكر البزار: إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه -بلفظ موهم-؛ فإن ذلك ليس بتدليس -على الصحيح المشهور-. انتهى.

والتدليس إذا روي بـ«عن» أو «أن» أو «قال»، وكان قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو

فإذا فرغنا من ذلك -بحول الله-؛ فلننتقل إلى لُبِّ بحثنا -الآن-.

لقد رأينا العلماء يذكرون في الإرسال الخفي نفس الصور السابقة في التدليس؛ فما معنى ذلك؟

هل يرون التسوية بينهما؟

الجواب: لا يرون التسوية التامة بينهما، وإلا لما أفردوا أحدهما عن الآخر، وإنما التسوية تكون من وجه -دون آخر-.

فقد عرفنا أن الإرسال الخفي هو الانقطاع الخفي، ولا شك أن التدليس انقطاع خفي، فصورة التدليس: رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ما لم يسمع منه، أو عمن سمع منه ما لم يسمع منه؛ على وجه إيهام السماع في كل ذلك، وهذا كله يصح تسميته «إرسالا خفيا»، لأن الانقطاع فيه خفي، لا يدرك بمجرد النظر في ظاهر الإسناد.

وقد سبق معنا في كلام الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ورأينا تصديقه في منهج الأئمة: أن التدليس يتضمن الإرسال، من غير عكس، فكل تدليس يصح تسميته إرسالا، والإرسال هنا لا بد أن يوصف بالخفاء؛ لما ذكرناه.

فهذا هو وجه التسوية بين التدليس والإرسال الخفي.

وأما وجه التفريق؛ ففي الصور التي ذكرناها -إذا انتفى منها الإيهام-، ونخص

=

سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه» اهـ كلام البرهان الحلبي.

قلت: فظاهر الكلام -كما ترى-: ذكر الإرسال الخفي بصفة انتفاء «الإدراك»، وذكر التدليس بصفة ثبوت المعاصرة، أي: إن الإرسال الخفي لا يشترط فيه ثبوت المعاصرة، بل يصدق مع انتفائها.

والذي يقع في نفسي: أن كلمة «الخفي» وردت في كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- غلطا؛ لِسَهْوٍ أو نحوه، وأن الذي أراده: التفريق بين الإرسال الظاهر وبين التدليس؛ والله أعلم.

بالذكر: رواية المعاصر غير الملاقي؛ فإن من حدث عمن عاصره ولم يلقه، من غير أن يوهم لقاءه؛ فإنه لا يسمى «مدلسا» -كما عرفتَ-، ولكنه يسمى «مرسِلا»، وإرساله هنا «خفي»؛ لأنه لم يدرك بمجرد النظر في الإسناد.

وهذا -أيضا- هو عين كلام الخطيب، ومنهج الأئمة الذي سبق شرحه؛ فإن من حدث عمن عاصره ولم يلقه -على غير سبيل الإيهام- قد نُفِي عنه وصف التدليس، وأُثبت له وصف الإرسال.

كلُّ ما في الأمر: أن الخطيب -والأئمة قبله- لم يستعملوا كلمة «الخفي»، وإنما أطلقوا وصف الإرسال؛ ولما كان وصف الإرسال يشترك بين ما يمكن إدراكه بمجرد النظر في الإسناد، وما لا يمكن إدراكه إلا بعد البحث؛ رأى العلماء -ابن الصلاح، ومن تبعه- الفصل بينهما؛ تحقيقا لفائدة التمييز بين الأنواع، وقد شاع هذا الاصطلاح بينهم، متلقِّين له بالقبول، وليس فيه مفسدة ولا تغيير لمصطلحات الأئمة.

فلا مجال -إذن- لتشنيع وشغب أصحاب التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؛ لأن إطلاق المتأخرين للإرسال على التدليس هو عين صنيع المتقدمين، وإنما الفرق كله في كلمة «الخفي» -فحسب-؛ أفيقول عاقل يدري ما يخرج من رأسه: إن هذه الكلمة المزيدة لمجرد التوضيح والتمييز تعتبر «تغييرا للمصطلحات» و«مخالفة للأئمة»؟!!

فبهذا التفصيل يزول الإشكال -جملة-، ويندفع التعارض -تماما-، وبالله التوفيق.

وقد عبر عن هذا التفصيل بعبارة مباشرة واضحة: العلامة المحقق الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

فقد سئل: «ما الفرق بين رواية المدلس ورواية المرسل الخفي؟ لأن الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذكر أن المخضرمين قد عاصروا الرسول -ﷺ-، ورووا عنه ما لم يسمعوا منه، ومع ذلك لم يُرْمَوْا بالتدليس».

فأجاب: «**الفرق هو قيد الإيهام في رواية المدلس؛ فهو يوهم أنه سمع ما لم يسمعه باستخدامه صيغة محتملة في التحديث، وإلا؛ لكان كل انقطاع تدليسا**» اهـ[١].

قلت: فهذا نصٌّ فيما ذكرتُه من التفصيل: المخضرمون لم يوصفوا بالتدليس لأنهم لم يقع في روايتهم إيهام، وإنما روايتهم من قبيل «المرسل الخفي».

وأما ما سبق من كلام العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فقد يُظن فيه معارضة ذلك، وأنا أعيد نقله، مع إيضاح ما فيه.

قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأما البزار وابن القطان وابن عبد البر؛ فإنهم وإن خصوا تعريف التدليس بما ثبت منه اللقاء، فقد فرقوا بينه وبين الإرسال بوجود الإيهام في الأول بخلاف الثاني، وهذا يدلك أنهم أسقطوا الإرسال الخفي، فلا أدخلوه في تعريف التدليس؛ لِمَا مَرَّ، ولا في الإرسال؛ لقولهم: إن الإرسال لا إيهام فيه، ومع ذلك فكلامهم يدل على إلحاقه بالتدليس؛ لوجود الإيهام فيه، فليس من الإرسال، ولقولهم: إن التدليس إنما كان تدليسا لوجود الإيهام، وفي هذا إيهام وأيُّ إيهام» اهـ[٢].

إلى أن قال في تفسير قول أبي حاتم في أبي قلابة: «لا يعرف له تدليس»: «فيحمل على الإرسال الجلي، بأن يكون مشهورا بين الناس أنه لم يلقهم، فلا إيهام، والرواية عن المعاصر إنما تكون تدليسا إذا وُجد الإيهام» اهـ[٣].

إلى أن قال: «على أنه لو فُرض أن الإرسال الخفي لا يسمى «تدليسا»؛ لكان وصف الشخص بالتدليس يدل على أنه لا يتنزه عن الإرسال الخفي؛ لأنهما متقاربان متشابهان» اهـ[٤].

---

(١) «سؤالات أبي الحسن» (س٣٧).

(٢) «عمارة القبور» (٢٤٨).

(٣) «عمارة القبور» (٢٤٨).

(٤) «عمارة القبور» (٢٤٩).

قلت: فالمعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- يرى أن الإرسال الخفي هو التدليس، لا فرق بينهما؛ إلا أن مراده بالإرسال الخفي: ما يتحقق فيه الإيهام؛ لنصِّه الواضح على أن التدليس هو ما وقع فيه الإيهام، وأن ما خلا عن الإيهام فليس بتدليس، فالإرسال الذي يسوي بينه وبين التدليس: هو ما يتحقق فيه الخفاء، وهذا هو عين ما ذكرنا من التفصيل، لا مناقضة بينهما.

وأما قوله في إرسال أبي قلابة: «فيحمل على الإرسال الجلي»؛ فقد أوضح مراده به بقوله: «بأن يكون مشهورا بين الناس أنه لم يلقهم»، فسماه «جليا» لانتفاء الإيهام فيه، والعلماء سمَّوْه «خفيا» لأنه لم يُدرَك بمجرد النظر في الإسناد، فاختلف مأخذ المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن هذا المأخذ، فصار الأمر إلى غير تعارض -ولله الحمد-.

هذا آخر المقصود من هذا الفصل، ببيان حقيقة المرسل الخفي، وصِلَتِه بالتدليس.

وإليك الخلاصة:

رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن سمع منه ما لم يسمع منه؛ بقصد إيهام السماع -في جميع ذلك-: تسمى «تدليسا» و«إرسالا خفيا».

ورواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن سمع منه ما لم يسمع منه؛ بغير قصد إيهام السماع -في جميع ذلك-: تسمى «إرسالا خفيا» فقط.

ورواية الراوي عمن لم يعاصره أصلا تسمى «إرسالا جليا».

فيجتمع «التدليس» و«الإرسال الخفي» عند تحقق الإيهام، وينفرد «الإرسال الخفي» عند عدم تحقق الإيهام -مع ثبوت المعاصرة-، وينفرد «الإرسال الجلي» عند انتفاء المعاصرة.

هذا مذهب أئمة الحديث، الذي يجتمع عليه المتقدمون والمتأخرون.

وبالله -تعالى- التوفيق والسداد، وهو -سبحانه- أعلى وأعلم.

تنبيه:

قد حصل -بتوفيق الله- الرد المتكرر -في هذه المسألة- على المفرِّقين بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين، والذي ذُكر من شأنهم: هو مجمل كلامهم، كما عُلم من طريقتهم ومنهجهم في عموم مباحث هذا العلم.

وقد صنَّف أحدهم كتابا مشهورا في مسألتنا، وهو: حاتم بن عارف العوني، وكتابه هو: «المرسل الخفي، وعلاقته بالتدليس».

وكنتُ قد وقفتُ على هذا الكتاب منذ أَمَدٍ بعيد؛ لكن لم أقرأه، ولما يسَّر الله -تعالى- وَضْعَ كتابي هذا، وبينما كنتُ على وشك الانتهاء منه؛ تذكرتُ كتاب العوني، فرجعتُ إليه.

فوجدته وإن وافق المذهب الصحيح في إدخال رواية المعاصر غير الملاقي في التدليس؛ إلا أنه بناء -على منهجه المعروف- أصرَّ على تقرير الفرق بين المتقدمين والمتأخرين، وأظهر ذلك -كعادته المعروفة- وكأن المتأخرين قد ابتدعوا وأحدثوا في هذا العلم، وخالفوا المتقدمين عمدا وعدوانا!!

وتَشَبُّعًا من العوني بهذا الفكر؛ فقد أنكر مصطلح «المرسل الخفي» -جملة-!! وحمل كلام القائلين به على أنهم يدخلون فيه انتفاء المعاصرة!!! وجعل رواية المعاصر غير الملاقي تدليسا -بإطلاق-، من غير اشتراط للإيهام[1]!! فضلا عن حَطِّه البالغ على

---

(١) ولا ينقضي عجبي من العوني في هذا الموضع: كيف غابت عنه طريقة الأئمة الصريحة في اشتراط الإيهام؟! وهو الذي يدَّعي بَعْثَ منهجهم، وإحياء طريقتهم؛ بعدما أماتها المتأخرون -بزعمه-!! ويدَّعي الاطلاع على كلام المتقدمين، والتبحُّر فيه، وسَبْرَ أغواره؛ ويعيب على الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- إخلاله بذلك!!

ولا شك أن مسألة الاطلاع -خاصة- مما لا يعاب على الإنسان؛ فإن الإحاطة بالعلم ليست لأحد إلا الله رب العالمين، والعبد الفقير -كاتب هذه السطور- قد يكون فاته أضعاف ما وقف عليه ونقله في

الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وتصويره على أنه «مبتدع»[(١)]، تعمد مخالفة الأئمة في الاصطلاح، وأحدث اشتراط اللقاء في التدليس، وأن لصنيعه هذا فسادا عظيما وشَرًّا مستطيرا[(٢)]!!!

وتحت هذه المقاصد الإجمالية لكلام العوني: الكثير من المخالفات الجزئية، التي تستدعي مجالا طويلا لتفنيدها وإبطالها، مما لم يسمح به مقامي؛ لما أوضحته من رجوعي إلى كتابه في أواخر وضع كتابي هذا، ومعلوم أن بَسْطَ الرد عليه -والحال هكذا- يستلزم تغييرا في الخطة والتصنيف، ويتكلف وقتا وجهدا، ولم يكن مقامي يسمح بذلك، وكلُّ شيء بقدر.

وما لا يُدرك كله لا يُترك جُلُّه، فرأيتُ أن أجمع مقاصد الرجل الأساسية، والمُهِمَّ من جزئياته[(٣)]، وأُبْطِلُها -بتوفيق الله- من خلال ما سبق تأصيله وبيانه، مع الإشارة المختصرة إلى حاله في هذا التنبيه؛ وعسى أن ييسر الله تتبُّعه -وأشكالِه- في مقام آخر، وكل شيء بقدر.

نسأل الله أن يوفقنا للحق، ويعصمنا من الباطل؛ إنه حسبنا، ونعم الوكيل.

=

هذا الكتاب؛ ولكن من عرف قدر الأئمة؛ عرفنا قدره، وغضضنا الطرف عن زلته وقصوره؛ وأما من تبجَّح، وأعجبته نفسه، وادَّعى الإمامة والتجديد، وطعن في قرون متطاولة من علماء الأمة؛ فلا كرامة له عندنا، وليس له إلا التنكيل.

(١) لم ينطق العوني بهذه اللفظة، وهي معنى كلامه -شاء أم أبى-.

(٢) ولا ينفعه ذكره للحافظ بعبارات الاحترام، ومحاولته الضعيفة للاعتذار له؛ فإن الأمر على وصفتُه لك، ولولا ما سأبيِّنه من عذري؛ لنقلتُ لك كلام الرجل، وطريقته معروفة -لدى كل من وقف عليها- في الطعن في العلماء وتنقُّصهم وتسفيههم.

(٣) كتكلُّفه السَّمِج في إلزام ابن الصلاح بإدخال الإرسال الظاهر في صورة «المرسل الخفي»، من خلال كلامه على تمثيل ابن الصلاح برواية العوام بن حوشب عن ابن أبي أوفى.

وكَدَعْوَاهُ الكاذبة الظالمة أن مذهب الحافظ في اشتراط اللقاء يستلزم رَدَّ عنعنة كل من وُصف بالتدليس!! والعوني -نفسه- نقل كلام الحافظ في مراتب المدلسين!!! وإنا لله، وإنا إليه راجعون.

الباب الثاني

في ذكر بعض المشاهير

الموصوفين بالتدليس

قال أبو حازم -غفر الله له-:

قد انتهينا -بحمد الله تعالى- من تأصيل المذهب الصحيح في حقيقة التدليس، وذكرنا ما ينبني عليه من الأثر، وأن ذلك يكون من جهتين: جهة التسمية، وجهة العمل.

أولا: جهة التسمية:

لا بد أن نكون تبعا للأئمة، فمن وصفوه بالتدليس؛ لم نجسر على نفيه عنه، ومن لم يصفوه بالتدليس؛ لم نجسر على إثباته له، ومن اختلفوا فيه؛ نظرنا أَشْبَهَ أقوالهم بالحجة، فأخذنا به.

ثانيا: جهة العمل:

أما من لم يوصف بالتدليس: فإن ذكر الأئمة أنه لم يسمع من بعض الشيوخ؛ لم نقبل روايته عنهم، وقَبِلْنَا روايته عمن سواهم -وإن لم يصرح بالسماع-، مع التنبيه على الخلاف الشهير بين الشيخين في قبول عنعنة من لم يوصف بالتدليس، واشتراط اللقاء في ذلك من عدمه.

وأما من وُصف بالتدليس؛ فالكلام في الاحتجاج بروايته معروف ومبسوط في أصول الحديث، وخلاصته: أننا لا نقبل روايته حتى يصرح بالسماع، ونقبل عنعنته في أحوال معينة، مثل: أن يكون تدليسه عن الثقات، أو يكون قليلا محتملا، أو يكون قد عُرف بالسماع ممن روى عنه بالعنعنة، أو تُعرف الواسطة بينهما وأنه مقبول الحديث، أو نحو ذلك مما يقع في تصرف الأئمة؛ فليس مجرد الوصف بالتدليس يستلزم رَدَّ العنعنة -دائما-.

فإن كان الموصوف بالتدليس لم يُعرف إلا بالرواية عمن لم يسمع منهم؛ فهل يقتضي ذلك رَدَّ عنعنته عمن سمع منهم؟

المعوَّل في ذلك -أيضا- على موقف الأئمة من كل راو -على حدة-، فقد نجد من كلامهم وطريقتهم ما يدلنا على التوقف في عنعنته -جملة-، وقد نجد ما يدلنا على قبول عنعنته عمن سمع منهم، وأنه لم يعرف بالتدليس عنهم، أو أن تدليسه عنهم محتمل.

ولبيان هذه الجادة وتوضيحها؛ فقد رأيت أن أعقد بابا، أتناول فيه بعض المشاهير من الموصوفين بالتدليس، على سبيل ضرب الأمثلة العملية، وبيان الموقف من هؤلاء الأعلام، الذين تدور عليهم السنة -أو كثير منها-:

ما حقيقة التدليس الذي وُصفوا به؟ وما الموقف من أحاديثهم التي لا يصرحون فيها بالسماع؟ وهل من تفصيل أو أحوال معينة تُقبل فيها عنعنتهم؟ وإذا كان قد تُكُلِّم في سماعهم من بعض الشيوخ؛ فما الصواب في ذلك؟

فهذا الباب معقود لتحقيق هذه الفائدة، ولا يخفى مسيس الحاجة إليها.

وطريقتي في هذا الباب كما يلي:

١- أذكر من شاء الله من المشاهير الذين وُصفوا بالتدليس، مرتَّبةً أسماؤهم على حروف المعجم.

٢- لا أهتم بتحقيق أحوال من أذكرهم -من جهة العدالة والضبط-؛ فإن هذا أجنبي عن مقصود هذا الكتاب.

٣- أبتدئ الترجمة بذكر اسم الراوي المعروف به، وتاريخ وفاته، ومن أخرج له من الأئمة، متبعا رموز الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «التقريب»، ومُنَبِّهًا على ما يتعلق بها في الحاشية، مثل: أن يكون إخراج الإمام مسلم للراوي المذكور في المتابعات.

٤- ثم أذكر من وصف الراوي بالتدليس من الأئمة، معتمدا على المشهورات من كتب التراجم والعلل، والمصنفات في الإرسال والتدليس، وقد أزيد على ذلك -بحسب ما يفتح الله به من الاطلاع-، وأذكر في هذا الموضع العبارات المطلقة التي تدل على

وصف التدليس مطلقا -كقولهم: «فلان مدلس»، أو ما يعطي هذا المعنى، ولو بلفظ «الإرسال»، على ما سبق بيانه من إطلاق الأئمة للفظ الإرسال على صورة التدليس؛ وأما العبارات التي تدل على ذلك مقيدا في حديث بعينه؛ فأذكرها ضمن الأدلة والشواهد؛ ولم أذكر -ضمن الأئمة- أحدا من العلماء المعاصرين؛ لمشقة تتبع ذلك من كتبهم، ولاسيما العلامة الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-، كما لم أذكر من كان إلى الفقه والأصول أقرب منه إلى الحديث؛ إلا الإمام ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، لمكانته المعروفة في علم الحديث.

٥- ثم أذكر ما أقف عليه من الأدلة والشواهد، التي تبين حقيقة وصف الراوي بالتدليس، من خلال روايته عمن لم يسمع منهم، أو عمن سمع منهم ما لم يسمع منهم؛ معتمدا على المشهورات المذكورات آنفا، ومن غير توسع في تخريج الشواهد؛ وأعتني بتحقيق سماع الراوي من بعض شيوخه الذين تُكُلِّم في سماعه منهم، مما تدعو إليه الحاجة والفائدة، ولا أعرِّج على روايته عمن لم يعاصرهم أصلا؛ لأن هذا أجنبي عن التدليس -كما عرفتَ-، إلا حيث تدعو الحاجة والفائدة؛ ومن الشواهد ما يحتاج إلى بحث في تقرير صلاحيته للحجة، فأكتفي بمجرد إيراده والتنبيه عليه، من غير تكلف لما يستدعيه من البحث؛ اكتفاء بغيره مما يدل على المطلوب.

٦- ثم أختم بذكر النتيجة، التي فيها بيان نوع تدليس الراوي، والموقف من عنعنته، وما أشبه ذلك، وأعتني بذكر ما يوفِّق إليه الله -تعالى- من المناقشات والفوائد، وقد يكون في ضمنها رَدٌّ على من يخالف الصواب فيما أذكره من المعاصرين.

نسأل الله أن يمن علينا بالعلم والفهم، ويرزقنا السداد والصواب.

ولْنشرع في المقصود، والله المستعان.

إبراهيم بن يزيد النخعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ست وتسعين (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- خلف بن سالم -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «إبراهيم يُدخل بينه وبين أصحاب عبد الله مثلَ: هُنَيٍّ بن نُوَيْرة، وسهم بن منجاب، وخزامة الطائي، وربما دلس عنهم»[(١)].

٢- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

روى كلام خلف بن سالم السابق تحت الجنس الرابع من المدلسين: من دلسوا عن مجروحين، فغيروا أسماءهم؛ كي لا يعرفوا[(٢)].

٣- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس، وهو مكثر من الإرسال»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح -وإن لم يصرح بالسماع-؛ وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة[(٣)].

٤- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

ذكره في المدلسين[(٤)].

٥- برهان الدين الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٥)].

---

(١) «المعرفة» للحاكم (١٠٨).

(٢) «المعرفة» (١٠٨).

(٣) «جامع التحصيل» (١٠٤، ١١٣، ١٤١).

(٤) «المدلسون» (٢).

(٥) «التبيين لأسماء المدلسين» (٢).

٦- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «يرسل كثيرا»[١]، ووافق العلائي في صنيعه السابق[٢].

٧- **السيوطي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم إبراهيم النخعي:**

أكثرُ ذلك: عن الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وقد أطلق غير واحد من الأئمة أنه لم يسمع منهم أحدا[٤].

فمنهم من لم يدركهم إبراهيم؛ كابن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وإن كانت روايته عنه مقبولة -كما سيأتي بيانه-.

ومنهم من أدركهم، ولم يسمع منهم شيئا: كأنس، وأبي جحيفة، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن أبي أوفى، والبراء بن عازب، وعمرو بن حريث -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-[٥].

---

(١) «التقريب» (٢٧٠).

(٢) «طبقات المدلسين» (٢).

(٣) «أسماء المدلسين» (١).

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٩، ٢١) عن أبيه، وابن المديني؛ وبه صرح العجلي في «ثقاته» (٤٥)، ثم الذهبي في «الميزان» (١/ ٧٥).

وقد صرح ابن حبان في «ثقاته» (٤/ ٨) بأن إبراهيم سمع المغيرة بن شعبة؛ فتعقبه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٢٥) بأن مولد إبراهيم كان سنة خمسين، وهي نفس السنة التي توفي فيها المغيرة!!

كما صرح ابن حبان أيضا بأنه سمع أنس بن مالك، وقد قال أبو حاتم -كما في «مراسيل» ابنه (٢١)-: إنه أدركه، ولم يسمع منه شيئا؛ وهذا هو الصواب؛ لما سيأتي من أن إبراهيم لم يسمع أحدا من الصحابة الذين كانوا معه بالكوفة، وأنس كان بالبصرة، فعدم سماعه منه أولى؛ وأيضا فسيأتي أن الأعمش إنما رأى أنسا ولم يسمع منه شيئا، والأعمش من أقران إبراهيم.

(٥) نص ابن المديني -كما في «العلل» برواية ابن البراء (٧٥)- على أنه رأى أبا جحيفة، وزيدا، وعبد الله؛ ولم يسمع منهم شيئا.

=

وأما عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-؛ فأكثر النقاد على أن إبراهيم أُدخل عليها -وهو صغير-، ولم يسمع منها شيئا[١].

ومستندهم: ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر[٢]، عن إبراهيم: أنه كان يدخل على بعض أزواج النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهي عائشة، فيرى عليهن ثيابا حمرا. فقال أيوب لأبي معشر: «وكيف كان يدخل عليهن؟»، قال: «كان يحج مع عمه وخاله -علقمة، والأسود- قبل أن يحتلم، وكان بينهم وبين عائشة إخاء وَوُدٌّ»[٣].

وأبى ذلك: ابنُ المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال ابن البراء: قال عليٌّ: «إبراهيم النخعي لم يلق أحدا من أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»، قيل له: «فعائشة؟»، قال: «**هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم، وهو ضعيف**»[٤].

وقول الجمهور أرجح؛ فإن الإسناد المذكور صحيح[٥]، وبكل حال؛ فقد وردت

=

وقال الذهبي في «السير» (٤/ ٥٢٠): «لم نجد له سماعا من الصحابة المتأخرين الذين كانوا معه بالكوفة؛ كالبراء، وأبي جحيفة، وعمرو بن حريث».

وقال أبو حاتم -كما في «المراسيل» (٢١)-: «أدرك أنسا، ولم يسمع منه».

(١) ذكر ذلك: ابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (٢٣٧٣)-، وأبو حاتم وأبو زرعة -كما في «المراسيل» (٢١، ٢٢)-، والبخاري -كما في «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٦٩)-، وأبو داود -كما في «سؤالات الآجري» (٥٦)-، والعجلي -كما في «ثقاته» (٤٥)-، ثم الذهبي -كما في «السير» (٤/ ٥٢١)-.

(٢) هو زياد بن كليب، أحد الثقات.

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ١٨٩)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٣٣٤).

(٤) «العلل» لابن المديني (٧٥).

(٥) قد يكون ابن المديني أراد أن سعيدا لم يسمع من أبي معشر أصلا، أو أنه لم يصرح بسماع هذا الخبر منه، وسعيد مدلس، أو أراد شيئا آخر.

وسيأتي -إن شاء الله- في ترجمة سعيد أنه سمع من أبي معشر، وأن تدليسه عمن سمع منه من النوع المحتمل.

روايات أخرى عن إبراهيم فيها أنه دخل على عائشة، أصحها: ما رواه طلحة ابن مصرف: قلت لإبراهيم النخعي: «يا أبا عمران، من أدركتَ من أصحاب النبي -ﷺ-؟»، فقال: «**دخلتُ على أم المؤمنين عائشة**»[(١)].

*** ثانيا: من سمع منهم إبراهيم، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

لم أقف على شيء من ذلك إلا ما سبق من كلام خلف بن سالم[(٢)].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: قد ذكر الأئمة أناسا لم يسمع منهم إبراهيم، فإن وجدنا له رواية عن أحد منهم؛ فإنها لا تُقبل.

إلا أنه يُستثنَى منهم: ابن مسعود -رضي الله عنه-، فرواية إبراهيم عنه مقبولة -وإن كان لم يلحقه-.

قال الأعمش: قلت لإبراهيم: «إذا حدثتني عن عبد الله؛ فأَسْنِدْ»، قال: «**إذا قلت: «قال عبد الله»؛ فقد سمعته من غير واحد من أصحابه**، وإذا قلت: «حدثني فلان»؛ فحدثني فلان»[(٣)].

قال الحافظ العلائي -رحمه الله-: «وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود»[(٤)].

وكلام البيهقي في ذلك قد نقله الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «وأما إذا حدث عن الصحابة: فإن كان ابن مسعود -رضي الله عنه-؛ فقد صرح هو بثقة شيوخه عنه، وأما عن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٢٤-٥٢٥)، والرواية المذكورة إسنادها كالشمس.

(٢) نقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٤٢) نحوه عن البيهقي، وليس في عبارته تصريح بلفظ التدليس.

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ١٩٠)، و«العلل الصغير» للترمذي (السنن/ ت بشار/ ٦/ ٢٥٢).

(٤) «جامع التحصيل» (١٤١).

غيره؛ فلا»[١].

وقال الحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ- في الكلام على الاحتجاج بالمرسل: «وحكاه الترمذي عن بعض أهل العلم، وذكر كلام إبراهيم النخعي: أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد، وإن أسند لم يكن عنده إلا عمن سَمَّاه، وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند؛ لكن عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة»[٢].

وأما الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فقد قال: «استقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره؛ فليس ذلك بحجة»[٣].

قلت: أما مراسيل النخعي عموما فالقول فيها كالقول في مراسيل غيره، وقد تقرر أن المرسل في نفسه ليس بحجة، وأن من أطلق من الأئمة أن مراسيل فلان صحيحة أو جيدة؛ فلأنهم وجدوا لها مخارج صحيحة[٤].

وأما مرسل النخعي عن ابن مسعود؛ فالوجه قبوله؛ لما تقدم من كلامه الصريح في أنه مأخوذ عن غير واحد من أصحاب ابن مسعود، وما دام الواسطة قد عُرف وتبينت ثقته؛ فالمرسل مقبول -باتفاق-.

على أنه قد يُحتج لتقرير الذهبي بأمرين:

١- ما تقدم من كلام خلف بن سالم في أن إبراهيم يدخل بينه وبين أصحاب ابن مسعود بعض الرجال.

والجواب: أن ذلك نادر -كما تقدم في نص كلام خلف: «**ربما دلس عنهم**»-، والعبرة بالغالب، وقد قَبِل الذهبي تدليس الأعمش عن شيوخه الذين أكثر عنهم، مع أنه

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٧).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٤٢).

(٣) «الميزان» (١/ ٧٥).

(٤) راجع لهذا: مبحث «المرسل» من «شرح علل الترمذي».

قد دلس عنهم -كما سيأتي بيانه-، وذلك لأن تدليسه عنهم نادر؛ فكذلك هنا.

ولْيُعلم أن المذكورين في كلام خلف بن سالم منهم مجاهيل[١]؛ لكن الغالب أن إبراهيم لا يدخلهم بينه وبين أصحاب ابن مسعود، وإنما يدخل الثقات.

فمن ذلك: ما رواه الأعمش عن إبراهيم: قال عبد الله: «إنكم -معشر أهل اليمن- أجدر قوم أن يموت أحدكم ولا يدع عصبه». قال: فذكرت ذلك للشعبي فقال: «متى سمعه إبراهيم؟»، فأتيت إبراهيم فقلت له. فقال: «**حدثني همام، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله**»[٢].

قلت: وهمام هو ابن الحارث الكوفي، أحد الثقات.

٢- أن من أصحاب ابن مسعود من تُكُلم في سماع إبراهيم منهم، فقد نفى ابن مهدي وغيره سماعه من علقمة[٣]، ونفى الشعبي وشعبة وأحمد سماعه من مسروق[٤].

والجواب: قد أثبت سماعه منهما: ابن المديني[٥]، والبخاري[٦]؛ وناهيك بهما في هذه المسألة، فإثباتهما مقدم على نفي غيرهما[٧].

فإذ قد تقرر قبول رواية النخعي عن ابن مسعود؛ فاعلم أنه لا فرق في ذلك بين أن يقول «قال ابن مسعود»، أو «عن ابن مسعود»؛ فإنني رأيت بعض المعاصرين[٨] يفرق

---

(١) وكذلك في كلام البيهقي الذي سبقت الإحالة عليه.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٢٠).

(٣) «المراسيل» (١٨).

(٤) «الثقات» للعجلي (٤٥)، و«العلل» لعبد الله بن أحمد (٥٩٣)، و«جامع التحصيل» (١٤١).

(٥) «العلل» لابن المديني (٤٦).

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٤).

(٧) ولما نقل العلائي كلام الشعبي في نفي سماع إبراهيم من مسروق؛ تعقبه قائلا: «روايته عن مسروق ثابتة في الكتب».

(٨) أكبر ظني أنه أبو حفص سامي بن العربي، في تحقيقه على «مسند ابن عمر» لأبي أمية الطرسوسي، وكلامه لا تطوله يدي الساعة.

بين هذه وتلك، فيخص القبول بما قال فيه إبراهيم: «قال ابن مسعود»؛ أخذًا بظاهر كلامه السابق: «إذا قلت: **قال عبد الله**؛ فهو عن غير واحد من أصحابه».

قلت: وهذا غلط من وجوه:

١- أن حكم «عن» حكم «قال» -باتفاق المحدثين-، وإنما تكلموا في الفرق بين «عن» و«أن».

٢- أن من قَبِل رواية النخعي عن ابن مسعود قَبِلَها -بإطلاق-، ولم يفرق هذا التفريق المذكور.

٣- أن النخعي لم يقابل في نص كلامه بين «قال» و«عن»، وإنما قال: «**إذا قلت: «قال عبد الله»؛ فقد سمعته من غير واحد من أصحابه، وإذا قلت: «حدثني فلان»؛ فحدثني فلان**»، فالمقابلة إنما هي بين إرسال الرواية عن ابن مسعود -عموما-، وبين التصريح بمن سمع منه النخعي، فمقتضى الكلام -إذن-: أنه إذا لم يصرح بمن حدثه عن ابن مسعود فهو عن غير واحد من أصحابه، سواء قال: «قال ابن مسعود»، أو غير ذلك.

٤- أن العلة في قبول قول إبراهيم: «قال ابن مسعود» هي كونه قد أخذ ذلك عن غير واحد من أصحابه، ويبعد -للغاية- أن تتغير هذه العلة عندما يقول: «عن ابن مسعود»، بحيث يكون حينئذ قد أخذ عن غير أولئك الأصحاب.

* **ثانيا**: تدليس إبراهيم غايته أن يكون من النوع المحتمل -كما تقدم في كلام العلائي، وابن حجر-، ومعلوم أن هذا لا يوجب التوقف في عنعنته عمن سمع منهم، ولم يصف إبراهيم بالتدليس أحد قبل خلف بن سالم -رَحِمَهُ اللَّهُ-، مع اعتناء الأئمة بذكر من لم يسمع منهم إبراهيم، فهذا يدل على أنهم لم يقفوا منه على الإيهام الموجب لوصفه بالتدليس، وتحديث إبراهيم عن ابن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قد عُلم فيه انتفاء الإيهام؛ لانتفاء المعاصرة بين الرجلين، وقد كشف إبراهيم نفسه ذلك، وميَّز في روايته عن ابن مسعود

بين ما هو مأخوذ عن أصحابه، وما هو مأخوذ عن غيرهم؛ وهذه غاية في ترك الإيهام.

ونص عبارة خلف بن سالم: «**ربما دلس عنهم**»، وهذا يقتضي ندرة التدليس.

وعليه؛ فلو عُـدَّ النخعـي في المرتبـة الأولى مـن المدلـسين، التـي قـال فيهـا العلائـي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**من لم يوصف بذلك إلا نادرا جدا، بحيث أنه لا ينبغي أن يعـد فـيهم**»؛ لكـان ذلك متجهًا.

ويتأيد ذلك: بأن خلف بن سـالم خَـصَّ تـدليس إبـراهيم بأصـحاب ابـن مـسعود، ولا حاجة بإبراهيم إلى الإكثار من التدليس عنهم، وفيهم أقربـاؤه -كعلقمـة، والأسـود وعبد الرحمن ابنَيْ يزيد-.

قال ابن المديني: «**كـان إبـراهيم -عنـدي- مـن أعلـم النـاس بأصـحاب عبـد الله، وأَبْطَنِهِمْ بهم**»[(١)].

وقد رُوي عن الأعمش: «**ما رأيتُ أحدا أَرَدَّ لحديث لم يسمعه من إبـراهيم**»، وهـذا لو صح لكان قاطعا في نفي التدليس عنه -جملة-[(٢)].

والله أعلم بالصواب.

---

(١) «العلل» لابن المديني (٤٦).

(٢) رواه أبو داود -كما في «سؤالات الآجري» (٥١٥)- بإسناد ضعيف.

بقية بن الوليد الحمصي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: سبع وتسعين ومائة (خت م ٤)[١]

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمتُ من أين أُتي**»[٢].

وفسره الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلا: «**أُتي من التدليس**»[٣]، ونقل كلام ابن حبان الآتي.

٢- أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[٤].

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**إن قال: «أخبرنا» أو «حدثنا»؛ فهو ثقة، وإن قال: «عن»؛ فلا يؤخذ عنه، لا يُدرَى عمن أخذه**»[٥].

٤- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»[٦].

---

(١) لم يخرج له مسلم إلا حديثا واحدا في إجابة الدعوة (١٤٢٩)، وفي «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٨) ما يفيد أن مسلما إنما أخرج له في المتابعات.

(٢) «المجروحين» (١/ ٢٠٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٦).

(٤) «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٥).

(٥) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣٠).

(٦) «المجروحين» (١/ ٢٠٠).

٥- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثالث من المدلسين: الذين يحدثون عن المجاهيل[١].

٦- أبو الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**بقية يدلس عن الضعفاء**»[٢].

٧- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**هو ضعيف الحديث إذا قال: «عن»؛ فإنه مدلس**»[٣]، **وذكره في المدلسين**[٤].

٨- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**مشهور به، مكثر له عن الضعفاء، يعاني التسوية**»، **وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين**[٥].

٩- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١٠- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «إذا حدث عن الثقات المعروفين، **ولم يدلس**؛ فإنما يكون حديثه جيدًا عن أهل الشام»[٧].

---

(١) «المعرفة» (١٠٦).

(٢) هكذا نقله الذهبي في «الميزان»، وهو في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٦٨) بنحوه.

(٣) «السير» (٨/ ٥٢٢).

(٤) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٩).

(٥) «جامع التحصيل» (١٠٥، ١١٣).

(٦) «منظومته» (٧٠).

(٧) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٧٤).

١١ - أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

١٢ - البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

١٣ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كثير التدليس عن الضعفاء**»[٣]، **ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٤].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم بقية:**

لم أقف إلا على شيء واحد في ذلك.

قال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «بقية بن الوليد لم يسمع من ابن عجلان شيئا»[٥].

وقال الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قَلَّ ما أرسل مما تبين انقطاعه»[٦]، ثم نقل قول أبي حاتم السابق.

وقال الحافظ ابن أبي حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أنه نهى عن صيام الدَّأْدَاءَة». قال عمر بن حفص الوصابي: «هو يوم الشك». قال أبي: «هذا حديث منكر، **ولم يذكر فيه بقية الخبر؛ فكأنه لم يسمعه، وأخذه من غير ثقة**»[٧].

---

(١) «المدلسون» (٤).

(٢) «التبيين لأسماء المدلسين» (٤).

(٣) «التقريب» (٧٣٤).

(٤) «طبقات المدلسين» (٤٩).

تنبيه: لم أجد بقية مذكورا في «أسماء المدلسين» للسيوطي، ولعله سقط سهوا منه.

(٥) «المراسيل» (٥٨).

(٦) «جامع التحصيل» (١٥٠).

(٧) «العلل» (٣/ ٩٨).

*** ثانيا: من سمع منهم بقية، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

قد بيَّن بعض الأئمة شأن بقية -عموما- في هذا النوع.

فقال الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان مدلسا، سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك: أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين، عن عبيدالله بن عمر، وشعبة، ومالك؛ مثل: المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المثيمي، وأشباههم، وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى؛ فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: «قال عبيد الله ابن عمر، عن نافع» و«قال مالك، عن نافع كذا»، فحملوا: عن بقية عن عبيد الله، وبقية عن مالك؛ وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط؛ وإنما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به**»[(١)].

وقال الحافظ أبو أحمد الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**ربما روى عن أقوام مثل: الأوزاعي، والزبيدي، وعبيد الله العمري: أحاديث شبيهة بالموضوعة، أخذها عن محمد بن عبدالرحمن، ويوسف بن السَّفْر، وغيرهما من الضعفاء؛ ويسقطهم من الوسط، ويرويها عن من حدثوه بها عنهم**»[(٢)].

وإليك ما وقفتُ عليه من الأمثلة التفصيلية التي تبين ذلك.

١ - قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «إن الله -عز وجل- يحب المُلِحِّين في الدعاء»؟ قال أبي: «هذا حديث منكر؛ **نرى أن بقية دلسه عن ضعيف، عن**

---

(١) «المجروحين» (١/ ٢٠٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٧).

الأوزاعي»[(١)].

٢- قال الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «بقية، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «من أدمن على حاجبيه بالمشط عوفي من الوباء»؛ حدثناه سليمان بن محمد الخزاعي بدمشق: ثنا هشام بن خالد الأزرق: ثنا بقية، عن ابن جريج؛ في نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوعة، **يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان ضعيف عن ابن جريج، فدلس عليه، فالتزق كل ذلك به»**[(٢)].

وقد أقر بقية أنه لم يسمع هذه الأحاديث من ابن جريج.

قال الإمام أبو زرعة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث ضمن النسخة المذكورة: «قد حدثني الوليد ابن عتبة: قلت لبقية: «حدِّثنا بهذا الحديث عن الوليد بن مسلم»، قال: «**لم أسمعه أنا من ابن جريج**»[(٣)].

وأما ما وقع في بعض الطرق من تصريح بقية بالسماع من ابن جريج؛ فإنما هو من الآخذين عن بقية -كما تقدم في كلام ابن حبان، وأصله في كلام من تقدمه من الأئمة-.

فقال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «هذا حديث موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلس؛ **فظنوا هؤلاء أنه يقول في كل حديث: «حدثنا»، ولا يفتقدون الخبر منه»**[(٤)].

قلت: مراده أن بقية نفسه كان لا يصرح بالسماع، وظن الآخذون عنه أنه قد سمعه، فرووه عنه مصرحا بالسماع؛ وسيأتي كلام أصرح لأبي حاتم في ذلك.

وقال ابن أبي حاتم -أيضا-: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن المصفى، عن

---

(١) «العلل» (٥/ ٤٢٢).

(٢) «المجروحين» (١/ ٢٠٢)، وبنحوه قال الدارقطني في «سننه» (٥٨٨) في حديث آخر ضمن النسخة المذكورة.

(٣) «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٣١).

(٤) «العلل» (٥/ ١٤٥)، وبنحوه (٦/ ١٤٢).

بقية، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي الدرداء؛ قال: «رآني النبي -ﷺ- وأنا أمشي أمام أبي بكر، فقال: «لم تمشي أمام من هو خير منك؟ إن أبا بكر خير من طلعت عليه الشمس أو غربت». قال أبي: «هذا حديث موضوع؛ **سمع بقية هذا الحديث من هشام الرازي، عن محمد بن الفضل، عن ابن جريج؛ فترك الاثنين من الوسط**». قال أبي: «محمد بن الفضل بن عطية متروك الحديث»[١].

٣- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو تقي هشام بن عبد الملك، عن بقية: ثني ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل: قال رسول الله -ﷺ-: «إن أطيب الكسب كسب التجار...». قال أبي: «هذا حديث باطل، ولم يضبط أبو تقي عن بقية، **وكان بقية لا يذكر الخبر في مثل هذا**»[٢].

٤- قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو تقي: ثني بقية: ثني عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر: قال النبي -ﷺ-: «لا تبدءوا بالكلام قبل السلام، فمن بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه». قال أبو زرعة: «هذا حديث ليس له أصل؛ **لم يسمع بقية هذا الحديث من عبد العزيز؛ إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا**»[٣].

٥- قال بقية: قال شريك بن عبد الله، عن كليب بن وائل، عن ابن عمر: قال رسول الله -ﷺ-: «لا تساكنوا الأنباط في بلادهم...». قال الحافظ ابن عدي -رحمه الله-: «هذا حديث منكر، لا أعلم يرويه غير بقية»[٤]. وقال الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «**قد دلسه**

---

(١) «العلل» (٦/ ٤٥٦).

(٢) «العلل» (٣/ ٦٣٦).

(٣) «العلل» (٦/ ٢٧١).

(٤) «الكامل» (٢/ ٢٧٢).

عن شريك»[١].

وأما تدليس التسوية الذي أشار إليه الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فإليك بيانَه من كلام الأئمة:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية: ثني أبو وهب الأسدي: ثنا نافع، عن ابن عمر: «لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه». قال أبي: «هذا الحديث له علة قَلَّ من يفهمها؛ روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-؛ وعبيدالله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي؛ فكأن بقية بن الوليد كنى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يفطن به، **حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط؛ لا يُهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا**. وأما ما قال إسحاق في روايته: «عن بقية، عن أبي وهب: حدثنا نافع»؛ فهو وهم، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفطن لما عمل بقية مِنْ تَرْكِه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيدالله بن عمرو، فلم يفتقد لفظ بقية في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع»[٢].

وقال ابن أبي حاتم أيضا: «سألت أبي عن حديث رواه بقية: ثنا معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: قال رسول الله -ﷺ-: «إن الرزق يأتي العبد

---

(١) «الميزان» (١/ ٣٣٥).

(٢) «العلل» (٥/ ٢٥٠).

وقد نقل الخطيب في «الكفاية» (٣٦٤) هذا الكلام لأبي حاتم، ثم عقب عليه قائلا: «وقول أبي حاتم كله في هذا الحديث صحيح، وقد روي الحديث عن بقية -كما شرح-، قبل أن يغيره ويدلسه لإسحاق.

أخبرنا أبو بكر البرقاني: أنا الحسين بن علي التميمي: ثنا محمد بن المسيب أبو عبد الله: ثنا موسى بن سليمان: ثنا بقية: ثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر: قال النبي -ﷺ-: «لا تعجبوا بإسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة عقله».

من الله على قدر المؤونة، وإن الصبر يأتي العبد من الله على قدر المصيبة». قال أبي: «هو معاوية ابن يحيى الأطرابلسي، وهذا الحديث هو حديث عباد بن كثير، **فأراه أخذ عن عباد، عن أبي الزناد**»[١].

وقال أبو حاتم في موضع آخر: «كنت معجبا بهذا الحديث، حتى ظهرت لي عورته؛ فإذا هو: معاوية، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد».

قال أبو زرعة: «الصحيح ما روى الدراوردي، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد؛ فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد: عباد بن كثير». قال ابن أبي حاتم: «وعباد ليس بالقوي»[٢].

وقال الخطيب: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه؛ لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرواية، أو صغير السن؛ ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، **وبقية بن الوليد**: يفعلون مثل هذا»[٣]، ثم نقل كلام أبي حاتم السابق في حديث ابن عمر.

قلت: وما ذُكر من تدليس بقية للشيوخ: أمر اشتهر به بقية، وهو من أعظم ما توجه له من القوادح.

قال الإمام ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «نِعْمَ الرجل بقية، لولا أنه كان يكني الأسامي، ويسمي الكنى؛ كان دهرا يحدثنا عن أبي سعيد الوحاظي، فنظرنا فإذا هو عبدالقدوس»[٤].

---

(١) «العلل» (٣/ ٥٣٧)، وبنحوه (٥/ ١٤٤).

(٢) «العلل» (٥/ ١٦٨).

(٣) «الكفاية» (٣٦٤).

(٤) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٦).

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «إذا لم يسمِّ بقية الرجل الذي يروى عنه، وكناه؛ فاعلم أنه لا يساوي شيئا»[١].

وقال الحافظ يعقوب بن شيبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث -إذا حدث عن المعروفين-، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم»[٢].

وقال الحافظ يعقوب الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه، وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه، وكناه؛ فلا يسوى حديثه شيئا»[٣].

وكلام أهل العلم معروف في كثرة رواية بقية عن المجاهيل والضعفاء.

وقد قال الحافظ أبو الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا -إن صح- مفسد لعدالته»[٤].

فعلق عليه الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلا: «نعم -واللهِ- صح هذا عنه أنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم -بل وعن جماعة كبار- فعله، وهذه بلية منهم؛ ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص -الذي يسقطون ذكره بالتدليس- أنه تعمد الكذب؛ هذا أَمْثَلُ ما يعتذر به عنهم» اهـ[٥].

---

(١) «تاريخ الدوري» (٥٠٤٣).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٣٩).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤).

(٤) هو في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٦٨) بنحوه.

(٥) «الميزان» (١/ ٣٣٩).

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

تدليس بقية من النوع الذي يوجب التوقف في العنعنة، فلا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع، وهو موصوف أيضا بتدليس التسوية، فلا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع في شيخه، وشيخ شيخه -أيضا-.

والله أعلم بالصواب.

* * *

حجاج بن أرطأة الكوفي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: خمس وأربعين ومائة (بخ م ٤)[١]

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان الحجاج يدلس**»[٢].

٢- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يروي عن رجال لم يلقهم**»[٣].

وقال: «**كان يدلس، كان إذا قيل له: من حدثك؟ من أخبرك؟ قال: لا تقولوا: من أخبرك؟ من حدثك؟ قولوا: من ذكره؟**»[٤].

٣- ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**الحجاج بن أرطأة يدلس**»[٥].

٤- ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**كان يرسل**»[٦].

٥- البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «الحجاج ما قال فيه: «حدثنا»: يُحتمل»[٧].

---

(١) روى له مسلم مقرونا -كما في «تهذيب الكمال»-، وقال الحافظ في «التهذيب» (٢/ ١٩٨): «قد رأيت له في البخاري رواية واحدة متابعة تعليقا في كتاب العتق».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦).

(٤) «الكامل» (٢/ ٥٢١).

(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣١).

(٦) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٩).

(٧) «التاريخ الأوسط» (١٩٧٦).

٦- **الجوزجاني** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يروي عن قوم لم يلقهم: الزهري وغيره**»[١].

٧- **أبو حاتم الرازي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**الحجاج صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: «حدثنا»؛ فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه -إذا بيَّن السماع-**»[٢].

٨- **أبو زرعة الرازي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**الحجاج صدوق مدلس**»[٣].

٩- **زكريا الساجي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»[٤].

١٠- **النسائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

ذكره في المدلسين[٥].

وقال: «**حجاج بن أرطاة ضعيف صاحب تدليس**»[٦].

١١- **العجلي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**صاحب إرسال، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئًا؛ فإنما يعيب الناس منه التدليس**»[٧].

---

(١) «أحوال الرجال» (١٠٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦)، «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٥٦٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦)، «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٥٦٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٨).

(٥) «ذكر المدلسين» (١٢).

(٦) «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣١).

(٧) «الثقات» (٢٥١).

١٢ - البزار -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**الحجاج مشهور، إلا أنه رجل فيه تدليس**»[١].

١٣ - ابن خزيمة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «لا أحتج به إلا فيما قال: «أنا» و«سمعت»[٢].

١٤ - ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**كان الحجاج مدلسا عمن رآه، وعمن لم يره**»[٣].

١٥ - ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره**»[٤].

١٦ - الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**والحجاج فرجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عن من لم يلقه، ومن لم يسمع منه**»[٥].

١٧ - الخليلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**ضعفوه لتدليسه**»[٦].

١٨ - الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا، يروي عمن لم يلقه**»[٧].

---

(١) «البحر الزخار» (١١/ ١٢٠).

(٢) هكذا نقله الحافظ في «التهذيب» (٢/ ١٩٨)، وفي «صحيح ابن خزيمة» مواضع تبين توقف ابن خزيمة في عنعنة الحجاج، انظر «باب إدخال الأصبعين في الأذنين عند الأذان»، و«باب استحباب لبس الجبة في الجمعة».

(٣) «المجروحين» (١/ ٢٢٦).

(٤) «الكامل» (٢/ ٢٢٨).

(٥) «السنن» (٤/ ٢٢٦)، وانظر «العلل» (١٥/ ١٠٧).

(٦) «الإرشاد» (١/ ١٩٥، ٣٧٤).

(٧) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٥).

١٩- ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «ضعيف مدلس»[١].

٢٠- أبو الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «الحجاج مدلس عن الضعفاء»[٢].

٢١- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «أكثر ما نقم عليه: التدليس»[٣]، وذكره في المدلسين[٤].

٢٢- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مشهور بالتدليس، عن الضعفاء وغيرهم»، وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين: من اتفقوا على عدم قبول حديثه حتى يصرح بالسماع[٥].

٢٣- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

٢٤- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «حجاج مدلس»[٧].

٢٥- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «التمهيد» (٢/ ٩٥).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٢١) (٥/ ٤٩٨).

(٣) «الميزان» (١/ ٤٦٠)، وانظر «السير» (٧/ ٦٩).

(٤) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٨).

(٥) «جامع التحصيل» (١٠٥، ١١٣).

(٦) «منظومته» (٦٥).

(٧) «فتح الباري» (١/ ٣٧٢).

(٨) «المدلسون» (٨).

٢٦- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٢٧- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كثير الخطأ والتدليس»[٢]**، ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٣].

٢٨- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم الحجاج:**

هم غير واحد -كما تقدم في كلام العجلي-[٥]، وقد عدَّ الحجاج -نفسه- سبعة عشر رجلا لم يسمع منهم[٦]، ونخص بالذكر هنا: الزهري.

فقد نفى سماعَ الحجاج منه: غير واحد من الأئمة[٧]، واعترف الحجاج -نفسه- بذلك.

فقال هشيم: قال لي الحجاج بن أرطأة: «سمعتَ من الزهري؟»، قلت: «نعم»، قال: «**لكني لم أسمع منه شيئا**»[٨].

وقال هشيم -أيضا-: قال لي حجاج: «صِفْ لي الزهري؛ **فإني لم أره**»[٩].

---

(١) «التبيين» (١١).

(٢) «التقريب» (١١١٩).

(٣) «طبقات المدلسين» (٤٩).

(٤) «أسماء المدلسين» (٨).

(٥) وراجع ترجمة الحجاج من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

(٦) «المجروحين» (١/ ٢٢٦).

(٧) راجع ترجمة الحجاج من «المراسيل»، و«جامع التحصيل».

(٨) «المراسيل» (١٦١).

(٩) «تاريخ الدوري» (٤٨٧١)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٧٩).

وقال الإمام الترمذي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «فإنهم يروون عن الحجاج، قال: «سألت الزهري»، قال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لا شيء**»[١].

وأما مكحول؛ فقد نفى سماعَ الحجاج منه: العجلي -في كلامه المتقدم-، وأيضا: ابن المديني[٢]، وأبو زرعة[٣].

لكن قال ابن معين: «**قد سمع حجاج بن أرطاة من مكحول، وفي بعض حديثه: «سمعت مكحولا**»[٤]، ووافقه أبو داود[٥].

وهذا أشبه؛ لما فيه من زيادة العلم، والإثبات المؤيد بالحجة[٦].

*** ثانيا: من سمع منهم الحجاج، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

قد وقفتُ هنا على شاهد صريح، وآخر يحتاج إلى بحث.

فأما الصريح:

فقد قال الحافظ أبو نعيم الفضل بن دكين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع الحجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، والباقي عن محمد بن عبيد الله العرزمي**»[٧].

---

(١) «العلل الكبير» (قسم الرجال/ ٣٨٧).

(٢) قال أبو داود -كما في «سؤالات الآجري» (٤١١)-: قال علي: «رواية حجاج عن مكحول إنما هو من كتاب عبد القدوس».

(٣) «المراسيل» (١٦٤).

(٤) «تاريخ الدوري» (١٥٩٣، ١٧٦٩).

(٥) «سؤالات الآجري» (٤١١).

(٦) روى ابن محرز في «تاريخه» (٢/ ٢١٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة: بلغنى أن أبا جُرَيٍّ كان عند الحجاج ابن أرطاة، فقال الحجاج: «مكحول»، فقال له أبو جري: «يا أبا أرطاة، قُلْ: سمعتُ مكحولا»، فقال: «مَهْ! من هذا؟»، ثم أشرف إليه فقال: «متى اجترأتَ عليَّ يا قَصَّاب؟! يا قَصَّاب ما هذا؟! حدثنى مكحول، لا تَعُدْ إلى مثلها».

(٧) «المراسيل» (١٦٥).

وقال الإمام ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان الحجاج يدلس، يحدثنا عن عمرو بن شعيب بما يحدث محمد العرزمي**، والعرزمي متروك، لا نَقْرَبُه»[١].

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان يدلس عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب**»[٢].

وأما الذي يحتاج إلى بحث:

فقد قال الإمام يحيى القطان[٣]، والإمام ابن معين[٤] -رحمهما الله-: سمع الحجاج من الشعبي حديثا واحدا، في قصة: «الصدقة لا تجوز حتى تقبض».

قلت: فإذا حدث الحجاج عن الشعبي بغير هذا الحديث؛ فهذا هو ما نتكلم فيه.

هذا هو ما وقفت عليه في هذا النوع.

وقد كان الحجاج متساهلا في هذا الشأن؛ شهوةً للحديث، ورغبةً في إيهام السماع لما لم يسمع.

قال الإمام شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن أبي أوفى: «كان النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إذا أتاه قوم بصدقتهم»؛ فذكر الحديث، قال شعبة: فسمعت حجاج بن أرطاة يحدث به عن عمرو بن مرة، فقلت له: «سمعتَه من عمرو بن مرة؟»، فقال: «إذا حدثني به ثقة مثلك؛ لم أبال أن لا أسمعه»[٥].

وقد سبق أن الحجاج كان لا يريد من أحد أن يوقفه على السماع، حتى يثبت على جانب الإيهام في روايته، ويظن الناس أنه سمع ما يحدث به[٦].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٨)، وانظره بلفظ آخر في «الكامل» (٢/ ٥٢٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦).

(٣) «المجروحين» (١/ ٢٢٧).

(٤) «تاريخ الدوري» (١٥٩٣، ٢٣٧٧، ٢٩٨٤، ٣٠٨٤).

(٥) مقدمة «الكامل» (١/ ١٥٧).

(٦) سبق كلام الإمام أحمد في ذلك، وسبقت حكاية الحجاج في روايته عن مكحول.

=

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية الحجاج عمن لم يسمع منه، وهذا هو أكثر ما عيب عليه، وأكثر ما وقع عليه وصف التدليس في روايته.

*** ثانيا**: لا تقبل رواية الحجاج عمن سمع منه حتى يصرح بالسماع؛ فإنه وإن كان أكثر ما عُرف عنه: النوع الأول؛ إلا أن الأئمة أفادونا كلاما عاما في اشتراط تصريحه بالسماع -كما تقدم في كلام البخاري وأبي حاتم-، وقد سبق تصريح الحافظين العلائي وابن حجر بذلك، مما يدل على أن تدليسه -عند الأئمة- من النوع الذي يوجب التوقف، حتى عمن ثبت سماعه منه.

والله أعلم بالصواب.

* * *

=

وروى ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢٧) عن أبي معاوية: قال لنا الحجاج: «لا توقفوني على السماع».

وأما ما في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٤) عن أبي عيسى الخراساني: «كان الحجاج يقول لأصحاب الحديث: لا تقولوا: «من حدثك؟»، ولكن قولوا: «من ذكره؟»، **قال**: «**مخافة أن يسهو**».

فهذا تأويل ضعيف؛ فإن السهو قد يقع -أيضا- عند الجواب عن سؤالهم: «من ذكره؟»، وإنما المراد ما ذكره الأئمة من حرص الحجاج على التدليس.

الحسن بن أبي الحسن البصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-
ت: عشر ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- ابن سعد -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان ما أسند من حديثه، وروى عمن سمع منه؛ فحسن حجة، وما أرسل من الحديث؛ فليس بحجة»[(١)].

٢- خلف بن سالم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «اشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن؛ لأن الحسن كثيرا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقواما مجهولين، وربما دلس عن مثل عُتَيٍّ بن ضمرة، وحَنْتَف بن السِّجْف، ودَغْفَل بن حنظلة، وأمثالهم»[(٢)].

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٣)].

٤- البزار -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «سمع الحسن البصري من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم»[(٤)].

٥- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس»[(٥)].

---

(١) «الطبقات» (٧/ ١٥٧).

(٢) «المعرفة للحاكم» (١٠٨).

(٣) «ذكر المدلسين» (١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٩).

(٥) «الثقات» (٤/ ١٢٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١٤٣).

٦- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثالث والرابع والخامس من المدلسين: الذين يحدثون عن مجاهيل، والذين يدلسون عن مجروحين، فيغيروا أسماءهم؛ كي لا يعرفوا؛ والذين يحدثون عمن لم يلقوهم[١].

٧- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان كثير التدليس»[٢]، وذكره في المدلسين[٣].

٨- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كثير التدليس والإرسال»، وذكره ضمن المرتبة الثالثة من المدلسين: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقَبِلهم آخرون مطلقا -كالطبقة التي قبلها-؛ لأحد الأسباب المتقدمة[٤].

٩- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٠- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١١- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

---

(١) «المعرفة» (١٠٦، ١٠٨، ١١٠).

(٢) «الميزان» (١/ ٥٢٧)، وانظر «السير» (٤/ ٥٧٢).

(٣) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٥، ١١٣، ١٦٢).

(٥) «منظومته» (٤٤).

(٦) «المدلسون» (٩).

(٧) «التبيين لأسماء المدلسين» (١٢).

١٢ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يرسل كثيرا ويدلس**»[١]، **وخالف العلائي فذكره في المرتبة الثانية: أصحاب التدليس المحتمل**[٢].

١٣ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم الحسن:**

الحسن البصري مكثر من ذلك، وعامته عن الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.

فمنهم: علي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وعمران بن حصين -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-؛ فقد رأى بعضهم، ولم يسمع منهم شيئا[٤].

---

(١) «تقريب التهذيب» (١٢٢٧).

(٢) «طبقات المدلسين» (٢٩).

(٣) «أسماء المدلسين» (١٠).

(٤) راجع ترجمة الحسن من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

وأما ما ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ١٢٤) عن محمد بن موسى الحرشي: ثنا ثمامة بن عبيدة: ثنا عطية بن محارب، عن يونس بن عبيد: سألت الحسن، قلت: «يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وإنك لم تدركه؟»، قال: «يا ابن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعتني أقول: «قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»، فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا».

فقد عقب عليه الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٣٧) قائلا: «وهذا إسناد ضعيف، ولم يثبت للحسن سماع من علي».

والذي ذكره النقاد -كابن المديني، وأبي زرعة-: أن الحسن إنما رأى عليا بالمدينة -وهو غلام-، ولما انتقل علي إلى البصرة والكوفة لم يلقه الحسن بعد ذلك.

وأما ما وقع في حديث الحسن: «**خطبنا ابن عباس**»؛ فقد تأوله الأئمة.

فقال ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «إنما هو كقول ثابت: «قدم علينا عمران بن الحصين»، ومثل قول مجاهد: «خرج علينا علي»، وكقول الحسن: «إن سراقة بن مالك بن جعشم حدثهم»، وكقوله: «غزا بنا مجاشع بن مسعود»؛ الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط؛ كان ابن عباس بالبصرة»[(١)].

وقال أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قوله: «خطبنا ابن عباس» يعني: خطب أهل البصرة»[(٢)].

وقال البزار -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «سمع الحسن البصري من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: «حدثنا» و«خطبنا»، يعني: قومه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة»[(٣)].

وأما البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فلم ير قوله «خطبنا» محفوظا.

قال الترمذي: سألت محمدا عن حديث الحسن: خطبنا ابن عباس فقال: «إن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فرض صدقة الفطر»، فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن قال: خطب ابن عباس.

قال الترمذي: «وكأنه رأى هذا أصح، وإنما قال محمد هذا لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان، وعلي كان بالمدينة»[(٤)].

قلت: فإذ قد تقرر ذلك؛ فهذا هو المسمى «تدليس الصيغ»[(٥)].

---

(١) «العلل» (٥٠).

(٢) «المراسيل» (١٠٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٩).

(٤) «العلل الكبير» (١٨٧).

(٥) ظاهر كلام الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «جامع التحصيل» (١١٤) يفيد تحفُّظَه على هذا النوع من التدليس، والذي يهمنا من كلامه: قوله -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لا نعلم أحدا من المدلسين المقبول قولهم أطلق «حدثنا» أو «أخبرنا» فيما لم يتحمله من شيخه، وقد اتفق أئمة الحديث قاطبة على قبول ما قال فيه

واعلم أنه قد اختُلف في سماع الحسن من بعض الصحابة، ونذكر المهم من ذلك؛ للحاجة والفائدة:

١ - سماع الحسن من أبي بكرة -رضي الله عنه-:

قد نفى سماعَه منه: ابن معين[١]، والدارقطني[٢]؛ قال الدارقطني: الحسن يروي عن الأحنف بن قيس، عن أبي بكرة.

وأثبته: بهز بن أسد[٣]، وابن المديني[٤]، والبخاري[٥].

ومستندهم: ما ثبت عن الحسن: «**لقد سمعت أبا بكرة يقول**: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على المنبر -والحسن بن على إلى جنبه-، وهو يُقبل على الناس مرة وعليه أخرى، ويقول: «**إن ابنى هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[٦].

قال ابن المديني: «**إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبى بكرة بهذا الحديث**»[٧].

قلت: وهذا هو الصواب؛ لثبوت الحجة به، وعليه فتحديث الحسن عن أبي بكرة

=

المدلس الثقة «حدثنا» أو «أخبرنا»، فمتى تطرق وهم التدليس إلى هاتين اللفظتين؛ أدى ذلك إلى أنه لا يقبل من مدلس خبر أبدا، والإجماع على خلافه» اهـ.

قلت: قد تقدم كلام الأئمة صريحا في تأويل هذه اللفظة، فلا بد من قبوله، ولا يلزم ما ذكره العلائي -رحمه الله-؛ لأن هذه القضية مخصوصة ببعض المدلسين، فيما عُلم أنهم قد حدثوا بالصيغة الصريحة عمن لم يسمعوا منهم، فنقتصر على ذلك، ولا نعدِّيه إلى عموم المدلسين، ومنهج الأئمة -نفسه- صريح في ذلك، فإن الذي تأول قول الحسن المذكور هو الذي قال في غيره: إذا قال «حدثنا»؛ قُبِل حديثه، كما سيأتي ذلك مفصلا -بحول الله-.

(١) «تاريخ الدوري» (٤٥٩٧).

(٢) «التتبع» (٢٢٢).

(٣) «المراسيل» (١٥٢).

(٤) «العلل» (٤٩).

(٥) خرج له عنه عدة أحاديث في «صحيحه»، في بعضها التصريح بالسماع.

(٦) «صحيح البخاري» (٢٧٠٤).

(٧) نقله عنه البخاري بعد إخراجه للحديث السابق.

-أحيانا- بواسطة الأحنف بن قيس لا ينفي سماعه منه.

وفي هذا يقول الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وكذلك قال الدارقطني أيضا: إن الحسن لم يسمع من أبي بكرة. وله عنه في «صحيح البخاري» عدة أحاديث، منها: قصة الكسوف، ومنها: حديث «زادك الله حرصا، ولا تعد»، **وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع؛ فالبخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء -كما تقدم-، وغاية ما اعتل به الدارقطني: أن الحسن روى أحاديث عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة؛ وذلك لا يمنع من سماعه منه**» اهـ[١].

٢- سماع الحسن من سمرة بن جندب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

قد نفي سماعَه منه: شعبة[٢]، ويحيى القطان[٣]، وبهز بن أسد[٤]، وابن معين[٥]، وابن حبان[٦]؛ وقالوا: إنما أخذ كتب سمرة.

وأثبت السماعَ: ابن المديني[٧]، والبخاري[٨]، وأبو داود[٩].

وعمدتهم: ما رواه قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد: قال لي محمد بن سيرين: «سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة»، قال: فسألته فقال: «**سمعته من سمرة**»[١٠].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٦٣)، وانظر -إن شئت المزيد-: «هدى الساري» (٣٦٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (٤٠٣٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٥٧).

(٤) «المراسيل» (٩٥).

(٥) «تاريخ الدوري» (٤٠٩٤)، «تاريخ الدارمي» (٢٧٧)، «تاريخ ابن محرز» (١/ ١٣٠)، «سؤالات ابن طهمان» (٣٩٠).

(٦) «المجروحين» ترجمة عباد بن راشد التميمي (٢/ ١٦٣).

(٧) «العلل» (٥٠، ٥٧).

(٨) «العلل الكبير» للترمذي (قسم الرجال/ ٣٨٦).

(٩) قال الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٢٦٨): «وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصلاة: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة». قلت: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد».

(١٠) «صحيح البخاري» (تحت حديث ٥٤٧٢).

وما رواه قتادة، عن الحسن، عن سمرة، أن النبي -ﷺ- قال: «**من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه**»؛ **فقد ثبت سماع الحسن من سمرة في هذا الحديث -كما سيأتي-**.

قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: «كان علي بن المديني يقول بهذا الحديث». قال محمد: «وأنا أذهب إليه»[(١)].

قلت: وهذا هو الصواب؛ لثبوت الحجة به، مع أنه يمكن إعمال قول الأولين فيقال: سمع الحسن من سمرة عدة أحاديث، والباقي أخذها من كتبه، وواضحٌ أن هذا لا يقتضي الانقطاع بينهما، وإنما يكون هذا لو أخذ الحسن كتب سمرة من غيره، دون أن يتحمل عنه شيئا -أصلا-.

وفي هذا يقول الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأما روايته عن سمرة بن جندب؛ ففي «صحيح البخاري» سماعه منه لحديث العقيقة، وقد روي عنه نسخة كبيرة، غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني: أن كلها سماع، وكذلك حكى الترمذي عن البخاري نحو هذا.

وقال يحيى بن سعيد القطان، وجماعة كثيرون: هي كتاب؛ **وذلك لا يقتضي الانقطاع**.

وفي «مسند أحمد بن حنبل»: ثنا هشيم، عن[(٢)] حميد الطويل: جاء رجل إلى الحسن البصري، فقال: إن عبدا له أَبَقَ، وإنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن: حدثنا سمرة: «قَلَّ ما خطبنا رسول الله -ﷺ- خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى عن المثلة»، وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة، والله أعلم» اهـ[(٣)].

---

(١) «العلل الكبير» (٤٠١).

(٢) هكذا نقله العلائي معنعنا، والحديث في «المسند» (٢٠١٣٦) قد صرح فيه هشيم بالسماع.

(٣) «جامع التحصيل» (١٦٥)، وصرح الذهبي أيضا في «السير» (٣/ ١٨٤) (٤/ ٥٦٧) بسماعه لحديث العقيقة وحديث المثلة، وانظر -إن شئت المزيد-: «فتح الباري» (٩/ ٥٩٣).

وبهذا يُجاب عما أورده الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قال قائل[١]: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: «عن فلان»، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك، **فإننا وإن ثبتنا سماعه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سمرة**» اهـ[٢].

فنقول: نعم لم يسمعها، وإنما تحملها من الكتب نفسها، وهذا لا يقتضي رد روايته عن سمرة، وإنما يكون هذا لو أخذ عن سمرة بواسطة رجل آخر، والكلام في الاحتجاج بالكتب والأخذ عنها مبسوط في مواضعه.

على أن القائلين بإثبات السماع لم يهملوا شأن الكتب هذا.

فقال ابن المديني: «ولم يُرو عن الحسن شيء يقول: «قرأت في كتاب سمرة» إلا حديثا واحدا رواه ابن عون: «متى يحل للرجل أن يأكل الميتة»[٣]، ولا أعلم أحدا رواه عن الحسن عن سمرة، ولو رواه أحد عن الحسن عن سمرة[٤]، ورواه ابن عون: «قرأت في كتاب سمرة»، وهذه الأحاديث في كتاب سمرة؛ ولكن أحاديثه التي رواها عن سمرة غير هذا الحديث» اهـ[٥].

٣- سماع الحسن من ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

نفى سماعَه منه: ابن حبان[٦]، والحاكم[٧].

---

(١) كذا أبهمه، ولم يسمِّه.

(٢) «السير» (٤/ ٥٨٨).

(٣) انظر «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٨٧).

(٤) قال المحقق: كذا بالأصل.

(٥) «العلل» (٥٦).

(٦) «المجروحين» ترجمة عباد بن راشد التميمي (٢/ ١٦٣).

(٧) «المعرفة» (١١١).

وأثبته: بهز بن أسد[١]، وأحمد بن حنبل[٢]، وابن معين[٣]، وابن المديني[٤]، وأبو حاتم[٥]، وأبو زرعة[٦].

وهذا هو الصواب -كما لا يخفى-.

٤- سماع الحسن من أبي هريرة -رضي الله عنه-:

نفى أكثر الأئمة سماعه منه، بحيث لا يكاد يُعرف عنهم سوى ذلك.

صرح بذلك: أيوب السختياني[٧]، ويونس بن عبيد[٨]، وشعبة[٩]، وبهز بن أسد[١٠]، وأحمد بن حنبل[١١]، وابن معين[١٢]، وابن المديني[١٣]، وأبو حاتم[١٤]، وأبو زرعة[١٥]، ومحمد بن يحيى الذهلي[١٦]، وأبو داود[١٧]، والنسائي[١٨]، والبزار[١٩]، وابن حبان[٢٠]،

---

(١) «المراسيل» (٩٥، ٩٩، ١٠٨، ١٢٣، ١٥٢).
(٢) «المراسيل» (١٥١).
(٣) «تاريخ الدوري» (٤٠٩٥، ٤٢٥٨).
(٤) «العلل» (٦٥).
(٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١).
(٦) «المراسيل» (١٥٤).
(٧) «المراسيل» (١٠٦).
(٨) «المراسيل» (١٠٢).
(٩) «العلل» للدارقطني (٨/ ٢٤٩).
(١٠) «المراسيل» (١٠٨).
(١١) «المراسيل» (١٠٣).
(١٢) «تاريخ الدوري» (٤٥٩٨)، «تاريخ الدارمي» (٢٦٥)، «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١٥٧٦).
(١٣) «العلل» (٦٨).
(١٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١)، «المراسيل» (١٠٩، ١١١)، «العلل» لابنه (٣/ ٩٦).
(١٥) «المراسيل» (١١٠).
(١٦) «العلل» للدارقطني (٨/ ٢٤٩).
(١٧) «رسالته إلى أهل مكة» (٣٠).
(١٨) «السنن الصغرى» (٣٤٦١).
(١٩) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٩).
(٢٠) «المجروحين» ترجمة عباد بن راشد التميمي (٢/ ١٦٣).

والدارقطني[١]، والحاكم[٢]؛ ومنهم من صرح بأن الحسن لم ير أبا هريرة -أصلا-، ومنهم من صرح بأن من قال عن الحسن: «حدثنا أبو هريرة»؛ فقد أخطأ[٣].

وقد قال قتادة، ثم موسى بن هارون: سمع الحسن من أبي هريرة؛ إلا أن قولهما هذا مستضعف لدى الأئمة، وقد تردد فيه قتادة -نفسه-.

قال قتادة: «إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة». قال شعبة: قلت له: «زعم زياد الأعلم أن الحسن لم يلق أبا هريرة»، قال: «لا أدري»[٤].

وقال الدارقطني: «لا يثبت سماع الحسن من أبي هريرة»، فقيل له: «فقد قال موسى ابن هارون: إنه سمع منه، فقال: «شعبة أعلم»[٥].

وقال العلائي: «قال قتادة: «إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة»، رواه إسماعيل بن علية عن سعيد[٦] عنه، وقد خالفه الجمهور في ذلك، فقال أيوب، وعلي بن زيد، وبهز بن أسد: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة»، وقال يونس بن عبيد: «ما رآه قط»، وذكر أبو زرعة وأبو حاتم: أن من قال عن الحسن: «حدثنا أبو هريرة»؛ فقد أخطأ[٧]» اهـ[٨].

وأما الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فقد رجح ثبوت السماع.

قال: «وقع في «سنن النسائي» من طريق: أيوب، عن الحسن، عن أبي هريرة: في

---

(١) «العلل» (٨/ ٢٤٩).

(٢) «المعرفة» (١١١).

(٣) قد ذكر الخطيب في «الكفاية» (٢٨٤) أن قوله: «حدثنا أبو هريرة» يتأول على ما سبق من كلام الأئمة في قوله: «خطبنا ابن عباس».

(٤) «المراسيل» (١٠٥).

(٥) «العلل» (٨/ ٢٤٩).

(٦) كذا وقع، والذي في «المراسيل» -كما تقدم-: شعبة.

(٧) صرح بهذا أيضا: أحمد، وابن معين -كما في المصادر المحال عليها آنفا-.

(٨) «جامع التحصيل» (١٦٥).

المختلعات: قال الحسن: «**لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث**»؛ أخرجه عن إسحاق ابن راهويه، عن المغيرة بن سلمة، عن وهيب، عن أيوب؛ وهذا إسناد لا مطعن من أحد في رواته، **وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة**، وقصته في هذا شبيهة بقصته في سمرة سواء» اهـ[(١)].

قلت: وليس الأمر كما قال؛ من وجهين:

١ - أن النسائي نفسه قد ضعف هذه الرواية قائلا: «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئا»[(٢)].

٢ - أنه قد ثبت عن أيوب -كما تقدم- نفيُ سماع الحسن من أبي هريرة، فهذا دليل على أن الرواية المذكورة خطأ عليه[(٣)].

*** ثانيا: من سمع منهم الحسن، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

ظاهر كلام خلف بن سالم السابق يدل على هذه الصورة.

فإنه ذكر أن الحسن يدلس عن عُتَيٍّ بن ضمرة، وحَنْتَف بن السِّجْف، ودَغْفَل بن حنظلة.

والمراد هنا: حنتف بن السجف؛ فإنه يروي عن ابن عمر -رضي الله عنه-[(٤)]، فالمقصود: أن الحسن دلس عن ابن عمر -بإسقاط حنتف-، وقد سبق أن سماع الحسن من ابن عمر ثابت[(٥)].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) «المجتبى» (٣٤٦١).

(٣) وهناك روايات أخرى غير ما ذكره الحافظ، وغير ما تعرض له الأئمة، أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٥٨)، وهي ضعيفة أيضا.

(٤) انظر «الطبقات» (٤/ ١٧١)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ١٣٢).

(٥) وأما عتي بن ضمرة؛ فقد تقدم الكلام عليه، وأن المراد رواية الحسن عنه عن أُبَيِّ بن كعب.

وأما دغفل بن حنظلة؛ فهو -كما في ترجمته من «التهذيب» (٣/ ٢١٠)- إنما يروي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-،

وهناك شيء آخر قد يدخل تحت هذه الصورة -أيضا-، وهو: رواية الحسن عن عثمان، وعائشة -أو أم سلمة -رضي الله عنهم-.

فقد ثبتت الروايات عن الحسن أنه شهد يوم الدار، فرأى عثمان، وسمع خطبته فيمن خرج عليه -يومئذ-، وفيها ذكر قتل الكلاب وذبح الحمام، وكان الحسن آنذاك ابن أربع عشرة -أو خمس عشرة-[1].

ومن هذه الروايات: قول الحسن: «خرج علينا عثمان -رضي الله عنه- يخطب، فقطعوا عليه خطبته، وترامَوْه بالبطحاء، حتى ما أُبصر أَدِيمَ السماء، فسمعت صوتا من بعض حُجَر النبي -صلى الله عليه وسلم-، قالوا: هذا صوت أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-، أو أم سلمة -رضي الله عنها-، وهي تقول: «**ألا إن نبيكم -صلى الله عليه وسلم- قد برئ ممن فرق دينه واحتزب**»، وتلت هذه الآية: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ**﴾[2].

=

لم تُذكر له رواية عن الصحابة، وفي صحبته خلاف، والأرجح: عدم ثبوتها؛ فلا ندري من الصحابة الذين أرادهم خلف بن سالم: أن الحسن يسقط دَغْفَلًا بينه وبينهم، وقد يكون معاوية -رضي الله عنه-؛ قال ابن سعد في دغفل: «وفد على معاوية».

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٨).

(٢) رواه أبو موسى المديني في «اللطائف من علوم المعارف» (١٠٢) من طريق: إسحق بن راهوية: ثنا حماد ابن زيد، عن أيوب، قال: سمعت الحسن يقول: فذكره.

قلت: وإسناده من الصحة في غاية.

قال أبو موسى: «رواه خالد بن خِدَاش عن حماد مثله، ورواه عمرو بن قيس عمن حدثه عن أم سلمة».

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣٥٩٧): ثني أبي: ثنا مُؤَمَّل: ثنا حماد بن زيد: ثنا أيوب: سمعت الحسن يقول: فذكر نحوه.

قال عبد الله: «قال مؤمل: عائشة، والصواب: أم سلمة».

قلت: ومؤمل هو ابن إسماعيل، من مشاهير الضعفاء، وقد خالفه إسحق، فرواه على الشك -كما تقدم-.

وللقصة طرق أخرى عند ابن شَبَّة في «تاريخ المدينة»، وليس فيها تعيين للقائل: «إن نبيكم ...».

قلت: وقد صرح غير واحد من الأئمة بأن الحسن لم يسمع من عثمان، ولا عائشة، ولا أم سلمة؛ ومرادهم: لم يسمع شيئا من الحديث النبوي، أو لم يسمع غير ما ورد في تلك الواقعة؛ فإنها مشهورة معروفة لدى الأئمة، وقد استفاض كلامهم في ترجمة الحسن أنه حضر يوم الدار وشهد خطبة عثمان -رضي الله عنه-.

وقال ابن أبي حاتم: «باب ما يثبت للحسن البصري سماعه من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»، ثم نقل تحته عن الإمام أحمد: «وتروى حكايات عن الحسن أنه سمع عائشة -رضي الله عنها- وهي تقول: «إن نبيكم -صلى الله عليه وسلم- بريء ممن فرق دينه»[1].

وعلى ذلك؛ فإذا تحقق أن الحسن روى شيئا عن المذكورين من الصحابة -رضي الله عنهم- غير ما وقع في تلك الواقعة؛ فهذا هو الذي نعنيه.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية الحسن عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: تقبل رواية الحسن عمن ثبت سماعه له، وتدليسه في هذا القسم من النوع المحتمل -كما جزم به الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، وقد رأينا أن عامة ما ذُكر عن الحسن إنما هو روايته عمن لم يسمع منهم، فيكون مقصد الأئمة الذين وصفوه بالتدليس: أنه حدث عمن لم يسمع منهم على جهة الإيهام، والحسن إمام مكثر يُعتنى بحديثه ويُجمع، فلو وقع منه التحديث عمن سمع بما لم يسمع؛ لاعتنى الأئمة ببيانه -كما سيأتي في حق غيره من المدلسين-.

ولعل ما ذكرناه في صورة «من سمع منهم الحسن، وحدث عنهم بما لم يسمع» هو الذي دفع الحافظ العلائي -رحمه الله- إلى ذكر الحسن في مرتبة المختلف فيهم، فكأنه يشير إلى ما شرحناه في كلام خلف بن سالم، ورواية الحسن عن عثمان.

---

(١) «المراسيل» (١٥١).

ولعل هذا -أيضا- هو مستند الكلام الذي نقله الذهبي عمن لم يسمه: «إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: «عن فلان»، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين...».

وقد قال الذهبي -نفسه-: «وهو مدلس، فلا يُحتج بقوله «عن» في من لم يدركه، **وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه**» اهـ[1].

وعلى كل حال، إن كان هناك من توقف في عنعنة الحسن عمن سمع منه؛ فالصواب خلاف ذلك -بلا شك-؛ لأنه طريقة الأئمة الذين هم أقعد وأرسخ في هذا العلم، فقد تقدم -مثلا- إثبات ابن المديني والبخاري لسماع الحسن من سمرة، ولم يتوقفا في عنعنته عنه، وإنما خالف من لم ير ثبوت السماع بينهما -أصلا-، وعنعنة الحسن مخرجة في الصحيح -بما لا يخفى على من له أدنى اطلاع-.

على أن نص كلام خلف بن سالم في هذه الصورة: «**وربما دلس عن مثل عُتَيِّ بن ضمرة...**»، وكذلك كلام الذهبي: «**وقد يدلس عمن لقيه**»، فهذا -كما ترى- قليل، فدخل في التدليس المحتمل.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٧).

حفص بن غياث النخعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: أربع أو خمس وتسعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- ابن سعد -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس»[١].

٢- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٢].

٣- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٣].

٤- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤]، ولم يصرح بذكره في مراتب المدلسين.

٥- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

٦- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

---

(١) «الطبقات» (٦/ ٣٩٠).

(٢) نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (١٠٦) من رواية الأثرم عنه، وسيأتي نص كلامه.

(٣) نقله عنه الحافظ في «طبقات المدلسين» (٢٠)، ويعني بذلك مؤلف الدارقطني الخاص في المدلسين، الذي ذكره الحافظ في مقدمة كتابه -كما سبق نقله في الباب الأول-.

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٦)، عازيا الوصف إلى الإمام أحمد، وسيأتي كلامه.

(٥) «منظومته» (٥٩).

(٦) «المدلسون» (١٣).

٧- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٨- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المرتبة الأولى من المدلسين: من لم يوصف بذلك إلا نادرا[٢].

٩- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم حفص:**

لم أقف على شيء في ذلك.

*** ثانيا: من سمع منهم حفص، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

لم أقف في ذلك إلا شيء واحد.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث حفص، عن الشيباني، عن عبد الله بن عتبة: «سئل عن امرأة تزوجت، ولها ولد رضيع، قال: «لا ترضعه -وإن مات-». قال أحمد: «**هذا مما لم يسمعه حفص من الشيباني، كان يدلسه، ليس فيه شك**». قال عبد الله بن أحمد: «والحديث حدثني به أبي، سمعه من حفص»[٤].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

لما كان الأمر على ما وصفتُ؛ فتدليس حفص من النوع النادر -كما جزم به الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ومعلوم أن مثل هذا لا يوجب التوقف في العنعنة.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) «التبيين» (١٦).

(٢) «طبقات المدلسين» (٢٠).

(٣) «أسماء المدلسين» (١١).

(٤) «العلل» (١٩٤١).

حميد بن أبي حميد الطويل البصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-
ت: اثنتين -ويقال ثلاث- وأربعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- ابن سعد -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**ربما دلس عن أنس**»[(١)].

٢- البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٢)].

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٣)].

٤- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٤)].

٥- ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس عن أنس**»[(٥)].

٦- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس**»[(٦)]، **وذكره في منظومته في المدلسين**[(٧)].

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٥٢).
(٢) «العلل الكبير» (٢٢١).
(٣) «ذكر المدلسين» (٣).
(٤) «الثقات» (٤/ ١٤٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١٥١).
(٥) «الكامل» (٣/ ٦٧) بمعناه، وسيأتي نقل نصه.
(٦) «الميزان» (١/ ٦١٠)، وقال في «الكاشف» (١٢٤٨): «يدلس عن أنس».
(٧) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

٧- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين، وأورده في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه[١].

٨- **أبو محمود المقدسي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

٩- **ابن رجب** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وإنما ذكر حديث يحيى بن أيوب عنه تعليقًا؛ لأنه ذكر فيه سماع حميد له من أنس، **فزال ما كان يتوهم من تدليسه**»[٣].

١٠- **أبو زرعة العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١١- **البرهان الحلبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**مدلس**»[٦]، **وخالف العلائي، فذكر حميدا في المرتبة الثالثة: من احتج بهم قوم مطلقا، وتوقف فيهم آخرون حتى يصرحوا بالسماع**[٧].

١٣- **السيوطي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٠٦، ١١٣).
(٢) «منظومته» (٤٥).
(٣) «فتح الباري» (٤/ ٣٩٨).
(٤) «المدلسون» (١٦).
(٥) «التبيين» (١٨).
(٦) «التقريب» (١٥٤٤).
(٧) «طبقات المدلسين» (٣٨).
(٨) «أسماء المدلسين» (١٤).

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم حميد:**

لم أقف على شيء في ذلك.

*** ثانيا: من سمع منهم حميد، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

المعروف من ذلك عند العلماء: شأنه مع أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فإنه سمع منه، وكان أحيانا يحدث عنه بما لم يسمع منه.

قال حماد بن سلمة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «جاء شعبة إلى حميد الطويل، فسأله عن حديث لأنس، فحدثه به، فقال له: «أسمعته من أنس؟»، فقال: «أحسب»، فقال شعبة بيده هكذا -أي لا أريده- قال: فقال حميد: «أما أني قد سمعته من أنس؛ ولكن أحببت أن أشدد عليه»[(١)].

وقال زهير بن معاوية -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قدمت البصرة، فرأيت حميدا، وعنده أبو بكر بن عياش، وجعل حميد يقول: «قال أنس، قال أنس»، فلما فرغ قلت له: «أسمعت هذا؟»، قال: «سمعت عمن أحدث عنه». قال البخاري: «يعني أنه لم يقل: سمعت أنسا، وسمعت عمن أحدث عنه»[(٢)].

وقد بيَّن العلماء الواسطة التي بين حميد وأنس -فيما لم يسمعه منه-.

قال حماد بن سلمة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «معظم ما رواه حميد عن أنس هو عن ثابت»[(٣)].

وقال شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا، والباقي سمعها، أو ثَبَّتَه فيها ثابت»[(٤)].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٦٦).

(٢) «العلل الكبير» (٢٢١).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٦٦).

(٤) «تاريخ الدوري» (٤٥٨٢).

ووقع عند العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٦٦) من وجه آخر عن شعبة: أنها خمسة أحاديث فقط؛ وهذا ليس بشيء، وفي إسناده: عيسى بن عامر؛ قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣/ ٤٠): «ورواية

وقال ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثا، وسمع الباقي من ثابت، فدلس عنه»(١).

وثابت أحد الأعلام الثقات.

فالأمر -إذن- على ما قال ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذُكر، وسمع الباقي من ثابت عنه؛ فإن تلك الأحاديث يميِّزها من كان يتهمه أنه عن ثابت؛ لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه: أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت؛ وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم»(٢).

وقال العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «فعلى تقدير أن تكون مراسيل(٣)؛ فقد تبين الواسطة فيها»(٤).

وأما ما ذكره ابن عيينة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان عندنا شويب بصري، يقال له: «دُرُسْت»، فقال لي: «إن حميدا قد اختلط عليه ما سمع من أنس، ومن ثابت وقتادة عن أنس؛ إلا شيئا يسيرا، وكنت أقول له: أخبرني بما يثبته عن أنس، فيخبرني، فأتينا حميدا فيقول: سمعت أنسا»(٥).

فقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلا: «وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء؛ فإن درست هالك»(٦).

=

عيسى بن عامر المتقدمة أن حميدا إنما سمع من أنس أحاديث: قول باطل؛ فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي «صحيح البخاري» من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته» اهـ.

(١) «الثقات» (٤/ ١٤٨).

(٢) «الكامل» (٣/ ٦٧).

(٣) أي: أحاديثه عن أنس.

(٤) «جامع التحصيل» (١٦٨).

(٥) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٥٩٩٥).

(٦) «التهذيب» (٣/ ٤٠).

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

تدليس حميد من النوع المحتمل، الذي لا يوجب التوقف في العنعنة؛ لما تبين أنه في تدليسه عن أنس قد دلس عن ثقة؛ وهذا ما جزم به الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وهو الصواب -بلا شك-.

وأما مسلك الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فكأنه راعى قول الحافظ أبي بكر البرديجي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأما حديث حميد؛ فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس»[(١)].

وهو مفهوم قول الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت»[(٢)].

وبتقدير وجود الخلاف؛ فالصواب المقطوع به: قبول عنعنة حميد -مطلقا-؛ لما بيَّنَّاه من أن تدليسه إنما كان عن الثقات، ولا خلاف أن الواسطة إذا عُرف، وتبين أنه ثقة؛ فإن الرواية مقبولة -ولو كانت منقطعة-.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٠).

(٢) «الميزان» (١/ ٦١٠).

زكريا بن أبي زائدة الكوفي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: سبع، أو ثمان، أو تسع وأربعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(١)].

٢- أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٢)].

٣- أبو زرعة الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**يدلس كثيرا عن الشعبي**»[(٣)].

٤- أبو داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**زكريا ثقة؛ ولكنه يدلس**»[(٤)].

٥- صالح جزرة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٥)].

٦- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[(٦)].

---

(١) «سؤالات الآجري» (١٩٥)، ويأتي نقله بتمامه.

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٦٢) عن الآجري عنه، ولم أقف عليه في المطبوع من «سؤالات الآجري».

(٥) «جامع التحصيل» (١٧٧).

(٦) «طبقات المدلسين» (٣١).

٧- **الذهبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس عن شيخه الشعبي**»[١].

٨- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢]، **ولم يصرح بذكره في مراتبهم**.

٩- **أبو محمود المقدسي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

١٠- **أبو زرعة العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١١- **البرهان الحلبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[٦]، **وذكره في المرتبة الثانية: أصحاب التدليس المحتمل**[٧].

١٣- **السيوطي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «الكاشف» (١٦٤٣).

(٢) «جامع التحصيل» (١٠٦).

(٣) «منظومته» (٦٩).

(٤) «المدلسون» (١٨).

(٥) «التبيين» (٢٠).

(٦) «التقريب» (٢٠٢٢).

(٧) «طبقات المدلسين» (٣١).

(٨) «أسماء المدلسين» (١٥).

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم زكريا:**

لم أقف إلا شيء واحد في ذلك.

قال الإمام ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يسمع زكريا بن أبي زائدة من داود بن أبي هند، إنما سمع من أبيه عن داود بن أبي هند حديث: «ما كان من ميراث حتى يكون قبله صداق»[(١)].

*** ثانيا: من سمع منهم زكريا، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

المعروف من ذلك عند الأئمة: شأنه مع الشعبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-[(٢)].

قال الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان إنسان حدثني عن زكريا، عن عامر، عن عبد الله بن عمر: «ما نقش خاتمك؟» -يعنعن-، فلقيت ابنه بمكة، فسألته فقال: «كان يروي هذا عن فراس، عن الشعبي»[(٣)].

وقال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان عند زكريا كتاب، وكان يقول فيه: الشعبي؛ ولكن كان يدلس: يأخذ عن جابر، وبيان، ولا يسمي»[(٤)].

وقال أحمد أيضا: «زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال: لو أردتُ أن أسمِّي

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٥).

وهذه فائدة عزيزة -والفضل لله وحده-، لم توجد في ترجمة زكريا من كتب الرجال، ولم يذكره ابن أبي حاتم في «المراسيل».

(٢) قال العلائي في «الجامع» (١٠٦): «قال أبو حاتم الرازي: يدلس عن الشعبي، وعن ابن جريج».

ولم أره -هكذا- في «الجرح والتعديل»، ولا في «علل ابن أبي حاتم»، وقد عقب عليه أبو زرعة العراقي في «المدلسين» (١٨): «قلت: أطلق أبو حاتم -فيما نقله عنه ابنه عبد الرحمن- أنه يدلس».

(٣) «سؤالات الآجري (٥٤٣).

(٤) «سؤالات الآجري (٥٤٥)، و«سؤالات أبي داود» (٣٥٩).

لك كل من بين أبي وبين الشعبي؛ لفعلت»[١].

وقال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان يدلس، وإسرائيل أحب إليَّ منه، يقال: إن المسائل التى يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنما أخذها من أبى حريز»[٢].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

ظاهر كلام الأئمة المتقدم: التوقف في تدليس زكريا عن الشعبي؛ لأنه أَكْثَرَ من ذلك، ولأنه كان يأخذ عن مثل جابر الجعفي، وأبي حريز عبد الله بن الحسين البصري -أحد الضعفاء-.

وأما ما جزم به الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- من كون تدليس زكريا محتملا؛ فحجته صنيع الشيخين، وغايته أن يكون اجتهادا معارَضًا باجتهاد غيرهما من الأئمة -وقد قدَّمناه واضحا صريحا-، فلو ذُكر زكريا في المرتبة الثالثة من المدلسين: من توقف فيهم قوم حتى يصرحوا بالسماع، وقَبِلَهم آخرون -مطلقا-؛ لكان هذا أولى.

وللعلماء مذهبان معروفان في أحاديث المدلسين المعنعنة في الصحيح:

فمنهم من يتوقف فيها.

ومنهم من يقول: هذا محمول على ثبوت السماع في هذه الأحاديث؛ مراعاة لمكانة الصحيح المعروفة، فإما أن يكون التصريح بالسماع قد ثبت فيها من طرق أخرى، وإما أن يكون الشيخان قد اطلعا على أن هذه الأحاديث مسموعة للمدلسين من شيوخهم فيها، وإما أن يكون لها متابعات أو شواهد.

وعليه؛ فيحتمل أن تكون أحاديث زكريا عن الشعبي المخرجة في الصحيح بالعنعنة قد انطبق عليها شيء مما ذُكر، فلا يكون فيها الدلالة على قبول عنعنة زكريا

---

(١) «سؤالات الآجري (٥٢٣)، و«سؤالات أبي داود» (٣٥٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٤).

عن الشعبي -مطلقا-، وهذا كالتخريج لبعض الضعفاء والمختلطين في الصحيح، فإن هذا يكون للمسوِّغات المعروفة -لدى أهل هذا العلم-، ولا يعني هذا قبول أحاديثهم بإطلاق -خارج الصحيح-.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر -نفسه-، في سياق كلامه على شرط الشيخين:

«**فإنا نعلم -في الجملة- أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين -بالعنعنة- إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى**، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط؛ فإذا كان كذلك؛ **لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه**، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه؛ بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه؛ **إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع**، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه؛ فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما، أو على شرط أحدهما» اهـ[1].

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣١٥).

سعيد بن أبي عروبة البصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ست -وقيل: سبع- وخمسين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**لا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعا من الأعمش، وهو يدلس ويروي عنه**»(١).

٢- الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «قد روى سعيد بن أبي عروبة عن عبيد الله بن عمر، وعن هشام بن عروة، وعن أبي بشر، **ولم يسمع منهم، إنما دلس عنهم**» اهـ(٢).

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين(٣).

٤- البزار -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان ابن أبي عروبة قد حدث عن جماعة يرسل عنهم لم يسمع منهم، ولم يقل: «حدثنا» ولا «سمعت» من واحد منهم، مثل: منصور بن المعتمر، وعاصم بن بهدلة، وغيرهما ممن روى عنهم ولم يسمع منهم؛ فإذا قال «أنا» و«سمعت»؛ كان مأمونا على ما قال**»(٤).

٥- ابن عدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «هو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتًا عن كل من

---

(١) «العلل الكبير» (٦٤٦).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٢٣).

(٣) «ذكر المدلسين» (٧).

(٤) «البحر الزخار» (١/ ١١٢).

روى عنه؛ إلا من دلس[١] عنهم، وهم الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم»[٢].

٦- الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره تحت باب «أخبار المدلسين»[٣].

٧- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان من المدلسين»[٤]، وذكره في المدلسين[٥].

٨- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦]، ولم يصرح بذكره في مراتبهم.

٩- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

١٠- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

١١- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٩].

---

(١) في بعض النسخ: «جلس» -بالجيم-، وهكذا وقع في مطبوعة «دار الكتب»؛ وهو خطأ قبيح، لا يستقيم به المعنى، وقد ذكر السرساوي الصواب في نسخته .

(٢) «الكامل» (٤/ ٤٥١).

(٣) «الكفاية» (٣٥٨).

(٤) «السير» (٦/ ٤١٥).

(٥) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٩).

(٦) «جامع التحصيل» (١٠٦).

(٧) «منظومته» (٥٣).

(٨) «المدلسون» (٢٠).

(٩) «التبيين» (٢٣).

١٢ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كثير التدليس**»[١]، **وذكره في المرتبة الثانية: أصحاب التدليس المحتمل**[٢].

١٣ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم سعيد:**

هم جماعة كثيرة، مثل: الأعمش، وعمرو بن دينار، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وعبيد الله بن عمر العمري، وأبي بشر، وأبي الزناد، وأبي التياح[٤].

حتى أن الإمام النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- أفردهم بالذكر، فقال: «من حدث عنه سعيد بن أبي عروبة، ولم يسمع منه»[٥].

وقد سبق كلام غير واحد من الأئمة في إطلاق التدليس على بعض ذلك.

وسبق في الباب الأول قول الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: وذكر حديثا رواه سعيد بن أبي عروبة، عن أبي التياح؛ قال: «ويقال: إن سعيد بن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح؛ **ودلسه عنه**، وأسقط اسمه من الإسناد»[٦].

ولما ذكر الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- بعض هؤلاء قال: «**حدث عن هؤلاء -على التدليس-، ولم يسمع منهم**»[٧].

(١) «التقريب» (٢٣٦٥).

(٢) «طبقات المدلسين» (٣١).

(٣) «أسماء المدلسين» (١٧).

(٤) راجع ترجمة سعيد من «الضعفاء» للعقيلي، و«المراسيل» لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل» للعلائي، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر.

(٥) «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠).

(٦) «العلل» (١/ ٢٧٥).

(٧) «السير» (٦/ ٤١٥)، وبنحوه في «الميزان» (٢/ ١٥٢).

وهذا يبين أن روايته عنهم وقعت على وجه الإيهام.

ويُشعر بذلك: ما ذكره الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، سمع من عثمان البَرِّي، عن أبي جابر البياضي محمد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، في: «أمرك بيدك، القضاء ما قضت»، قال: «**فألقى سعيد عثمان البري، وروى عن محمد بن عبد الرحمن البياضي**»(١).

وقال يحيى القطان أيضا: «لم يسمع سعيد من حماد، ولا من أبى بشر، ولا من هشام ابن عروة، ولا من يحيى بن سعيد: شيئا؛ **إنما كان يأخذها عن البَرِّى**»(٢).

قلت: فإسقاطه لعثمان البري يُشعر بما ذكرتُه من الإيهام.

وما سماه الفسوي في كلامه السابق «تدليسا» قد سماه غيره «إرسالا»، وهذا شاهد آخر على تسوية الأئمة بين الأمرين -في مقامنا هذا-.

قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من عبيد الله بن عمر، ولا من هشام بن عروة، ولا من أبي بشر؛ **إنما أرسلها عنهم**»(٣).

ويُنبَّه على أن ما وقع في كلام البزار السابق من نفي سماع سعيد من عاصم بن بهدلة: قد خولف فيه، فقد قال الإمام أحمد(٤)، والإمام ابن معين(٥): إنه سمع منه.

كما يُنبَّه أيضا على سماع سعيد من أبي معشر زياد بن كليب.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**أَرْوَى الناس عن أبي معشر: ابن أبي عروبة، يقول: حدثنا أبو معشر؛ حدثنا بها يحيى القطان: ثنا ابن أبي عروبة: ثنا أبو معشر**؛ عند غندر عنه -يعني

---

(١) «الضعفاء» (٢/ ١١٤).

(٢) «تاريخ ابن محرز» (٢/ ١٨٤).

(٣) «تاريخ الدوري» (٣٣١٥).

(٤) «العلل» لعبد الله (٢٨٥٥).

(٥) «الضعفاء» (٢/ ١١٢).

عن سعيد- نحو من عشرين ومائتين عن أبي معشر؛ خرجتُ هذه الحكاية في السماع»[١].

وأما ما وقع في «مراسيل» ابن أبي حاتم، عن علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «لم يسمع ابن أبي عروبة من يحيى بن سعيد الأنصاري...»، قال: قلت: «**فأبو معشر؟**»، **قال: «لا، ولا حرفا علمته»**[٢].

فهذا خطأ، وقد تقدم كلام القطان نفسه في سماع سعيد من أبي معشر، وإنما الصواب: «أبو بشر»، هذا هو الذي نفى الأئمة سماع سعيد منه[٣].

*** ثانيا: من سمع منهم سعيد، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

هناك شاهدان صريحان، وآخر يحتاج إلى بحث.

فأما الصريح:

١ - قال الحافظ عفان بن مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان سعيد بن أبي عروبة يروي عن قتادة مما لم يسمع شيئا كثيرا، ولم يكن يقول فيه: حدثنا**»[٤].

وقتادة أشهر شيوخ سعيد، وما ذكره عفان إنما هو التفسير -خاصة-.

قال الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة**»[٥].

وتصديق ذلك فيما ذكره عفان -نفسه-، قال: قال لي همام: جاءني سعيد بن أبي عروبة، فطلب مني «عواشر القرآن»[٦] عن قتادة، فقلت له: «أنا أنسخه لك، وأرفعه

(١) «العلل» (٥٢٤٨).

(٢) «المراسيل» (٢٧٨).

(٣) قد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١١٤) من نفس الوجه عن ابن المديني، إلا أنه وقع في نسخة قلعجي هكذا: «فأبو معشر [بشر]»، فكتب «بشر» بين معكوفتين، ونبَّه السرساوي في نسخته أنه وقع «معشر» في بعض النسخ، وفي بعضها «بشر»؛ وهذا الثاني هو الصواب -قطعا-.

(٤) «الطبقات» (٧/ ٢٧٣).

(٥) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٠).

(٦) هو معدود من أوائل ما أُلِّف في التفسير، ويذكره العلماء بهذا الاسم: «عواشر القرآن» لقتادة.

إليك»، فقال: «لا، إلا كتابك»، فأبيتُ عليه، واختلف إليَّ، فلم أُعِرْهُ»[١].

وقال قريش بن أنس -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «حلف لي سعيد بن أبي عروبة أنه ما كتب عن قتادة شيئا قط، إلا أن أبا معشر كتب إليَّ: «أن أكتب له تفسير قتادة»، فقال: «تريد أن تكتب عني؟» قال: «فلم أَزَلْ به»[٢].

وقال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتب، إنما كان حفظ ذلك كله، وزعموا أن سعيدا قال: «لم أكتب إلا تفسير قتادة، وذلك أن أبا معشر كتب إليَّ أن أكتبه»[٣].

قلت: فحاصل الأمر -إذن-: أن سعيدا لم يسمع التفسير من قتادة، وأنه ذهب إلى همام بن يحيى ليعيره كتابه، فأبى همام، وعرض عليه أن ينسخه له -بدلا من إعارته-، ولما طلب أبو معشر من سعيد أن يكتب له تفسير قتادة؛ أبى سعيد؛ لأنه كان يعتمد على الحفظ، فلم يزل به حتى كتبه، ولعله أخذه عن همام في آخر الأمر، والله أعلم.

٢- قال الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث سعيد، عن أبي رجاء، عن أبي موسى، في القنوت: «**لم يسمعه من أبي رجاء، إنما هو حديث البراء الغنوي**»، قال ابن المديني: «كأنه لم يرض البراء»[٤].

قلت: وأبو رجاء هو العطاردي، قد سمع منه سعيد[٥].

وأما الذي يحتاج إلى بحث:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «سمع سعيد من أبي العالية البرَّاء[٦] حديثين»، يعني

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٧٣).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٢٧٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٥).

(٤) «الضعفاء» (٢/ ١١٤).

(٥) قاله ابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (٣٨٨٢)-.

(٦) بالتشديد، واسمه زياد، وهو غير أبي العالية الرياحي.

حديث: «أنه رأى ابن عباس أوتر، ثم صلى ركعتين»، و«سألت ابن عمر عن القراءة في الظهر والعصر»[١].

قلت: فإن تحقق أنه روى عنه غير هذين الحديثين؛ فهذا يلحق بما سبق.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية سعيد عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: الظاهر أن تدليسه عمن سمع منهم من النوع المحتمل -كما جزم به الحافظ ابن حجر-؛ لأن عامة ما أُخذ عليه ووصف لأجله بالتدليس إنما هو روايته عمن لم يسمع منهم، وقد رأينا أن تدليسه عمن سمع منهم قليل جدا، وليس في كلام أحد من الأئمة ما يدل على التوقف في عنعنته -حتى عمن سمع منهم-.

وقد رأينا أن ما وُصف به من «التدليس الكثير» عمن سمع منهم إنما هو عن قتادة، وفي التفسير -خاصة-، ومعلوم لدى صغار طلاب هذا العلم أن سعيدا من أثبت أصحاب قتادة وأعلمهم به، فلا حاجة به إلى الإكثار من التدليس عنه في الحديث، فغاية الأمر -إذن- أن يكون محصورا في التفسير، ولو تبين أن سعيدا إنما أخذه من همام؛ فقد زال المحذور؛ لأن هماما ثقة معروف، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه من شيبان[٢]، وهو -أيضا- ثقة معروف.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «العلل» (٢٨٨٩).

(٢) قال الداودي في ترجمة قتادة من «طبقات المفسرين» (٢/ ٤٧): «روى «تفسيره» عنه: شيبان بن عبدالرحمن التميمي -مولاهم- النحوي، أبو معاوية البصري».

سفيان بن سعيد الثوري -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: إحدى وستين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

جاء عبد الرحمن بن مهدي إلى شعبة فقال: «اكتب لي إلى سفيان، فإني أريد أن أخرج إليه»، فقال له شعبة: «**إني أخاف أن يحدثك بما لم يسمع**»، **يعني: يدلس**[(١)].

٢- هشيم بن بشير -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال ابن المبارك: قلت لهشيم: «ما لك تدلس وقد سمعتَ؟»، قال: «**كان كبيراك يدلسان**»، وذكر الأعمش والثوري[(٢)].

وكتب وكيع إلى هشيم: «بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها»، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم: **كان أستاذاك يفعلانه**: الأعمش وسفيان»[(٣)].

٣- ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

٤- وكيع -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

من خلال إقرارهما لوصف هشيم السابق.

٥- ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري، **وكان يدلس**»[(٤)].

وقال: «الثوري أمير المؤمنين في الحفظ، **وكان يدلس**»[(٥)].

---

(١) مقدمة «الكامل» لابن عدي (١/ ١٥٢).
(٢) «العلل الكبير» للترمذي (قسم الرجال/ ٤٩).
(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٩٠).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢٥).
(٥) «الكفاية» (٣٦١).

٦- **البخاري** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «ما أقل تدليسه»[١].

٧- **يعقوب بن شيبة** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**سفيان كان يدلس**»[٢].

٨- **يعقوب بن سفيان الفسوي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث، هو والأعمش؛ **إلا أنهما -وسفيان- يدلسون**»[٣].

وقال في موضع آخر: «**وحديث سفيان وأبي إسحق والأعمش -ما لم يُعلم أنه مدلس- يقوم مقام الحجة**»[٤].

٩- **النسائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٠- **ابن حبان** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول؛ فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا، مثل: الثوري، والأعمش، وأبي إسحاق**»[٦].

١١- **الحاكم** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثالث والرابع من المدلسين[٧].

---

(١) «العلل الكبير» (قسم الرجال/ ٤٦)، ويأتي نقله بتمامه.

(٢) «الكفاية» (٣٦٢).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧).

(٥) «ذكر المدلسين» (١٤).

(٦) مقدمة «صحيح ابن حبان» (١/ ١٦١).

(٧) «المعرفة» (١٠٦، ١٠٧).

١٢ - الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره تحت أخبار المدلسين[١].

١٣ - الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس في روايته، وربما دلس عن الضعفاء**»[٢].

١٤ - العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مشهور بالتدليس»، وقال: «يدلس؛ ولكن ليس بالكثير»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: من احتمل الأئمة تدليسه[٣].

١٥ - أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١٦ - أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٧ - البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١٨ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ربما دلس**»[٧]، **ووافق العلائي في صنيعه السابق[٨].**

---

(١) «الكفاية» (٣٦١).

(٢) «السير» (٧/ ٢٤٢، ٢٧٤).

(٣) «جامع التحصيل» (١٠٦، ١١٣، ١٨٦).

(٤) «منظومته» (٤٧).

(٥) «المدلسون» (٢١).

(٦) «التبيين» (٢٥).

(٧) «التقريب» (٢٤٥٨).

(٨) «طبقات المدلسين» (٢٦).

١٩ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(١)].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم الثوري:**

منهم: الحكم بن عتيبة، وعدي بن ثابت، وشِمْر بن عطية، وجعفر بن إياس[(٢)].

*** ثانيا: من سمع منهم الثوري، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

الشواهد الصريحة:

١ - قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا الأشجعي[(٣)]: «حججتُ، فقدمتُ -وقد كنتُ سمعتُ من شِبْل[(٤)]-، فقال لي سفيان الثوري: «جئني بكتاب شبل»، فجئته به، فنظر فيه، **ثم جعل يحدث به عن ابن أبي نَجِيح نفسه**». قال عباس الدوري: قلت ليحيى: «كان شبل يروي عن ابن أبي نجيح؟»، قال: «نعم، **فجعل سفيان يحدث بها عن ابن أبي نجيح نفسه**، فكنت ربما ذهبت أكتب إذا حدث سفيان، فيقول لي: هذا من ذيك». قال الدوري: ووجه ذلك عندي: **أن سفيان قد سمع من ابن أبي نجيح، وإنما أخذ كتاب شبل يتذكر من حديث ابن أبي نجيح، ولم يكن ليحدث عن ابن أبي نجيح إلا بشيء قد أتقن علمه**»[(٥)].

٢ - روى شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود:

---

(١) «أسماء المدلسين» (١٨).

(٢) انظر: «تاريخ الدوري» (١٧٥٣، ١٩٨٥)، و«علل ابن أبي حاتم» (٣/ ١٦٦).

وهذه فائدة عزيزة -ولله الفضل والمنة-؛ فإن الثوري غير مذكور في «مراسيل» ابن أبي حاتم.

(٣) هو عبيد الله بن عبيد الرحمن، من أثبت الناس في الثوري.

(٤) هو: ابن عبَّاد، أحد الأعلام.

(٥) «تاريخ الدوري» (١٧٧٥).

«السائبة يضع ماله حيث شاء»، قال الإمام شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع سفيان هذا -يعني من سلمة-**»[١].

٣- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع الثوري من أبي عون**[٢] **إلا حديثا واحدا عن عبدالله بن شداد -يعني: حديث الوضوء مما مست النار-، والباقي يرسلها عنه**»[٣].

٤- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثني عبد الرحمن بن مهدي: سألت سفيان عن حديث عاصم -يعني ابن أبي نجود- في المرتدة [وفي رواية: سمعتَ حديث المرتدة من عاصم؟]، فقال: «**أما من ثقة؛ فلا**». قال أحمد: «وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم»[٤].

قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثا يرويه -ولم يكن يرويه غير أبي حنيفة-، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس؛ **فلما خرج إلى اليمن دلسه عن عاصم**»[٥].

٥- روى الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إن وليتموها أبا بكر؛ فقويٌّ أمين، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًّا؛ فهادٍ مهديٌّ، يقيمكم على طريق مستقيم».

قال الإمام الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**سماع الثوري من أبي إسحاق واشتهاره به: معروف، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق**؛ ثنا الحسن بن علوية القطان: حدثني عبد السلام بن صالح: ثنا عبد الله بن نمير: ثنا سفيان الثوري: ثنا شريك، عن أبي إسحاق...»[٦].

---

(١) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٦٦١، ١٤٤٣).

(٢) هو محمد بن عبيد الله الأعور.

(٣) «العلل» (٧٦١، ٥٦٩٦).

(٤) «العلل» (٤٢٣٦)، وما بين المعكوفتين لابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٣٥).

(٥) «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٣٦)، وبنحوه قال أبو عاصم النبيل -كما رواه الدارقطني في «سننه» (٣٤٥٩)-.

(٦) «المعرفة» (٢٨) مختصرا.

٦- روى الثوري عن عمرو بن مرة ثلاثة أحاديث لم يسمعها منه[١].

٧- روى الثوري عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عتبة، عن عمر: في زواج العبد وطلاقه؛ قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمعه الثوري من محمد بن عبد الرحمن**»[٢].

وقال الإمام ابن مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سألت سفيان عن هذا الحديث فقال: «**لم أسمعه من محمد**»[٣].

وقال الإمام ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا ابن عيينة قال: «**أنا حدثت به سفيان بن سعيد**»[٤].

٨- روى الثوري عن أبي معشر زياد بن كليب، عن إبراهيم، عن الأسود، عن بلال: «أنه كان أذانه وإقامته مرتين»؛ قال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمعه الثوري من أبي معشر**»[٥].

هذا هو ما وقفت عليه في هذا النوع[٦].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٨٦).

(٢) «جامع التحصيل» (١٨٦).

(٣) «علل الدارقطني» (٢/ ١٦٩).

(٤) «علل الدارقطني» (٢/ ١٦٩).

(٥) «جامع التحصيل» (١٨٦).

(٦) هناك شواهد أخرى لم أذكرها؛ لما فيها من النظر، وقد رأيتُ ألا أهمل التنبيه عليها:

١- روى ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٩٣) عن ابن المبارك: «حدثت سفيان الثوري بحديث، ثم جئته بعد ذلك، فإذا هو يدلسه عني، فلما رآني استحيا فقال: «نروي عنك، نروي عنك»؛ إلا أنه لم يذكر الشيخ الذي ارتقى إليه الثوري لنعرف هل سمع منه في الجملة أم لا.

٢- ذكر الإمام أحمد -كما في «العلل» لابنه عبد الله (٥٧٣٨)- أن الثوري لم يسمع من سعيد بن أَشْوَع إلا حديثا واحدا؛ إلا أن الحافظ ابن حجر نقل في «التهذيب» (٤/ ١٩٩) عن البخاري، عن ابن المديني: سئل سفيان: «هل رأيتَ ابن أشوع؟»، قال: «لا».

٣- قال الإمام أبو حاتم -كما في «العلل» لابنه (٥/ ٦٨٤)- في حديث رواه الثوري عن قيس بن

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا:** لا تقبل رواية الثوري عمن ذكر الأئمة أنه لم يسمع منهم.

*** ثانيا:** وأما الموقف من تدليس الثوري عمن سمع منهم؛ فقد تقدم تصريح الحافظين العلائي وابن حجر -رحمهما الله- بأن تدليسه من النوع المحتمل، الذي لا يوجب التوقف في العنعنة.

وهو ظاهر كلام الحافظ الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ- المتقدم.

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان الأعمش يرسل»، فقيل له: إن بعض الناس قال: «من أرسل لا يحتج بحديثه». فقال: «**الثوري -إذن- لا يحتج بحديثه، وقد كان يدلس، إنما سفيان أمير المؤمنين في الحديث**»(١).

وذكرالإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- كثيرا من شيوخ الثوري، ثم قال: «**لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقل تدليسه**»(٢).

إلا أن ظاهر كلام الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ- السابق يفيد خلاف ذلك، وأن الثوري لا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع.

ويؤيده ظاهر صنيع الإمام يحيى بن سعيد القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال يحيى: «**لم أكن أهتم أن يقول سفيان لمن فوقه: سمعت فلانا؛ ولكن كان يهمني أن يقول هو: حدثنا**»(٣).

وقال ابن المديني: «الناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطان؛ لحال

=

مسلم: «لا أظن الثوري سمعه من قيس، أراه مدلس»؛ وهذا احتمال -كما ترى-.

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٥).

(٢) «العلل الكبير» (قسم الرجال/ ٤٦).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/ ٩٣).

الإخبار»، قال يعقوب بن شيبة: «**يعني عليٌّ: أن سفيان كان يدلس، وأن يحيى القطان كان يوقفه على ما سمع مما لم يسمع**»(١).

وقال البخاري: «**أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد؛ لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه**»(٢).

وقد يُحتج لهذا المسلك بما ذكره الذهبي من أن الثوري دلس عن الضعفاء؛ إلا أن نص عبارته -كما تقدم-: «**ربما دلس عن الضعفاء**»، وهذا واضح في أن ذلك نادر.

والذي ذُكر من تدليس الثوري عن الضعفاء غالبه في صورة تدليس الشيوخ.

قال الفسوي: سليمان بن قسيم أبو الصباح: ضعيف، **وكان سفيان يكنيه لكي يدلسه**، قال: حدثني أبو الصباح بن قسيم»(٣).

وقال ابن حبان: «والجنس الثاني: قوم ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويكنونهم حتى لا يُعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، **ومِنْ أَعْمَلِهِمْ بمثل هذا من هذه الأمة: الثوري، كان يحدث عن الكلبي، ويقول: حدثنا أبو النضر، فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبي عروبة، أو جرير بن حازم**» اهـ(٤).

وقال في ترجمة بحر بن كُنَيْز السَّقَّاء -أحد المتروكين-: «**وكان الثوري إذا روى عنه يقول: حدثني أبو الفضل؛ حتى لا يُعرف**» اهـ(٥).

وقال الحاكم: «**مذهب سفيان بن سعيد: أن يكني المجروحين من المحدثين إذا روى عنهم**، مثل: بحر السقاء -فيقول: حدثنا أبو الفضل-، والصلت بن دينار -يقول: حدثنا

(١) «الكفاية» (٣٦٢).
(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٦٦).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦٥).
(٤) «المجروحين» (١/ ٩١).
(٥) «المجروحين» (١/ ١٩٢).

أبو شعيب-، والكلبي -يقول: حدثنا أبو النضر-، وسليمان بن أرقم -يقول: حدثنا أبو معاذ-» اهـ[١].

وقال الخطيب: «وقد قيل: إنما خاف سفيان على نفسه من الحديث، وتمنى أنه لم يكن دخل فيه؛ لأن حب الإسناد وشهوة الرواية غلبا على قلبه، حتى كان يحدث عن الضعفاء، ومن لا يحتج بروايته، **فمن اشتهر منهم باسمه ذكر كنيته تدليسا للرواية عنه**، فخاف على نفسه من هذا الفعل» اهـ[٢].

قلت: فغاية هذا أن يُتوقف في رواية الثوري إذا حدَّث عن شيخ فكناه[٣]، بخلاف ما إذا حدَّث عن المعروفين بأسمائهم.

وقد وجَّه بعض أهل العلم رواية الثوري عن أمثال أولئك الضعفاء، وجاء ذلك عن الثوري -نفسه-.

فقال الثوري: «اتقوا الكلبي»، فقيل له: «إنك تروي عنه»، قال: «**أنا أعرف صدقه من كذبه**»[٤].

وقال الثوري: «عجبا لمن يروى عن الكلبي»، قال ابن أبي حاتم: «فذكرته لأبي، وقلت له: «إن الثوري يروى عن الكلبي»، قال: «**لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكاية تعجُّبًا، فيعلقه من حضره، ويجعلونه رواية عنه**»[٥].

وقد قال عباس الدوري -كما سبق نقله-: «سفيان قد سمع من ابن أبي نجيح، وإنما

---

(١) «سؤالات السجزي» (٨٨)، وانظر «المعرفة» (١٠٦).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (١١٩)، وقد نقل الذهبي في «السير» (٧/ ٢٧٤) هذا التوجيه عن ابن نمير.

(٣) وقد فعل الثوري هذا مرةً مع بعض الثقات.

قال الذهبي في «السير» (٧/ ١١): «بلغنا أن سفيان الثوري قال مرة: حدثنا أبو عروة، عن أبي الخطاب، عن أبي حمزة ...، فذكر حديثا؛ فقَلَّ من فطن له، وإنما هو معمر، عن قتادة، عن أنس» اهـ.

(٤) «المجروحين» (٢/ ٢٥٦).

(٥) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٧٣).

أخذ كتاب شبل يتذكر من حديث ابن أبي نجيح، **ولم يكن ليحدث عن ابن أبي نجيح إلا بشيء قد أتقن علمه**»[١].

قلت: فإذا كان هذا شأن سفيان في الرواية عن الثقات، فكيف بالضعفاء؟!

ولهذا قال الذهبي -صراحة-: «**لا عبرة لقول من قال: يدلس ويكتب عن الكذابين**»[٢].

وقد تقدم توجيه أهل العلم لصنيع من كان يحدث عن الضعفاء ولا يصرح بهم؛ كبقية بن الوليد، والله أعلم.

*** تنبيه:**

قال الخطيب: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه؛ لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرواية، أو صغير السن؛ ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، **وسفيان الثوري**، وبقية بن الوليد: يفعلون مثل هذا».

ثم روى عن قبيصة بن عقبة: حدثنا سفيان الثوري يوما حديثا ترك فيه رجلا، فقيل له: «يا أبا عبد الله، فيه رجل»، قال: «هذا أسهل للطريق»[٣].

قلت: وهذا لعله لم يتجاوز تلك المرة، وإلا لعُرف لدى الأئمة كما عُرف ما سواه من تدليس الثوري.

وفي هذا يقول الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وقد وقع فيه[٤] جماعة من الأئمة الكبار؛ **لكن يسيرا**، كالأعمش، وسفيان الثوري»[٥].

والله أعلم بالصواب.

---

(١) «تاريخ الدوري» (١٧٧٥).

(٢) «الميزان» (٢/ ١٦٩).

(٣) «الكفاية» (٣٦٤).

(٤) أي: تدليس التسوية.

(٥) «جامع التحصيل» (١٠٣).

سفيان بن عيينة الهلالي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ثمان وتسعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان هشيم يكثر -يعني التدليس-، وسفيان بن عيينة أيضا»[١].

٢- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

٣- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وُجد الخبر بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقة مثل نفسه»[٣].

٤- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس عن الثقات»[٤].

٥- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «قد عُرف أنه يدلس فيما يفوته سماعه»[٥]، وذكره في الجنس الثاني والخامس من المدلسين[٦].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٢) «ذكر المدلسين» (١٨).

(٣) مقدمة «صحيح ابن حبان» (١/ ١٦١).

(٤) «سؤالات الحاكم» (٢٦٥).

(٥) «المدخل إلى الإكليل» (٧٠).

(٦) «المعرفة» (١٠٤، ١٠٨).

٦- الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره تحت أخبار المدلسين[١].

٧- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «ابن عيينة، وابن جريج، وأبو الزبير: كلهم مدلس»[٢].

٨- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس؛ لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة»[٣].

٩- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مشهور بالتدليس»، وقال: «مكثر من التدليس؛ ولكن عن الثقات»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: من احتمل الأئمة تدليسه[٤].

١٠- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١١- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١٢- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

---

(١) «الكفاية» (٣٥٩).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠٥).

(٣) «الميزان» (٢/ ١٧٠)، وانظر «السير» (٨/ ٤٦٥).

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٦، ١١٣، ١٨٦).

(٥) «منظومته» (٥٠).

(٦) «المدلسون» (٢٢).

(٧) «التبيين» (٢٦).

١٣ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «ربما دلس؛ ولكن عن الثقات»[١]**، ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٢].

١٤ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم ابن عيينة:**

منهم: سليمان بن موسى، وآدم بن علي، وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك، وبهز بن حكيم، وحميد بن يعقوب؛ وقد لقي بعضهم، ولم يسمع منهم شيئا[٤].

*** ثانيا: من سمع منهم ابن عيينة، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

الشواهد الصريحة:

١ - دلس ابن عيينة عدة أحاديث عن الزهري، وهو من كبار شيوخه:

أ- فقال عليُّ بن خَشْرَم: قال لنا ابن عيينة: «عن الزهري»، فقيل له: «**سمعتَه من الزهري؟**»، **قال: «لا، ولا ممن سمعه من الزهري؛ حدثني به عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري»**[٥].

قلت: وعبد الرزاق ومعمر من الأعلام الأثبات.

ب- وقال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا سفيان، عن الزهري: «إذا أتاها قبل أن يكفِّر؛ كفَّر مرتين»، قيل له: «**سمعتَه من الزهري؟**»، **قال: «لا»**[٦].

---

(١) «التقريب» (٢٤٦٤).

(٢) «طبقات المدلسين» (١٩).

(٣) «أسماء المدلسين» (١٩).

(٤) راجع ترجمة ابن عيينة من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

(٥) «المعرفة» (١٠٥)، و«المدخل» (٧٠).

(٦) «العلل» لعبد الله (١٦٧).

ج- وقال الإمام أحمد أيضا: قال لي شعيب بن حرب: «أعطني كتاب ابن عيينة عن الزهري»، فأتيته بكتابي، فجئت بعد أخذ الكتاب منه، فمرَّ بحديث، فقال: «**سفيان سمع هذا من الزهري؟**»، **فسكتُّ -أو قلتُ: «لا أدري»-**[1].

د- وروى ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه، عن الزهري، عن أنس: في الوليمة على صفية -رضي الله عنها-؛ ورواه عنه غير واحد عن الزهري مباشرة.

قال الإمام الترمذي -رحمه الله-: «**كان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث، فربما لم يذكر فيه: «عن وائل، عن ابنه»، وربما ذكره**»[2].

هـ- وروى ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: حديث «ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر»، **فقال رجل لسفيان: «من ذكره؟»، فقال: «وائل»**.

قال الإمام أحمد -رحمه الله-: «**نرى وائلا لم يسمع من الزهري، إنما روى وائل عن ابنه**»، وأنكره أشد الإنكار، وقال: «هذا خطأ»، ثم قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: فذكر الحديث[3].

قلت: ووائل وابنه بكر ثقتان.

٢- دلس ابن عيينة حديثين عن عمرو بن دينار، وهو من أكابر شيوخه:

أ- قال عمرو الناقد: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار: أن ابن الزبير كان لا يدع شيئا إلا خالفهم -يعني بني أمية-، قال عمرو الناقد: فقلت: «**يا أبا محمد، سمعتَه من عمرو؟**»، **فقال: «انظروا إليه، لا يأخذه عفوا! العلاء عن عمرو بن دينار»، قال: فقلت: «يا أبا محمد، سمعتَه من العلاء؟»، فقال: «انظروا، لا يأخذه عفوا! العلاء عن**

---

(١) «العلل» (٧٥٠).

(٢) «سنن الترمذي» (٣/ ٣٩٥).

(٣) «العلل» (٢٥٣٢).

سلم بن قتيبة عن عمرو بن دينار»[١].

قلت: العلاء هو ابن عبد الرحمن، وفيه مقال معروف، وسلم بن قتيبة مستور[٢].

ب- قال إبراهيم بن بشار الرمادي: ثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن ابن محمد بن علي، قال: «كان النبي -ﷺ- إذا جاءه مال لم يبيته ولم يقيله»، قال: **فقال له رجل:«يا أبا محمد، سماع من عمرو بن دينار؟»قال: «دعه، لا تفسده!»، قال: «يا أبا محمد، سماع من عمرو بن دينار؟»، قال: «ويحك! لا تفسده! ابن جريج عن عمرو بن دينار»، قال: «يا أبا محمد، سماع من ابن جريج؟»، قال: «ويحك! كم تفسده! الضحاك بن مخلد أبو عاصم، عن ابن جريج»، قال: «يا أبا محمد سماع من أبي عاصم؟»، قال: «ويحك! كم تفسده! حدثني علي بن المديني، عن الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار!»،ثم قال ابن عيينة:«تلوموني على عليِّ بن المديني! لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني»** [٣].

قلت: فطرح ابن عيينة ثلاثة أنفس بينه وبين عمرو! وكلهم أئمة.

وقد قال الحافظ ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قال العجلي: «إذا قال سفيان بن عيينة: عن عمرو، سمع جابرا؛ فصحيح، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابرا؛ فليس بشيء.

يشير إلى أنه إذا قال: «عن عمرو»؛ فقد سمعه منه، **وإذا قال: «سمع عمرو جابرا»؛ فلم يسمعه ابن عيينة من عمرو»**[٤].

٣- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث التوسعة يوم عاشوراء: ثنا أبو أسامة،

---

(١) «العلل» لعبد الله (٢١٧٥).

(٢) قال فيه الحافظ في «التقريب» (٥٤٥٨): «صدوق»، والصواب ما ذكرتُه.

(٣) «الكفاية» للخطيب (٣٥٩).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٥٧).

عن جعفر الأحمر، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر. قال الدوري: قلت ليحيى: «قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد»، قال: «**إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة**»، قال الدوري: «فلم يسمع سفيان من إبراهيم؟»، قال: «**بلى، قد سمع منه؛ ولكن لم يسمع هذا**»(١).

قلت: وأبو أسامة -الذي دلسه ابن عيينة-: هو من تلاميذه، وهو ثبت معروف، وجعفر الأحمر صدوق(٢).

٤- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا سفيان: «**لم أسمعه -يعني حديث التشهد-، وقرئ عليه منصور والأعمش، عن أبي وائل، ولكنهم كانوا يحدثونه، ولم أسمعه منهم**»(٣).

٥- قال شعيب بن حرب: حدثنا سفيان بن عيينة بحديث عن ابن أبي نجيح في الهَدي، فقلت لسفيان: «سمعتَه من ابن أبي نجيح؟»، فقال: «فأنت ممن سمعتَه؟»، قلت: «سمعته من إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح»، فقال: «**وأنا سمعته من إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح**»(٤).

قلت: إبراهيم بن نافع -الذي دلسه ابن عيينة- ثقة حافظ.

٦- قال ابن عيينة في حديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الحمام والمقبرة: «**لم أسمعه منه**»، قال الإمام أحمد: «**قد حدثنا به سفيان، دلَّسه**»(٥).

---

(١) «تاريخ الدوري» (٢٢٢٢).
(٢) قاله الحافظ في «التقريب» (٩٤٨).
(٣) «العلل» (٤٦٠٩).
(٤) «العلل» (٥١٣٧).
(٥) «العلل» (١٧٦).

٧- قال الإمام ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أن يدلس يقول: عشرة عن زُبَيْد -منهم: مالك بن مغول-، عن مرة، عن عبد الله: «إن الله قسم بينكم أخلاقكم»[١].

٨- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا ابن عيينة: «**لم أحفظ عن ابن عروة عثمان إلا واحدا**»، وقال لي هشام: «**يخبر به عني**»[٢].

قلت: القائل: «قال لي هشام» هو أحمد بن حنبل، وهشام المذكور هو أبو الوليد الطيالسي، وهو من تلاميذ ابن عيينة، دلسه ابن عيينة، وهو ثبت معروف.

٩- قال الإمام ابن مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عقبة في الرضاع، فقال: «**لم أسمعه، حدثني عنه معمر**»[٣].

١٠- روى ابن عيينة، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، حديث: «اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي»؛ ورواه غير واحد عن ابن عيينة عن عبد الملك مباشرة.

قال الإمام الترمذي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه عن زائدة**»[٤].

١١- روى ابن عيينة حديثا عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن الأسود؛ قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**سفيان عن جابر عن حماد، لم يسمعه سفيان من حماد**»[٥].

قلت: جابر المذكور هو ابن يزيد الجعفي، من مشاهير الضعفاء.

---

(١) «المعرفة» للحاكم (١٠٨).
(٢) «العلل» (١٧٧، ١٨٣٣).
(٣) «العلل» (٢٠٨٠).
(٤) «السنن» (٥/ ٦٠٩).
(٥) «العلل» (٤٩٣، ١٤١٣).

الشواهد المحتاجة إلى بحث:

قال الإمام أحمد: «**لم يسمع سفيان من خالد بن سلمة إلا حديثا واحدا**»[١].

قلت: فإن حدث عنه بغيره؛ فهذا يلتحق بما سبق.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا:** لا تقبل رواية ابن عيينة عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا:** رواية ابن عيينة عمن سمع منهم مقبولة -وإن عنعن-؛ لما تقدم من تصريح الأئمة بأنه لا يدلس إلا عن ثقة[٢]، وقد تبين لك هذا فيما ذكرناه من الشواهد.

ولا يعكر على ذلك أنه دلس مرة عن جابر الجعفي وعن العلاء بن عبد الرحمن، فإن هذا نادر جدا في جنب تدليسه، والعبرة بالغالب.

وأما ما وقع في كلام الإمام أبي حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: أنه سئل عن حديث ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار: في تخليل اللحية؛ فقال أبو حاتم: «لو كان صحيحا؛ لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، **ولم يذكر**

---

(١) «العلل» (١٠٢٦).

(٢) وقد نقل الخطيب في «الكفاية» (٣٦٢) عن الأزدي: أن تدليس ابن عيينة مقبول -مطلقا-؛ إلا أن الأزدي حاله معروفة؛ وكلامه أيضا في «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٣٠) -دون عزو إليه-، ونقل البرهان الحلبي في «التبيين» (٢٦) مثل ذلك عن البزار، وقال أبو زرعة العراقي في «المدلسين» (٢٢): «اتفقوا على قبول عنعنته -كما حكاه غير واحد-».

وقد ذكر ابن حبان أن هذا الأمر -التدليس عن الثقات- يختص به ابن عيينة، قال ابن حبان في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٦١): «اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك؛ قبلت روايته -وإن لم يبين السماع-، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وُجد الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه» اهـ.

وما ذكره من الاختصاص ليس بصحيح؛ فقد تقدم مثله عن حميد الطويل، ويأتي المزيد من الأمثلة -إن شاء الله-.

ابن عيينة في هذا الحديث الخبر؛ وهذا أيضا مما يوهنه»[(١)].

فهذا اجتهاد من الإمام أبي حاتم، والقول في علة الحديث المذكور مبسوط في مواضعه بغير ما ذكره، والعمل على قبول عنعنة سفيان بن عيينة، ومن عادة الأئمة: أنهم إذا استنكروا حديثا قد يُعِلُّونه بما لا يقدح -عادة-[(٢)]، فقد يكون الأمر عند أبي حاتم هنا كذلك.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «العلل» (١/ ٤٨٨).

(٢) فصَّل ذلك العلامة المعلمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مقدمة تحقيقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني.

سليمان بن طَرْخان التيمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ثلاث وأربعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ما روى عن الحسن وابن سيرين؛ فهو صالح، إذا قال: «سمعت»، أو «حدثنا»**»[(١)].

٢- ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٢)].

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٣)].

٤- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**مشهور بالتدليس**»، **وذكره في المرتبة الثانية من المدلسين**[(٤)].

٥- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٥)].

٦- أبو زرعة العراقي.

ذكره في المدلسين[(٦)].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١)، وفي المطبوعة: «إذا قال: سمعت، أو: قلت»، والتصويب من الحاشية -نقلا عن «تهذيب التهذيب»-.

(٢) «تاريخ الدوري» (٣٦٠٠).

(٣) «ذكر المدلسين» (٥).

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٦، ١١٣).

(٥) «منظومته» (٤٥).

(٦) «المدلسون» (٢٤).

٧- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين [١].

٨- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وافق العلائي في صنيعه السابق [٢].

٩- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين [٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم التيمي:**

الذين ذكرهم العلماء في ذلك: سعيد بن المسيب، وعكرمة، ونافع، وعطاء، وأبو العالية، وعبيد مولى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- [٤].

*** ثانيا: من سمع منهم التيمي، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

لم أقف على شيء في ذلك إلا ما سبق من كلام يحيى القطان.

وقد روى سليمان التيمي، عن الحسن: أن ابن عباس عَرَّف بالبصرة. قال القطان: «لم يسمعه التيمي من الحسن، إنما رواه التيمي عن أبي بكر الهذلي» [٥].

عقب عليه العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قلت: وهو معروف من غير حديث التيمي، رواه شعبة، عن قتادة، عن الحسن» [٦].

---

(١) «التبيين» (٢٨).

(٢) «طبقات المدلسين» (٣٣).

(٣) «أسماء المدلسين» (٢٠).

(٤) راجع: «المراسيل» (٣٠٨، ٣٠٩)، «سؤالات الآجري» (٩١٨)، «جامع التحصيل» (١٨٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٥) «جامع التحصيل» (١٨٨).

(٦) «جامع التحصيل» (١٨٨).

ومما يبيِّن تحفظ التيمي -عموما- في روايته:

ما ذكره يحيى القطان -نفسه-: قال التيمي: «ذهبوا بصحيفة جابر إلى الحسن فرواها -أو قال: فأخذها-، وذهبوا بها إلى قتادة فأخذها، وأَتَوْني بها فلم أُرِدْها»[١].

ولعله لأجل هذا كله مَرَّض الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ- القول بتدليسه -عموما-، فقال: «قيل: إنه كان يدلس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه»[٢].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية التيمي عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: الأظهر أن تدليسه من النوع المحتمل -كما جزم به الحافظان العلائي وابن حجر-؛ لما سبق بيانه، ولعل الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ- سلك الاحتياط في توقفه في عنعنته.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٩).

(٢) «الميزان» (٢/ ٢١٢).

سليمان بن مهران الأعمش -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كفيتُكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحق، وقتادة**»[(١)].

٢- هشيم بن بشير -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال ابن المبارك: قلت لهشيم: «ما لك تدلس وقد سمعتَ؟»، قال: «**كان كبيراك يدلسان**»، وذكر الأعمش والثوري[(٢)].

وكتب وكيع إلى هشيم: «بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها»، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم: **كان أستاذاك يفعلانه**: الأعمش وسفيان»[(٣)].

٣- ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

٤- وكيع -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

من خلال إقرارهما لوصف هشيم السابق.

٥- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**قد دلس قوم**»، فذكر منهم: الأعمش[(٤)].

٦- الجوزجاني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال في قوم -ذكر الأعمش فيهم-: «احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، **ووقفوا عند ما أرسلوا**؛ لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة»[(٥)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (قسم الرجال/ ٤٩).

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٩٠).

(٤) «العلل» للمروذي (١).

(٥) «أحوال الرجال» (٨٠).

٧- **أبو حاتم الرازي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**الأعمش حافظ يخلط ويدلس**»[١].

٨- **أبو زرعة الرازي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ربما دلس**»[٢].

٩- **يعقوب بن سفيان الفسوي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث، هو والأعمش؛ **إلا أنهما -وسفيان- يدلسون**»[٣].

وقال في موضع آخر: «**وحديث سفيان وأبي إسحق والأعمش -ما لم يُعلم أنه مدلس- يقوم مقام الحجة**»[٤].

١٠- **النسائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١١- **أبو الفضل بن طاهر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**الأعمش كان صاحب تدليس**»[٦].

١٢- **ابن خزيمة** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**الأعمش مدلس**»[٧].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٩).

(٢) «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٦).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧).

(٥) هكذا نقله الحافظ في «طبقات المدلسين» (٢٢)، ولم أره في جزء «ذكر المدلسين».

(٦) «علل أحاديث في صحيح مسلم» (١٣٨).

(٧) «كتاب التوحيد» (٨٨).

١٣ - ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»[١].

١٤ - الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٢].

١٥ - الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثاني من المدلسين: الذين يذكرون من حدثهم عندما يُسألون[٣].

١٦ - الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره تحت أخبار المدلسين[٤].

١٧ - ابن عبد البر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان مدلسا عن الضعفاء»[٥].

١٨ - ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**معنعن الأعمش عرضة لتبين الانقطاع، فإنه مدلس**»[٦].

١٩ - الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف -ولا يدري به-»[٧]**، وذكره في المدلسين**[٨].

---

(١) «الثقات» (٤/ ٣٠٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١٧٩).

(٢) نقله الحافظ في «طبقات المدلسين» (٢٢).

(٣) «المعرفة» (١٠٥).

(٤) «الكفاية» (٣٥٨).

(٥) «التمهيد» (١٠/ ٢٢٨).

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٣٥).

(٧) «الميزان» (٢/ ٢٢٤)، ويأتي نقل تمامه، وانظر «السير» (٦/ ١١٠).

(٨) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

٢٠- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: من احتمل الأئمة تدليسه[١].

٢١- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

٢٢- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وقد خرجه البخاري -أيضا- في موضع آخر من كتابه، بزيادة تصريح الأعمش بالسماع له من أبي صالح، **فزال ما كان يتوهم من تدليس الأعمش له**»[٣].

٢٣- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

٢٤- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

٢٥- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس**»[٦]، **ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٧].

٢٦- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «جامع التحصيل» (١٠٦، ١١٣).
(٢) «منظومته» (٤٨).
(٣) «فتح الباري» (٣/ ٤١٧).
(٤) «المدلسون» (٢٥).
(٥) «التبيين» (٣٠).
(٦) «التقريب» (٢٦٣٠).
(٧) «طبقات المدلسين» (٢٦).
(٨) «أسماء المدلسين» (٢١).

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم الأعمش:**

هم كثيرون، ومنهم من عاصرهم ولم يلقهم، ومنهم من لقيهم ولم يسمع منهم شيئا[١].

وقد صرح أهل العلم بإطلاق التدليس على هذه الصورة؛ دلالة على أن الأعمش فعل ذلك على وجه الإيهام.

فقد سبق قول أبي حاتم: «**لم يسمع الأعمش من أبي صالح مولى أم هانىء**»، قيل له: «إن ابن أبي طيبة يحدث عن الأعمش، يحدث عن أبي صالح مولى أم هانىء»، فقال: «**هذا هو مدلَّس عن الكلبي**»[٢].

وعلى سبيل الفائدة؛ فنحن نتعرض لرجلين من شيوخ الأعمش، ونتكلم على ما ذكره أهل العلم في سماعه منهما.

١ - أنس بن مالك -رضي الله عنه-:

صرح غير واحد من أهل العلم بأن الأعمش رأى أنسا، ولم يسمع منه شيئا؛ منهم: ابن معين[٣]، وابن المديني[٤]، والبخاري[٥]، وأبو حاتم[٦]، وأبو داود[٧]، والحاكم[٨].

---

(١) راجع ترجمة الأعمش من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

(٢) «المراسيل» (٢٩٨).

(٣) «تاريخ الدوري» (١٥٧٢).

(٤) «المراسيل» (٢٩٧).

(٥) «جامع التحصيل» (١٨٩).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٤).

(٧) «سؤالات الآجري» (٣٦٩).

(٨) «المعرفة» (١١١).

وخالفهم البزار، وأبو نعيم؛ فأثبتا سماع الأعمش من أنس[١]، وقال ابن حبان: إنه سمع منه أحرفا معدودة، وإن لم يصح له سماع المسند منه[٢].

قلت: قد ثبت عن الأعمش -نفسه- أنه لم يسمع من أنس، قال: «**رأيت أنس بن مالك، فما عرضت له؛ استغناء بأصحابي**»[٣].

ومستند من أثبت السماع: ما ورد عن الأعمش -من وجه آخر- أنه قال: «رأيتُ أنسًا بَالَ، فغسل ذكره غسلا شديدا، ثم توضأ، ومسح على خفيه، فصلى بنا، **وحدثنا في بيته**»[٤].

إلا أن الرواية الأولى أصح سندا[٥]، وهذه الرواية الثانية يمكن أن تدل على ما ذكره ابن حبان من سماع أحرف معدودة.

وأما ما ورد عن الأعمش أنه قال: «ما سمعت من أنس إلا حديثا واحدا: طلب العلم فريضة على كل مسلم»؛ فلا يثبت[٦].

فتبين أن الصواب مع الجمهور، وقد أفاد ابن المديني أن الأعمش إنما يروي أحاديث

---

(١) نقله عنهما الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٢٤).

(٢) «الثقات» (٤/ ٣٠٢).

(٣) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٢٨) بإسناد كالشمس.

وقد روى أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥٢-٥٣) من وجه آخر عن الأعمش: «كان أنس بن مالك يمر بي طرفي النهار، فأقول: لا أسمع منك شيئا؛ خدمتَ رسول الله -ﷺ-، ثم جئتَ الحجاجَ حتى وَلَّاك؟ ثم ندمتُ، فصرتُ أروي عن رجل عنه»؛ وفي إسناده كذاب.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخه» (٩/ ٤).

(٥) الرواية الثانية فيها أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وفيه مقال معروف، وإن كان الذي يترجح لي أنه جيد الحديث.

وبه أعل العلائي هذه الرواية في «الجامع» (١٨٩)، وابن حجر في «التهذيب» (٤/ ٣٨٦)؛ وأما الذهبي فقال في «السير» (٦/ ٢٣٩): «صالح الإسناد».

(٦) ذكره الحافظ في «التهذيب»، وقال: «فيه الكُدَيْمي، وهو متهم».

أنس بواسطة يزيد الرقاشي عنه[١]، ويزيد ضعيف.

٢- ابن أبي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

صرح غير واحد من أهل العلم بأن الأعمش لم يلقه، منهم: ابن معين[٢]، وأبو حاتم[٣]، وأبو داود[٤].

وخالفهم أبو نعيم[٥]، وكأن الذهبي مال إلى قوله[٦].

قلت: والصواب مع الجماهير؛ إذ قد مات ابن أبي أوفى قبل أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وقد أثبتنا أن الأعمش لم يسمع من أنس.

*** ثانيا: من سمع منهم الأعمش، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

الشواهد الصريحة:

١- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «الأعمش سمع من مجاهد، **وكل شيء روى عنه لم يسمع إنما مرسلة مدلسة**»[٧].

وقال أبو حاتم أيضا: «**إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس**»[٨].

وعلى هذا؛ فقد قال غير واحد: إن الأعمش إنما سمع من مجاهد أحاديث قليلة[٩].

---

(١) في كلامه المحال عليه سابقا من «المراسيل» (٢٩٧).

(٢) «تاريخ الدوري» (١٥٧٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٤).

(٤) «سؤالات الآجري» (٣٦٩).

(٥) نقله عنه الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٢٤).

(٦) قال في «السير» (٦/ ٢٤٢): «وقد طلب الأعمش وكتب العلم بالكوفة قبل موت عبد الله بن أبي أوفى بأعوام، وهو معه ببلده، فما أبعد أن يكون سمع منه».

(٧) «سؤالات ابن طهمان» (٤٦).

(٨) «علل ابن أبي حاتم» (٥/ ٤٧١).

(٩) قال هشيم كما في «العلل الكبير» للترمذي (قسم الرجال/ ٤٩): إنها أربعة أحاديث.

=

وخالفهم الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال الترمذي: قلت لمحمد: «يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث»، قال: «**ريح! ليس بشيء! لقد عددت له أحاديث كثيرة -نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر- يقول فيها: حدثنا مجاهد**»(١).

قلت: والبخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- معه زيادة علم؛ لكن هذا لا يعني نفي تدليس الأعمش عن مجاهد، وقد صرح الأعمش نفسه بأنه فعل ذلك.

قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: «**ممن سمعته -في شيء رواه عن مجاهد-؟**»، فقال: «**حدثنيه ليث**(٢) **عن مجاهد**»(٣).

٢- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قال سفيان الثوري: «**لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح: «الإمام ضامن»**»(٤).

٣- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث الأعمش عن إبراهيم عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الضحك في الصلاة: قال وكيع: قال الأعمش: «**أُرى إبراهيم ذكره**»، وابن مهدي قال: قال سفيان: «**لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك**»(٥).

٤- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ثنا هشيم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله:

=

وقال ابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (١٥٧٠)-: إنها أربعة أو خمسة أحاديث.

وذكر الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٣٨٦) عن ابن المديني: أنها نحو من عشرة أحاديث، والباقي أخذه الأعمش عن أبي يحيى القتَّات.

(١) «العلل الكبير» (قسم الرجال/ ٤٧).

(٢) هو ابن أبي سليم.

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٦٤)، وفي «الكفاية» للخطيب (٣٥٨) خبر أسقط فيه الأعمش ثلاثة أنفس بينه وبين مجاهد!!

(٤) «تاريخ الدوري» (٢٤٣٠).

(٥) «العلل» (١٥٦٩).

«كنا لا نتوضأ من موطئ». قال أحمد: «**هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش، ولا الأعمش سمعه من أبي وائل**»[١]. قال مُهَنَّأ: «عمن هو؟»، قال أحمد: «**كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو، وجعله عن أبي وائل، ولم يسمعه منه**»[٢].

٥- قال الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ- في أبي سفيان طلحة بن نافع: «**كان الأعمش يدلس عنه**»[٣].

٦- قال أبو عوانة: عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر: أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «فلان في النار ينادي: «يا حنان، يا منان». قال أبو عوانة: قلت للأعمش: «**سمعتَ هذا من إبراهيم؟**»، **قال: «لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه**»[٤].

الشواهد المحتاجة إلى بحث:

١- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**سمع الأعمش من سعيد بن جبير خمسة أحاديث فقط**»[٥].

٢- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع الأعمش من أبي السفر**[٦] **إلا حديثا واحدا**»[٧].

قلت: فإن حدث عنهما بغير ما ذُكر؛ فهذا يلتحق بما سبق.

وقد ثبت اعتراف الأعمش بالتدليس -عموما-:

---

(١) «العلل» (٢١٥٥).
(٢) «جامع التحصيل» (١٨٩).
(٣) «الثقات» (٤/ ٣٣٩).
(٤) «المعرفة» للحاكم (١٠٥).
(٥) «تاريخ الدوري» (١٥٧٠).
(٦) اسمه: سعيد بن يُحمِد -على وزن: يُسرع-.
(٧) «تاريخ الدوري» (١٩٣١).

قال أبو بكر بن عياش: سمعت الأعمش يقول: «**والله لا تأتون أحدا إلا حملتموه على الكذب**، والله ما أعلم من الناس أحدا إلا هو شر منهم»، قال أبو بكر: «فأنكرت هذه؛ لأنهم لا يشبعون»، **وذكر أبو بكر -حينئذ- التدليس**[(١)].

قلت: فهذا التدليس هو الذي سماه الأعمش كذبا، وأن مجيء أصحاب الحديث إليه هو الذي حمله على ذلك.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية الأعمش عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: ما الموقف من تدليس الأعمش عمن سمع منهم؟

قد تقدم كلام العلائي وابن حجر -رحمهما الله- في أن تدليسه من النوع المحتمل، وهو ظاهر كلام أبي زرعة والفسوي -رحمهما الله-.

وأما الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فظاهر كلامه أن تدليس الأعمش يوجب التوقف في عنعنته.

قال: «**هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف -ولا يدرى به-، فمتى قال: «حدثنا»؛ فلا كلام، ومتى قال: «عن»؛ تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال**» اهـ[(٢)].

وهذا ظاهر قول شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كفيتكم تدليس ثلاثة»، فإن هذا لا يقال في حق من هو مُقِلٌّ من التدليس؛ وهو أيضا ظاهر قول الجوزجاني -رَحِمَهُ اللَّهُ-[(٣)].

وقد قال المغيرة بن مقسم الضبي: «**ما أفسد حديث أهل الكوفة إلا أبو إسحق**

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٣٩).

(٢) «الميزان» (٢/ ٢٢٤).

(٣) وقد نقل الخطيب في «الكفاية» (٣٦٢) عن الأزدي: أنه لا يقبل تدليس الأعمش؛ إلا أن الأزدي حاله معروفة، وكلامه أيضا في «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٣٠) -دون عزو إليه-.

والأعمش»[١]، ونحوه عن ابن المبارك[٢]؛ فإن المراد: التدليس[٣]، وهذا لا يقال في حق من هو مُقِلٌّ من التدليس.

وهذا المسلك الثاني هو الأحوط عندي؛ إلا أن عنعنة الأعمش تُقبل في أحوال:

١ - إذا روى عنه شعبة؛ لما تقدم من قوله: «كفيتكم تدليس ثلاثة».

قال الحافظ ابن حجر تعليقا عليه: «وهي قاعدة حسنة، تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة -ولو عنعنوها-»[٤].

وهذا أمر عام في رواية شعبة عن أي أحد.

قال شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان، إلا شيئا أبينه لكم»، قال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي، فقال: «يعني: أنه كان لا يدلس»[٥].

وقال يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كل ما حدث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل: سمع ممن حدث عنه»[٦].

٢ - إذا روى عنه حفص بن غياث.

قال الحافظ ابن عمار الموصلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قلت لحفص: «ما لكم حديثكم عن الأعمش إنما هو: عن فلان عن فلان، ليس فيه «حدثنا»، ولا «سمعت»؟ قال: فقال: حدثنا الأعمش: سمعت أبا عمار، عن حذيفة، يقول لنا: «يكون أقوام يقرءون القرآن،

---

(١) «أحوال الرجال» للجوزجاني (٨١)، و«العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٢٢، ٩٩٠).

(٢) «أحوال الرجال» (٨١).

(٣) كما فسره الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٢٤)، وابن حجر في «التهذيب» (٨/ ١٠٠).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٣١)، ونحوه في «طبقات المدلسين» (٥٩).

(٥) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٣).

(٦) مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥).

يقيمونه إقامة القدح، لا يدعون منه ألفا ولا واوا، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم»، قال: وذكر حديثا آخر مثله، قال: «**وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع**»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ **لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه**؛ نبَّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر؛ وهو كما قال»[(٢)].

٣- إذا روى الأعمش عن شيوخه المذكورين آنفا في كلام الذهبي[(٣)]، مع أنه قد دلس عنهم أحاديث -كما سبق بيانه-، إلا أن هذه الأحاديث قليلة جدا، وهي معروفة ومبيَّنة لدى أهل العلم، والأعمش مكثر عن الشيوخ المذكورين، فالعبرة بالغالب، وصار تدليس الأعمش في حق المذكورين -خاصة- من النوع النادر.

*** تنبيهان:**

١- قال عثمان الدارمي: سمعت يحيى وسئل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص من الحديث، وأَصِلُ ثقة عن ثقة، يحسن الحديث بذلك، فقال: «لا يفعل؛ لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي»، قال عثمان: «**وكان الأعمش ربما فعل ذلك**»[(٤)].

وسبق قول الخطيب: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه؛ لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرواية، أو صغير السن؛ ويحسن الحديث

---

(١) «تاريخ بغداد» (٨/ ١٩٥).

(٢) «هدى الساري» (٤٧٠).

(٣) ويلحق بهم أبو سفيان طلحة بن نافع؛ فإن الأعمش رَاوِيَتُه -كما قال الحافظ في ترجمة أبي سفيان من «التهذيب»-.

(٤) «تاريخ الدارمي» (٢٤٣).

بذلك، وكان **سليمان الأعمش**، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد: يفعلون مثل هذا».

قلت: وعبارة الدارمي تفيد أن هذا إنما وقع من الأعمش نادرا، فصار حكمه حكم التدليس النادر.

وقد سبق قول الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وقد وقع فيه[١] جماعة من الأئمة الكبار؛ **لكن يسيرا**، كالأعمش، وسفيان الثوري»[٢].

٢- استعمل الأعمش -مَرَّةً- تدليس الشيوخ.

قال أبو معاوية: عَمَّى علينا الأعمش، قال: ثنا عمرو بن عبد الله -وهو أبو إسحق السبيعي-، عن عوف بن مالك -وهو أبو الأحوص-: قال عبد الله: «إن من حسن إسلام المرء أن يرى الرجل مسلما فيُحَيِّيَه»[٣].

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) أي: تدليس التسوية.

(٢) «جامع التحصيل» (١٠٣).

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٥٩٩٠).

طلحة بن نافع

أبو سفيان الإسكاف -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ع)[١]

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٢].

٢- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الأول من المدلسين: الذين لا يدلسون إلا عن ثقة[٣].

٣- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين، وذكره في المرتبة الثالثة: من توقف فيهم قوم حتى يصرحوا بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقا[٤].

٤- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

٥- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

٦- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

---

(١) روى له البخاري مقرونا بغيره -كما في «التهذيب»-، ولم يُذكر تاريخ وفاته في «التهذيب»، وقد ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» ضمن وفيات (١١١-١٢٠).

(٢) «طبقات المدلسين» (٣٩).

(٣) «المعرفة» (١٠٣).

(٤) «الجامع» (١٠٧، ١١٣).

(٥) «منظومته» (٦٤).

(٦) «المدلسون» (٣١).

(٧) «التبيين» (٣٦).

٧- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وافق العلائي في صنيعه السابق[١].

٨- **السيوطي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم أبو سفيان:**

ذكر الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حديثا رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سفيان طلحة ابن نافع: ثني أبو أيوب، وأنس، وجابر: عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حديثين.

قال أبو حاتم: «لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئا؛ فأما جابر؛ فإن شعبة يقول: «لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث»، وأما أنس؛ فإنه يحتمل، ويقال: إن أبا سفيان أخذ صحيفة جابر عن سليمان اليشكري»[٣].

قلت: وعتبة بن أبي حكيم أحد الضعفاء[٤]، فغلط على أبي سفيان في تصريحه بالسماع من المذكورين.

*** ثانيا: من سمع منهم أبو سفيان، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

العمدة في ذلك على روايته عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وقد سبق نقل أبي حاتم عن شعبة: أن أبا سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وأن الباقي من صحيفة سليمان اليشكري.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وذكر حديث شعبة، عن أبي سفيان طلحة بن نافع،

---

(١) «طبقات المدلسين» (٣٩).

(٢) «أسماء المدلسين» (٢٧).

(٣) «المراسيل» (٣٥٨).

(٤) قال الحافظ في «التقريب» (٤٤٧٢): «صدوق يخطئ كثيرا».

عن ابن عمر: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك». فقال أبي: «لا نعلم روى شعبة عن أبي سفيان غير هذا الحديث، وتعجبنا من لقيه إياه: كيف لقيه؟! لأن طلحة بن نافع كبير، وشعبة يحمل عليه؛ يقول: ما يحدث عن جابر: لم يسمع منه؛ إنما هو من صحيفة سليمان اليشكري»[١].

وقال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر: إنما هو كتاب سليمان اليشكري»[٢].

وقال وكيع: قال شعبة: «أبو سفيان عن جابر: إنما هو كتاب»[٣].

ووافقه على ذلك ابن عيينة -أيضا-، قال: «حديث أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفة»[٤].

وقال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «جالس سليمان اليشكري جابرا، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي، وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير، **وأبو سفيان**، والشعبي: عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة»[٥].

وأما قضية الأربعة الأحاديث؛ فقد ذكرها أيضا أبو خالد الدالاني[٦].

قال الحافظ ابن حجر: «وفي «العلل الكبير» لعلي بن المديني: «أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث»... قلت: لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر، وأظنها التي عناها شيخه علي بن المديني، منها: حديثان في الأشربة -قرنه بأبي صالح-،

---

(١) «العلل» (٥/ ١٨٢).

(٢) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٥)، وقد رواه الحاكم في «المعرفة» (١٠٣)، وعنده زيادة: قال: قلت لعبد الرحمن: «سمعته من شعبة؟» قال: «أو بلغني عنه».

(٣) «تاريخ الدوري» (٢٣٩٧، ٤٤٥٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧٥).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦)، وانظر ما سيأتي -إن شاء الله- في ترجمة قتادة.

(٦) «تاريخ ابن محرز» (٢/ ١٩٣).

وفي الفضائل حديث: «اهتز العرش» -كذلك-، والرابع في تفسير سورة الجمعة -قرنه بسالم بن أبي الجعد-»[١].

إلا أن الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- نفسه قد قال ما يُشعر بأنه لا يرتضي ذلك.

قال البخاري: «وكان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: «أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث»؛ **وما يدريه؟! أَوَلَا يرضى أن ينجو رأسا برأس، حتى يقول مثل هذا؟!**»[٢].

فإن كان الأمر على ما فهمتُ؛ فالسبب في ذلك أن أبا سفيان قد ثبت أنه قال: «كنا نأتي جابرا -وهو مجاور- ستة أشهر»[٣].

فيبعد -والحال هكذا- أن يقتصر سماعه على تلك الأحاديث القليلة، والله أعلم.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية أبي سفيان عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: تدليسه عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مقبول -قطعا-؛ لأن الواسطة بينهما قد عُرف، وهو سليمان بن قيس اليشكري، أحد الثقات، فكان أبو سفيان -بذلك- من الذين يدلسون عن الثقات -كما جزم به الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وقد ورد ما يدل على أن الأحاديث التي أخذها أبو سفيان من كتاب سليمان قد سمعها أبو سفيان -نفسه- من جابر.

قال أبو سفيان: «كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب -يعني عن جابر-»[٤].

ويؤيد هذا: ما سبق من طول ملازمة أبي سفيان لجابر، فلعله اعتمد على صحيفة

---

(١) «التهذيب» (٥/ ٢٧).

(٢) «العلل الكبير» (قسم الرجال/ ٣٨٨).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٧٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٢٩).

(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٧٦)، «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٤١).

سليمان لما خشي من تطرق الخلل إلى الحفظ.

وبكل حال؛ فلو سلمنا أن أبا سفيان لم يسمع ما في تلك الصحيفة، بل لم يسمع من جابر شيئا -أصلا-؛ لكانت روايته عنه مقبولة؛ لما ذكرنا من شأن الواسطة.

والله أعلم بالصواب.

* * *

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: خمسين ومائة، وقيل: بعدها (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- يحيى بن سعيد القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان ابن جريج صدوقا، فإذا قال: «حدثني»؛ فهو سماع، وإذا قال: «أخبرنا» و«أخبرني»؛ فهو قراءة، **وإذا قال: «قال»؛ فهو شبه الريح**»[(١)].

٢- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**إذا قال ابن جريج: «قال فلان» و«أُخبرتُ»؛ جاء بمناكير**، فإذا قال: «أخبرني» و«سمعت»؛ فحسبك به»[(٢)].

وقال: «**بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذه**» يعني قوله: «**أُخبرتُ وحُدِّثتُ عن فلان**»[(٣)].

٣- محمد بن يحيى الذهلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ابن جريج إذا قال: «حدثني» و«سمعت»؛ فهو محتج به**»[(٤)].

٤- أحمد بن صالح المصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ابن جريج إذا أخبر الخبر؛ فهو جيد، وإذا لم يخبر؛ فلا يُعبأ به**»[(٥)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٥١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥) من رواية الأثرم ومحمد بن الفضل العتابي، وهو بنحوه أيضا في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٨) من رواية الميموني.

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٦١٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧٥٨).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٥).

٥- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٦- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[٢].

٧- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يُتجنب تدليسه؛ فإنه وَحِشُ التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل: إبراهيم بن أبي يحيى**[٣]**، وموسى بن عبيدة**[٤]**، وغيرهما**»[٥].

٨- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الرابع من المدلسين: الذين رووا عن مجروحين، ثم غيروا أسماءهم وكناهم؛ حتى لا يُعرفوا[٦].

٩- الخطيب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره تحت أخبار المدلسين [٧].

١٠- الخليلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ابن جريج يدلس في أحاديث**»[٨].

---

(١) «ذكر المدلسين» (١٧).

(٢) «الثقات» (٧/ ٩٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (٢٣٠).

(٣) من مشاهير المتروكين.

(٤) من مشاهير الضعفاء.

(٥) «سؤالات الحاكم» (٢٦٥).

(٦) «المعرفة» (١٠٧).

(٧) «الكفاية» (٣٥٨).

(٨) «الإرشاد» (١/ ٣٥١).

١١ - ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ابن عيينة، وابن جريج، وأبو الزبير: كلهم مدلس**»[(١)].

١٢ - الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس بلفظ «عن» و«قال»**»[(٢)].

١٣ - العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «يكثر من التدليس»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: أصحاب التدليس المحتمل[(٣)].

١٤ - أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٤)].

١٥ - ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس عن الضعفاء ومن لا يعتمد عليه كثيرا»[(٥)].

١٦ - أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٦)].

١٧ - البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٧)].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠٥).

(٢) «السير» (٦/ ٣٣٢)، وانظر «الميزان» (٢/ ٦٥٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٠).

(٣) «جامع التحصيل» (١٠٨، ١١٣).

(٤) «منظومته» (٤٩).

(٥) «فتح الباري» (٧/ ١٢٥).

(٦) «المدلسون» (٤٠).

(٧) «التبيين» (٤٩).

١٨ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس ويرسل**»[١]، **وخالف العلائي فذكره في المرتبة الثالثة: مرتبة المختلف فيهم**[٢].

١٩ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم ابن جريج:**

منهم: عكرمة، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وصفوان بن سليم، وأبو الزناد، وأبو سفيان الإسكاف[٤].

ونذكر هنا بما سبق نقله من إطلاق الأئمة للتدليس على بعض ذلك.

قال الإمام أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم: غير شيء**»[٥].

وقال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئا، ويقال: كان يدلسه، عن ابن أبي سبرة، أو غيره من الضعفاء**»[٦].

*** ثانيا: من سمع منهم ابن جريج، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

١ - قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**الذي سمع ابن جريج من حبيب بن أبي ثابت:**

---

(١) «التقريب» (٤٢٢١).

(٢) «طبقات المدلسين» (١٧).

(٣) «أسماء المدلسين» (٣٦).

(٤) راجع ترجمة ابن جريج من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

(٥) «العلل» (٤/ ٦٦).

(٦) «العلل» (١٢/ ١٧١).

سماع حديثين، وما روى عنه سوى ذلك يظنه بلغه عنه ولم يسمعها: حديث أم سلمة «ما أكذب الغرائب»، وحديث الرُّقَى»[١].

٢- سئل الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن حديث لابن جريج عن الزهري، فقال: «**أخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى**»[٢].

وقال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حديث «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه»: «**ابن جريج إنما سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد، ولم يسمعه من الزهري**»[٣].

قلت: وابن جريج أخذ كتبا عن الزهري واستجازه، فسماعه منه -ثابت بهذا الاعتبار-، وقد أخرج له الشيخان أحاديث عنه، منها ما صرح فيها بقوله «أخبرني» أو «حدثني» -تساهلا منه في إطلاق ذلك على الإجازة ونحوها-.

٣- قال الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير: كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير، فدلس عنه**»[٤].

قلت: ياسين المذكور هو ابن معاذ، أحد المتروكين[٥].

٤- قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ابن جريج يرويه -يعني حديث حمنة-، يقول: «حُدِّثتُ عن ابن عقيل»، **لم يسمعه**، ويقول: «عن محمد بن عبد الله بن عقيل» -قَلَبَ اسمه-[٦]، **يقولون: وافقه النعمان بن راشد، وابن جريج يروي عن النعمان بن راشد، وما**

---

(١) «تاريخ الدوري» (٥٤١).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٤٩١).

(٣) «العلل» (٩/ ١٩٤).

(٤) «المجروحين» (٣/ ١٤٢).

(٥) انظر ترجمته من «الميزان» و«لسانه».

(٦) هو عبد الله بن محمد بن عقيل، أحد المشاهير، مختلف في توثيقه.

أراه إلا سمعه منه[١]، والنعمان بن راشد ليس بقوي في الحديث، تعرف فيه الضعف»[٢].

٥- قال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حرفا في القرآن، قال: سمعت مجاهدا يقرأ**»[٣].

وقال ابن معين أيضا: «**قد روى ابن جريج عن إسحق بن عويمر عن مجاهد، هو هكذا: إسحق بن عويمر**»[٤].

قلت: وإسحق هذا مجهول[٥].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية ابن جريج عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: لا تقبل روايته -أيضا- عمن سمع منهم حتى يصرح بالسماع؛ لما سبق من كلام الأئمة الواضح في ذلك، وقد تبين لنا بالأمثلة تصديق ما ذكروه: أن تدليسه عن المجروحين، وأنه يأتي فيه بمناكير[٦].

---

(١) هذا شاهد للقاعدة المعروفة: أن المدلس لو تابعه رجل عن شيخه فلا عبرة بذلك؛ لاحتمال أن يكون المدلس إنما تلقاه عن ذلك المتابع.

(٢) «العلل» لعبد الله (٥٢٧١).

(٣)«تاريخ الدوري»(٣٤٨، ٥٣٠، ٥٤٣)،ونقل الحافظ في «التهذيب»(٦/ ٧٥٨)نحو ذلك عن البرديجي.

(٤) «تاريخ الدوري» (٥٧١).

(٥) أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣١)، وبَيَّضَا له، ولم يذكرا عنه راويا إلا ابن جريج، وقد وثقه ابن حبان (٦/ ٤٩) على قاعدته المعروفة.

(٦) وقد كثر تدليس ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى خاصة، وكان يعمِّي اسمه، ولعله كان حسن الرأي فيه -كما وقع للشافعي-.

فقال ابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (٦٥٧)-: «حديث: «من مات مريضا؛ مات شهيدا» كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء، يكني عن اسمه، وهو: إبراهيم بن أبي يحيى»، وبنحوه قال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٦٢)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٣١٩)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٠٨).

وقال ابن المديني -كما في «المعرفة» للحاكم (١٠٧)-: «كل ما في كتاب ابن جريج: «أُخبرت عن داود ابن الحصين» و«أُخبرت عن صالح مولى التوأمة»؛ فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى».

=

وعليه؛ فلو ذُكر ابن جريج في المرتبة الرابعة من المدلسين: «**من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين**»؛ هكذا ترجم لها الحافظان: العلائي وابن حجر -رحمهما الله-؛ لكان هذا متجهًا؛ فإن من نظر في كلام الأئمة وجدهم كالمجمعين على رَدِّ عنعنته، وقد تبين لنا أنه يدلس عن الضعفاء والهلكى، ويكثر من ذلك.

ومع ذلك؛ فقد ذكره العلائي ضمن أصحاب التدليس المحتمل، وذكره ابن حجر ضمن المختلف فيهم، وصنيعه أقرب إلى الصواب من صنيع العلائي، فإن العلائي أورد ابن جريج ضمن من احتمل الأئمة تدليسه -بإطلاق-، وليس الأمر كذلك -كما عرفتَ-[1].

=

وقال أيضا -كما في «الكفاية» للخطيب (٣٥٨)-: «لم يسمع من المطلب بن عبد الله بن حَنْطَب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى عنه».

وقال أبو مسعود الرازي -كما في «سؤالات البرذعي» (٢/ ٧٤٣)-: «رأيت عند عبد الرزاق عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم: أحاديث حسانا، فسألته عنها، فقال: «أي شيء تصنع بها؟ هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى». فقال أبومسعود: «كان ابن جريج يدلسها، عن إبراهيم بن أبي يحيى». قال أبومسعود: «فتركتها، ولم أسمعها».

وقال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٥٣٢) في ابن جريج: «ربما حدث عن الضعفاء ودلس أسماءهم، مثل: أبي بَكْر بن أبي سَبْرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما».

وقال حمزة السهمي -كما في «الموضح» للخطيب (١/ ٣٧١)-: «كان ابن جريج يحدث عن إبراهيم ابن أبي يحيى فيدلس اسمه، فيقول: حدثنا أبو الذئب».

ومع هذا المعلوم المشتهر لدى الأئمة؛ فقد قال الحافظ أبو الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٥): «وعندي أن هذا لا يصح على ابن جريج؛ فإنه من أهل الدين والعلم، وإن كان يدلس، فلا ينتهي في التدليس إلى مثل هذا الفعل القبيح، ولو قدرناه حسن الرأي في إبراهيم».

قلت: وابن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ- مُقِرٌّ بأن هذا الفعل إنما يسقط صاحبه إذا علم ضعف الراوي الذي دلسه -كما نص عليه في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٩٣)-، فيقال: لعل ابن جريج كان لا يعلم ضعف ابن أبي يحيى، ولا يُدفع ما ثبت واشتهر لدى الأئمة، وقد تقدم نحو هذا بشأن بقية بن الوليد.

(١) وقريب من صنيع العلائي: قول الزركشي في «نكته» (٢/ ٧٢): «وما سبق عن الدارقطني عن ابن

ومراد الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- وعمدته: تخريج الشيخين لابن جريج؛ ومن نظر في أحاديثه في الصحيحين وجد عامتها مصرحا فيه بالسماع، وأن الشيخين كانا يعتنيان بذلك، بحيث أن أحاديثه المعنعنة قليلة جدا بالقياس إلى ما صرح فيه بالسماع، وهذا المعنعن منه ما هو عن عطاء وابن أبي مليكة، وسيأتي أن روايته عنهما مقبولة بإطلاق، ومنه ما هو في المتابعات والشواهد، بحيث أن ما وقع منه في الأصول قليل جدا، ولعله بالتتبع يوجد له طرق في الصحيح نفسه أو خارجه؛ وقد سبق الكلام على حكم أحاديث المدلسين المخرجة في الصحيح بالعنعنة.

على أن عنعنة ابن جريج تقبل في موضعين:

١ - إذا روى عن عطاء:

قال ابن جريج: «**إذا قلت: «قال عطاء»؛ فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: سمعت**»[(١)].

وأما ما روي عن ابن جريج أنه قال: «قد لزمت عطاء عشرين سنة، **فربما حدثني عنه الرجل بالشيء لم أسمعه منه**».

فإنه لا يصح عن ابن جريج[(٢)]، ولو صح فتدليسه عنه حينئذ قليل نادر؛ لقوله: «ربما حدثني عنه الرجل»، فيأخذ حكم التدليس القليل، ولا يمنع من الاحتجاج بعنعنة ابن جريج عن عطاء.

=

جريج: فيه تشديد» اهـ. كذا قال، وقد أثبتنا -بالدليل- صحة كلام الدارقطني، فلا تشديد.

(١) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٨٥٨، ٨٩٧).

(٢) أورده الذهبي في «السير» (٦/ ٣٣١-٣٣٢) من رواية بكر بن كلثوم السلمي عن ابن جريج، وبكر هذا لم أجد من ترجمه، وقد خالفه عبد الرزاق فيما ذكره من مدة لزوم ابن جريج لعطاء، فأخرج الخطيب (١٠/ ٤٠٢) بسند صحيح إلى عبد الرزاق عن ابن جريج: أنه اختلف إلى عطاء ثماني عشرة سنة، وأيضا: فما ذكره بكر بن كلثوم هذا مخالف للتنصيص الثابت من ابن جريج -نفسه- على أن كل مروياته عن عطاء مسموعة له.

قال الإمام الحميدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**إن كان رجل معروفا بصحبة رجل والسماع منه، مثل: ابن جريج عن عطاء**، أو هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه؛ **فأُدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلا غير مسمى، أو أسقطه؛ تُرك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يُدرَك عليه فيه مثل ما أُدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع**»[(١)].

٢- إذا روى عن ابن أبي مليكة:

قال الإمام يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح**»، **وجعل يحدث بها ويقول: «ثنا ابن جريج: ثني ابن أبي مليكة»، فقال في واحد منها: «عن ابن أبي مليكة»، فقلت: «قل: حدثني»، قال: «كلها صحاح»**[(٢)].

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «الكفاية» (٣٧٤).

(٢) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤١).

عمر بن علي المقدمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: تسعين ومائة، وقيل: بعدها (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- عفان بن مسلم الصفار -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «لم يكونوا ينقمون عليه شيئا غير أنه كان مدلسا، وأما غير ذلك فلا، ولم أكن أقبل منه حتى يقول: حدثنا»(١).

٢- ابن سعد -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس تدليسا شديدا»(٢).

٣- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس»(٣).

٤- ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس»(٤).

٥- أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «لولا تدليسه؛ لحكمنا له -إذا جاء بزيادة-»(٥).

٦- زكريا الساجي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس»(٦).

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٩١).
(٢) «الطبقات» (٧/ ٢٩١)، ويأتي نقل تمامه.
(٣) «العلل» (٣٩٣٤)، ويأتي نقل تمامه.
(٤) «تاريخ الدوري» (٣٩٥٥).
(٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٥)، ويأتي نقل تمامه.
(٦) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٨٧).

٧- **الدارقطني** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[١].

٨- **الذهبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس**»[٢].

٩- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣]، **ولم يصرح بذكره في مراتبهم.**

١٠- **أبو محمود المقدسي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١١- **أبو زرعة العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- **البرهان الحلبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١٣- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس شديدا**»[٧]، **وذكره في المرتبة الرابعة: المتفق على عدم قبول حديثهم حتى يصرحوا بالسماع**[٨].

---

(١) «طبقات المدلسين» (٥١).

(٢) «الكاشف» (٤٠٩٨)، و«الميزان» (٣/ ٢١٤).

(٣) «جامع التحصيل» (١٠٨).

(٤) «منظومته» (٥٩).

(٥) «المدلسون» (٤٦).

(٦) «التبيين» (٥٥).

(٧) «التقريب» (٤٩٥٢).

(٨) «طبقات المدلسين» (٥١).

١٤ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم المقدمي:**

لم أقف على شيء في ذلك.

*** ثانيا: من سمع منهم المقدمي، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

لم أقف على شيء في ذلك سوى ما تقدم ذكره عن الأئمة، وإليك نقلَ بعض كلامهم السابق بتمامه؛ للحاجة إليه هنا.

قال ابن سعد: «**كان يدلس تدليسا شديدا، وكان يقول: «سمعت» و«حدثنا»، ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عروة، الأعمش»**»[٢].

وقال أحمد: «**كان يدلس، سمعته يقول: «حجاج، وسمعته»، يعنى: حديثا آخر! كذا كان يدلس**»[٣].

قلت: أي: كان يريد بكلمة «سمعته» حديثا آخر، غير الذي رواه عن حجاج، فيتوهم السامع أنه سمع ذلك الحديث عن حجاج!

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد قال: «**ما أعياني أحد في التدليس ما أعياني عمر بن علي المقدمي، يقول لي: «اكتب: حدثنا»**»[٤].

قلت: أي: اكتب كلمة «حدثنا»، يريد الكلمة نفسها، لا يريد أن الرجل الذي سيذكره بعدها قد سمع منه ذلك الحديث!

---

(١) «أسماء المدلسين» (٤٠).

(٢) «الطبقات» (٧/ ٢٩١).

(٣) «العلل» (٣٩٣٤).

(٤) «سؤالات الآجري» (١٠٢٠).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عمر بن علي، عن أشعث بن سوار، عن بكير بن الأخنس، عن حنش بن المعتمر، عن وابصة بن معبد، عن النبي -ﷺ-: «أنه صلى خلف الصف وحده». قال أبي: «رواه بعض الكوفيين، عن أشعث، عن بكير، عن وابصة، عن النبي -ﷺ-». قال أبي: «أما عمر فمحله الصدق، **ولولا تدليسه؛ لحكمنا؛ إذ جاء بالزيادة؛ غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة**»[(١)].

قلت: هذا هو المراد من كلام الأئمة، وقد سمع المقدمي من جميع المذكورين؛ لأنه أوهم السماع عنهم في تلك الأحاديث المعينة باستعمال الصيغة الصريحة في التحديث، ولا يكون ذلك إلا عمن ثبت سماعه منه.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

الأمر كما جزم الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: أن المقدمي يتوقف في حديثه حتى يصرح بالسماع؛ لما تقدم صريحا من كلام الأئمة.

وأما قول الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قد احتمل أهل الصحاح تدليسه، ورضوا به»[(٢)].

فأما الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فإنه لم يعرف المقدمي بالتدليس -أصلا-.

قال الترمذي: «فحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؟»[(٣)]، فقال[(٤)]: «إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي، ومسلم ذاهب الحديث». فقلت له: «قد رواه عمر بن علي، عن هشام بن عروة»، فلم يعرفه من حديث عمر بن علي، قلت له: «ترى أن عمر بن علي

---

(١) «العلل» (٢/ ٤٠٧).

(٢) «السير» (٨/ ٥١٤).

(٣) يعني: «الخراج بالضمان»، وهو الذي تقدم ذكره في الباب الأول في الكلام على تدليس جرير بن عبدالحميد.

(٤) أي: البخاري.

دلس فيه؟»، فقال محمد: «**لا أعرف أن عمر بن علي يدلس**»[١].

ومع ذلك؛ فقد قال الحافظ ابن حجر: «ولم أر له في الصحيح إلا ما توبع عليه»[٢].

وأما الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فلم يخرج للمقدمي إلا حديثين:

أحدهما: أثر مقطوع في مقدمة الصحيح[٣].

والثاني: حديثه عن هشام بن عروة في المتابعات[٤].

فلم يبق مجال في التوقف في عنعنة المقدمي.

وأما ما سبق في كلام الأئمة من وصفه بتدليس السكوت -أو: القطع-؛ فالظاهر أنه لم يقع إلا في مواقف معينة؛ إذ لو كَثُرَ عنه؛ لأدى إلى التوقف في حديثه -وإن صرح بالسماع-، وهذا -في الحقيقة- طَرْحٌ لحديثه، ولم يصرح بذلك أحد من الأئمة، بل هم مصرحون بتوثيق الرجل -مع حكايتهم لهذا التدليس عنه-.

وهذا أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ- يقول: «لولا تدليسه؛ لحكمنا لزيادته»، ومعلوم أن قبول زيادة الراوي قدر زائد على مجرد الاحتجاج به، ولو كان يتوقف في حديث المقدمي -وإن صرح بالسماع-؛ لما قال أبو حاتم ما قال.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «العلل الكبير» (٣٣٨).

(٢) «هدى الساري» (٤٣١).

(٣) قول إياس بن معاوية: «إياك والشناعة في الحديث».

(٤) في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- في قبض العلم (٢٦٧٣).

عمرو بن عبد الله الهمْداني

أبو إسحق السبيعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كفيتُكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحق، وقتادة**»(١).

وقال -بشأن أبي إسحق-: «**كان أبو إسحق إذا أخبرني عن رجل؛ قلت له: «هذا أكبر منك؟»، فإن قال: «نعم»؛ علمتُ أنه لُقِيٌّ، وإن قال: «أنا أكبر منه»؛ تركتُه**»(٢).

٢- الجوزجاني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال في قوم -ذكر أبا إسحق فيهم-: «احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، **ووقفوا عند ما أرسلوا**؛ لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة»(٣).

٣- يعقوب بن سفيان الفسوي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث، هو والأعمش؛ **إلا أنهما -وسفيان- يدلسون**»(٤).

وقال في موضع آخر: «**وحديث سفيان وأبي إسحق والأعمش -ما لم يُعلم أنه مدلس- يقوم مقام الحجة**»(٥).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٠٠).

(٣) «أحوال الرجال» (٨٠).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧).

٤- خلف بن سالم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس، فأكثر من عجائبه[١].

٥- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

٦- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»[٣].

٧- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ربما دلس**»[٤].

٨- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثاني والرابع والخامس من المدلسين[٥].

٩- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان ممن يدلس كثيرا**»[٦].

١٠- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[٧]، **وذكره في المدلسين**[٨].

---

(١) «المعرفة» للحاكم (١٠٨).

(٢) «ذكر المدلسين» (٩).

(٣) «الثقات» (٥/ ١٧٧).

(٤) «التتبع» (٣٦٣).

(٥) «المعرفة» (١٠٥، ١٠٨).

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٠١).

(٧) «السير» (٥/ ٣٩٨).

(٨) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

١١- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مشهور بالتدليس»، وذكره ضمن المرتبة الثالثة من المدلسين: الذين توقف فيهم جماعة حتى يصرحوا بالسماع، وقبلهم جماعة مطلقا[١].

١٢- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

١٣- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

١٤- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١٥- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وافق العلائي في صنيعه السابق[٥].

١٦- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم أبو إسحق:**

منهم: علي بن أبي طالب، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وعلقمة النخعي؛ وقد

---

(١) «جامع التحصيل» (١٠٨، ١١٣).

(٢) «منظومته» (٥٨).

(٣) «المدلسون» (٤٧).

(٤) «التبيين» (٥٤).

(٥) «طبقات المدلسين» (٢٥).

(٦) «أسماء المدلسين» (٤١).

رآهم، ولم يسمع منهم شيئا[١].

*** ثانيا: من سمع منهم أبو إسحق، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

الشواهد الصريحة:

١ - روى أبو إسحق حديثا عن البراء بن عازب في نزول تحريم الخمر، فقال شعبة: «**سمعتَه منه؟**» **قال:** «**لا**»[٢].

وروى حديثا آخر عن البراء: أن النبي -ﷺ- مر بناس من الأنصار وهم جالسون في الطريق.

قال ابن المديني: «**لم يسمعه أبو إسحاق من البراء**»[٣].

٢ - روى أبو إسحق عن أبي عبد الرحمن السلمي: «أن عليا كان يصلي بعد الجمعة سِتًّا»، فقال شعبة: «**سمعتَه من أبي عبد الرحمن؟**»، **قال:** «**ما أدري سمعتُه منه أم لا، ولكن حدثنيه عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن**»[٤].

قلت: وسماع أبي إسحق من أبي عبد الرحمن السلمي ثابت[٥].

---

(١) راجع ترجمة أبي إسحق من «المراسيل» و«جامع التحصيل».
وأما ما رواه الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٦٢٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٧)، وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٩٣٠، ١٩٥٦، ٢٤٨٠)، عن أبي إسحق: أنه جالس ابن عمر ورافع بن خديج؛ فهذا من رواية زهير بن معاوية عنه، وقد سمع من أبي إسحق بعد تغيُّره.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٢٢).

(٣) «جامع التحصيل» (٢٤٥).

(٤) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧).

(٥) نقل العلائي في «جامع التحصيل» (٢٤٥) عن الدارقطني: «لا نعلم أبا إسحق سمع من أبي عبدالرحمن السلمي».
ثم عقب عليه العلائي بأن البخاري أخرج من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان: حديث «لا يحل دم امرئ مسلم».
قال العلائي: «وذلك مما يدل على سماعه منه؛ لما تقدم من قاعدته [يعني: البخاري]، وليس في الذي ذكره الدارقطني ما يقتضي عدم سماعه منه مطلقا» اهـ.
=

الشواهد المحتاجة إلى بحث:

قال شعبة: «**لم يسمع أبو إسحق من أبي وائل إلا حديثين**»[١].

قلت: فإن حدث عنه بما سواهما؛ التحق بما سبق.

هذا هو ما وقفت عليه في هذا النوع[٢].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا:** لا تقبل رواية أبي إسحق عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا:** الأرجح عدم قبول روايته عمن سمع منهم حتى يصرح بالسماع؛ لما سبق

=

قلت: هذا الحديث الذي ذكره العلائي لم يخرجه البخاري من رواية أبي إسحق عن أبي عبد الرحمن، وإنما بيَّن المزي في «الأطراف» في «مسند عثمان» (٧/ ٢٥٩) أن البخاري أخرج هذه الرواية في «كتاب الوصايا»: «باب: إذا وقف أرضا أو بئرا، واشترط لنفسه مثل دِلاء المسلمين»، ثم قال: وقال عبدان: ني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحق، به.

ويدل أيضا على ثبوت السماع لأبي إسحق من أبي عبد الرحمن: نفس قوله السابق لشعبة: «لا أدري سمعته منه أم لا»، فإن هذا القول لا يستقيم لو لم يكن أبو إسحق قد سمع من أبي عبد الرحمن.

(١) «حلية الأولياء» (٧/ ١٥٢)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٠٠).

(٢) وقد وقفتُ على أحاديث أخرى رواها أبو إسحق بدون سماع: عن عبد الله بن عطاء وعن علي بن ربيعة -كما في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧، ١٦٨)-، وعن الحارث بن الأزمع -كما في «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٠٠)-؛ إلا أنني لا أتحقق سماع أبي إسحق من هؤلاء المذكورين، وعبد الله بن عطاء أصغر من أبي إسحق، والحارث بن الأزمع هو الذي ذكر شعبة بشأنه قوله السابق في تحديث أبي إسحق عمن هو أكبر منه أو أصغر؛ فالظاهر أنه لم يلقهما أصلا -كما يفيده قول شعبة المذكور-.

وأما ما ذكره الحاكم في «المعرفة» (١٠٩) عن ابن المديني وعن الشاذكوني من تدليس أبي إسحق عن عبدالرحمن بن الأسود في حديث ابن مسعود في الاستجمار بثلاثة أحجار؛ فقد بيَّن الحافظ في «هدى الساري» (٣٤٩) أنه قد سمع هذا الحديث من عبد الرحمن.

وأما رواية أبي إسحق عن الحارث الأعور؛ فإنه لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث -كما قال شعبة، وأبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» (٣١)-؛ لكن صرح العجلي بأن بقية أحاديثه عنه إنما هي كتاب أخذه، فلا أدري هل المراد أنه أخذ الكتاب من الحارث نفسه أو من غيره، فإنه -على الأول- تدخل روايته عنه في باب التحديث من الصحف والكتب، وعلى الثاني تدخل في التدليس.

من دلالة قول شعبة والمغيرة بن مقسم.

إلا أن عنعنته تقبل في أحوال:

١- **إذا روى عنه شعبة**؛ لما سبق في ترجمة الأعمش.

٢- **إذا روى يحيى بن سعيد القطان عن زهير بن معاوية عن أبي إسحق**؛ لأن يحيى لا يأخذ عن زهير إلا ما كان مسموعا لأبي إسحق[١]؛ مع التنبيه على أن زهيرا إنما روى عن أبي إسحق بعد تغيُّره.

٣- **إذا روى يونس بن أبي إسحق عن من روى عنه أبوه**؛ فإنه مما سمعه يونس مع أبيه ممن روى عنه[٢].

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) نقله الحافظ في «هدى الساري» (٣٤٩) عن أبي بكر الإسماعيلي، وعلق عليه قائلا: «وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى، والله أعلم».

(٢) قاله ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٥٢) نقلا عن بعض أهل العلم -من غير تسمية-.

قتادة بن دِعامة السدوسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: بضع عشرة ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كفيتُكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحق، وقتادة**»(١).

وقال: «**كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: سمعت، وحدثنا؛ تحفَّظتُه، وإذا قال: حدَّث فلان؛ تركته**»(٢).

٢- ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «شعبة أعلم الناس بحديث قتادة، ما سمع، وما لم يسمع»(٣).

٣- أبو حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال له ابنه عبد الرحمن: «قتادة عن معاذة أحبُّ إليك، أو أيوب عن معاذة؟»، فقال: «**قتادة، إذا ذكر الخبر**»(٤)؛ يعني: إذا صرح بالسماع(٥).

٤- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المدلسين(٦).

٥- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»(٧).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٩-١٧٠).

(٣) «المعرفة» للحاكم (١٠٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٥).

(٥) هكذا فسره الحافظ في «التهذيب» (٨/ ٣٥٥).

(٦) «ذكر المدلسين» (٢).

(٧) «الثقات» (٥/ ٣٢٢)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٥٤).

٦- **الدارقطني** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وقتادة وإن كان ثقة؛ **فإنه يدلس**»[١].

٧- **الحاكم** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الأول والخامس من المدلسين: الذين لا يدلسون إلا عن ثقة، والذين يحدثون عمن لم يلقوهم[٢].

٨- **ابن عبد البر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «قتادة إذا لم يقل: «سمعت»، وخولف في نقله؛ فلا تقوم به حجة؛ **لأنه يدلس كثيرا عمن لم يسمع منه**، وربما كان بينهما غير ثقة» اهـ[٣].

٩ - **الخليلي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ربما دلس**»[٤].

١٠- **الذهبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**حافظ ثقة ثبت؛ لكنه مدلس**»[٥]، **وذكره في المدلسين**[٦].

١١- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المرتبة الثالثة من المدلسين: الذين توقف فيهم جماعة حتى يصرحوا بالسماع، وقبلهم جماعة مطلقا[٧].

---

(١) «التتبع» (٣٧٠).

(٢) «المعرفة» (١٠٣، ١١٠)، وانظر «الإكليل» (٧١).

(٣) «التمهيد» (٣/ ٣٠٧).

(٤) نقله عنه الحافظ في «هدى الساري» (٥١٢).

(٥) «الميزان» (٣/ ٣٨٥)، وانظر «السير» (٥/ ٢٧٧).

(٦) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

(٧) «جامع التحصيل» (١٠٨، ١١٣).

١١- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

١٢- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان مدلسا»[٢].

١٣- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

١٤- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١٥- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وافق العلائي في صنيعه السابق[٥].

١٦- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم قتادة:**

قد أكثر قتادة من ذلك، حتى قال الإمام أبو داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «حدث قتادة عن ثلاثين رجلا لم يسمع منهم»[٧].

---

(١) «منظومته» (٤٣).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٧).

(٣) «المدلسون» (٤٩).

(٤) «التبيين» (٥٧).

(٥) «طبقات المدلسين» (٢٦).

(٦) «أسماء المدلسين» (٤٤).

(٧) «مسائل الآجري» (١٣٨١).

ومنهم: حميد بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، والشعبي، وطاوس، ومجاهد؛ وقد لقي بعضهم، ولم يسمع منهم شيئا[١].

ونذكِّر هنا بقول الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في إطلاق التدليس على هذه الصورة.

قال: «لم يرفعه عن الشعبي غير قتادة، **مدلس**، لعله بلغه عنه»[٢].

*** ثانيا: من سمع منهم قتادة، وحدث عنهم بغير سماع:**

الشواهد الصريحة:

١- قول أبي حاتم الرازي السابق يدل على أن قتادة يحدث عن معاذة بغير سماع، وسماعه منها ثابت[٣].

٢- قال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وقتادة وإن كان ثقة، وزيادة الثقة مقبولة عندنا؛ **فإنه يدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم**[٤]**، فاشتبه أن يكون بلغه فرواه عنه**»[٥].

٣- قال الإمام الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**قتادة مشهور بالتدليس عن أنس، وعن الحسن**»[٦].

٤- قال الإمام شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «نَصَصْتُ على قتادة سبعين حديثا، كلها يقول: سمعت من أنس؛ إلا أربعة»[٧].

---

(١) راجع ترجمة قتادة من «المراسيل» و«جامع التحصيل».

(٢) «التتبع» (٢٦٣).

(٣) أخرج له الشيخان عنها -مصرِّحًا بالسماع منها-، راجع «صحيح البخاري» (٣٢١)، و«صحيح مسلم» (٧١٩).

وقد نفى سماعَ قتادة من معاذة: يحيى القطان -كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٦٣٦)، «والعلل» لعبدالله بن أحمد (٤٩٩٠)-، وأحمد بن حنبل -كما في «العلل» للمروذي (٣٥٠)-.

والصحيح ما قدَّمناه من إثبات السماع.

(٤) هو ابن أبي الجعد.

(٥) «التتبع» (٣٧٠).

(٦) «الإكليل» (٧١).

(٧) مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠).

وسئل الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «من الذي قال: تجوَّزتُ عن أربعة أحاديث لقتادة؟»، قال: «شعبة، أحدها: «أقيموا صفوفكم»[١].

الشواهد المحتاجة إلى بحث:

قال الإمام شعبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء»، عدَّها يحيى القطان: قول عليٍّ: «القضاة ثلاثة»، وحديث يونس بن مَتَّى، وحديث: «لا صلاة بعد العصر»[٢].

قلت: فإن حدث عنه بما سوى هذه الأحاديث؛ التحق بما سبق.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا:** لا تقبل رواية قتادة عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا:** الأرجح عدم قبول روايته عمن سمع منهم حتى يصرح بالسماع؛ لما سبق من دلالة قول شعبة.

وتقبل عنعنة قتادة في حالات:

١ - إذا روى عنه شعبة؛ لما سبق في ترجمة الأعمش.

وقد سبق قول ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**شعبة أعلم الناس بحديث قتادة، ما سمع، وما لم يسمع**»[٣].

٢ - إذا روى عن جابر؛ فإنه وإن لم يسمع منه، إلا أنه أخذ من صحيفة سليمان بن قيس اليشكري عنه.

قال الإمام سليمان بن حرب -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان سليمان اليشكري جاور بمكة سنة، جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديما، وبقيت الصحيفة عند أمه،

---

(١) «مسائل أبي داود» (٥٣٨).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (٦٢٨)، وقد زاد بعض العلماء أحاديث أخرى، انظر ترجمة قتادة من «التهذيب» (٨/ ٦٣٧).

(٣) «المعرفة» للحاكم (١٠٣).

فطلب أهل البصرة إليها أن تعيرهم فلم تفعل. فقالوا: «فأمكنينا منها حتى نقرأها»، فقالت: «أما هذا؛ فنعم»، قال: **فحضر قتادة وغيره، فقرءوه**، فهو هذا الذي يقول أصحابنا: «حدث سليمان اليشكري»، أو نحو هذا من الكلام»[(١)].

وقال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «سليمان اليشكري شيخ قديم، قُتل في فتنة ابن الزبير»، قيل له: «من روى عنه؟»، قال: «قتادة، وما سمع منه شيئا، وأبو بشر روى عنه أحاديث، وما أرى سمع منه شيئا»، ثم قال: «**قدموا بصحيفة سليمان اليشكري البصرة، فحفظها قتادة**»[(٢)].

وقال الإمام ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لم يسمع قتادة من سليمان اليشكري شيئا، وما روى عنه: من صحيفة، قرأها عليه من سمعها من سليمان اليشكري»[(٣)].

وقال الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «روى قتادة، وأبو بشر، والجعد أبو عثمان: عن كتاب سليمان بن قيس»[(٤)].

وقال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «جالس سليمان اليشكري جابرا، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي، وبقيت الصحيفة عند امرأته[(٥)]، فروى أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي: عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، **وكذلك قتادة**»[(٦)].

٣- إذا روى عن أبي قلابة؛ فإنه أخذ عن كتبه، ولم يسمع منه شيئا، ويقال: بل سمع منه أحرفا.

قال الإمام ابن معين-رَحِمَهُ اللَّهُ-:«لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير...ولا من أبي قلابة،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٧٩)، وانظره من كلام الفسوي -نفسه- (٢/ ٦٦١).
(٢) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٢٠٧).
(٣) «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (٢٣٨).
(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٣١).
(٥) تقدم في كلام سليمان بن حرب: «عند أمه»، ويحتمل بقاء الصحيفة عند كليهما: أمه، وامرأته.
(٦) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦).

إنما حدث عن صحيفة أبي قلابة»[١].

وقال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قتادة يقال: لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفا؛ فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة»[٢].

قال أبو حازم -غفر الله له-:

هذا؛ وقد ذهب بعض المعاصرين -وهو عمرو عبد المنعم سليم[٣]- إلى نفي التدليس عن قتادة -جملة-، وأن الذي يثبت في حقه إنما هو الإرسال -فقط-؛ مخالفا بذلك ما تواطأ عليه أهل العلم من وصف قتادة بالتدليس.

واعلم أن هذا المعترض يذهب إلى اختصاص التدليس بثبوت اللقاء، مع أنه من رءوس القائلين بالتفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين[٤]!! وهذا لا ينفعه في مقامنا هذا؛ لأن أهل العلم متواطئين على وصف قتادة بالتدليس، ومنهم من يشترط اللقاء في التدليس -كالحافظ ابن حجر-؛ إلا أنني قدَّمتُ لك ذكر ذلك عن المعترض؛ حتى تفهم كلامه في ضوئه، وحتى تتبين شذوذه عن أهل العلم.

ونذكر -فيما يلي- كلامه بشأن قتادة -رَحِمَهُ اللَّهُ-، مع الرد عليه:

* **أولا**: ذكر المعترض قول شعبة السابق: «كفيتكم تدليس ثلاثة...»، وحمله على الإرسال -أي: رواية قتادة عمن لم يسمع منه فقط[٥]-، مستدلا بأمرين:

١ - قول شعبة: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا؛ كتبتُ، وإذا قال: حُدِّثتُ؛

---

(١) «تاريخ الدوري» (٣٣٥٤).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٤٣٤).

(٣) في كتابه: «الأجوبة الوافرة عن الأسئلة الوافدة».

(٤) هكذا قرره في كتابه المذكور (١٩ وما بعدها)، وأتى في ذلك بمغالطات عديدة، وسوء فهم لبعض كلام الأئمة السابق الصريح في إطلاق التدليس عند انتفاء السماع، والمقام لا يسمح بمناقشته في ذلك.

(٥) «الأجوبة» (٢٨).

لم أكتبه»[١].

قال المعترض: «وحُدِّثْتُ مختصة بالإرسال، لا التدليس» اهـ.

٢- ما روي عن شعبة أنه قال: «كان أبو هريرة يدلس»، فهذا محمول على الإرسال.

قلت: الجواب من وجوه:

١- أما حمل «التدليس» الوارد في كلام شعبة على رواية الثلاثة عمن لم يسمعوا منهم فقط؛ فهذا خطأ ظاهر؛ لما سبق بيانه من أن هؤلاء الثلاثة قد وقعت منهم الصورتان جميعا، وها نحن أثبتنا ذلك بشأن قتادة، ونقلنا كلام الدارقطني في إطلاق لفظ التدليس على روايته عمن لم يلقه، وسبق مثل ذلك بشأن الأعمش وأبي إسحق، ومسلك شعبة العملي مع الثلاثة يؤكد ذلك، فقد رأيناه يتتبع مسموعاتهم ممن لقوهم وممن لم يلقوهم، ورأيناه -بشأن قتادة- يتتبع مسموعاته من أنس ومن أبي العالية، وقد لقيهما وسمع منهما؛ فالعجب من المعترض: أين كان من ذلك؟!

٢- وأما قول المعترض إن «حُدِّثْتُ» مختصة بالإرسال دون التدليس؛ فمراده أنها مختصة بمن لم يسمع منهم الراوي؛ وهذا كلام غريب، لا أعرف من صرح به من أهل العلم؛ بل هو خلاف المعلوم بالضرورة من استعمال هذه الصيغة فيمن سمع منهم الراوي.

فهذا ابن جريج يقول: «حُدِّثْتُ عن الزهري»[٢]، وسبق قوله: «حُدِّثْتُ عن ابن عقيل»؛ وهذا الأعمش يقول: «حُدِّثْتُ عن أبي صالح»[٣]، ومنصور يقول: «حُدِّثْتُ عن الشعبي»[٤]، وابن المبارك يقول: «حُدِّثْتُ عن الأوزاعي»[٥]؛ ولا نَتَعَنَّى مزيدا من التتبع

(١) مقدمة «الكامل في الضعفاء» (١/ ٨١).

(٢) «مسند أحمد» (٣٢٤٢).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٠٦).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٣٣٤).

(٥) «الزهد» (٩٣٦).

في أمر هو من الواضحات!!

٣- وأما قول شعبة: «كان أبو هريرة يدلس»؛ فهو حجة على المعترض؛ لأن أبا هريرة -رضي الله عنه- قد لقي النبي -صلى الله عليه وسلم- وسمع منه، وحدث عنه بأحاديث لم يسمعها منه، وهذه هي صورة التدليس -عند المعترض-[(١)]!!

* **ثانيا**: ذكر المعترض قول شعبة السابق: «كنت أتفطن إلى فم قتادة...»، وعلق عليه قائلا:

«هذا الخبر حجة على المخالف؛ فإنه كان يتتبع ما لم يسمعه قتادة ممن روى عنهم ولم يدركهم، وليس ما رواه عن شيوخه الذين صاحبهم وسمع منهم ما لم يسمعه منهم» اهـ[(٢)].

ثم أيَّد ذلك برواية أخرى للقول السابق عن شعبة: «فإذا حدث بما قد يسمع؛ قال: حَدَّث سليمان بن يسار، وحَدَّث أبو قلابة»[(٣)]، من جهة أن قتادة لم يسمع من سليمان ولا من أبي قلابة.

قلت: والجواب كما تقدم: أن شعبة كان يتتبع الصورتين جميعا، وتذكَّر شأنه في رواية قتادة عن أنس وعن أبي العالية؛ فالعجب من المعترض: كيف غفل عن ذلك حتى قال ما قال؟!

---

(١) واعلم أن العلماء متفقون على نفي التدليس عن الصحابة -رضي الله عنهم-.
أما على القول الراجح في حقيقة التدليس -أنه الإيهام-؛ فالصحابة لم يتحقق منهم ذلك لأمور متعددة؛ راجع لبيان ذلك: «السنن الأبين» (٦٣)، و«الأنوار الكاشفة» (١٥٩).
وأما على قول من يعتبر اللقاء في التدليس؛ فالصحابة لا يُطلق عليهم ذلك على سبيل التأدب؛ راجع لذلك: «نكت الزركشي» (٢/ ٦١٥)، و«نكت ابن حجر» (٢/ ٦٤٢).
وقد بيَّن العلامة المعلمي -رحمه الله- في بحثه المحال عليه في «الأنوار»: أن قول شعبة المذكور لا يثبت عنه -أصلا-؛ فاعرف ذلك.

(٢) «الأجوبة» (٢٨).

(٣) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٥٠٦٨).

* **ثالثا**: قال المعترض: «لم أقف على أحد من المتقدمين -كأحمد، أو ابن معين، أو أبي حاتم، أو أبي زرعة، أو البخاري، أو مسلم- أنه وصف قتادة بالتدليس -بالمعنى الاصطلاحي للتدليس-، مع أنه إمام حافظ، عليه مدار إسناد أهل البصرة، فلو كان مدلسا؛ لما أحجموا عن الكلام فيه، فالهمم متوافرة لذلك؛ وكذلك فأصحاب الصحاح لم يتجنبوا رواياته المعنعنة، بل احتجوا بجملة منها» اهـ[1].

قلت: الجواب من وجوه:

١- كلامه هذا مبني على تصوره لحقيقة التدليس، وأنه لا بد فيه من ثبوت اللقاء، وهو قد وقف -بالضرورة- على كلام من سميناه من المتقدمين؛ إلا أنه حمله على رواية الراوي عمن لم يسمع منه، فمراده إذن: لم يصف قتادة بالتدليس أحد ممن يشترط اللقاء في ثبوت التدليس.

وهذا خطأ مبني على خطأ، وقد تقدم كلام أبي حاتم الرازي، والدارقطني، والحاكم؛ في احتياجهم لتصريح قتادة بالسماع عمن ثبت سماعه منه[2]، وقد صرح الدارقطني والحاكم في ذلك بلفظ «التدليس»؛ وهؤلاء من المتقدمين -بلا شك-!!

٢- وأما تخريج أصحاب الصحاح لعنعنة قتادة؛ فهذا أمر قد سبق الكلام عليه، وغايته أن يدل على أن تدليس قتادة من النوع المحتمل، لا على نفي وصف التدليس عنه -جملة-؛ وهذا كالتخريج لبعض الضعفاء والمختلطين في الصحيح، فإن هذا يكون للمسوِّغات المعروفة -لدى أهل هذا العلم-، ولا يعني رفع وصف الضعف أو الاختلاط عن هؤلاء الرواة، ولا قبول أحاديثهم بإطلاق -خارج الصحيح-.

٣- قد ثبت أن الشيخين كانا يعتنيان -أحيانا- بذكر تصريح قتادة بالسماع،

---

(١) «الأجوبة» (٢٩).

(٢) مع التنبيه على أن أبا حاتم قد يكون ممن ينفي سماع قتادة من معاذة.

فيخرجان حديثه -أولا- من طريق معين بالعنعنة، ثم يُتبعانه بطريق آخر فيه تصريحه بالسماع[١]؛ ومعلوم دلالة هذا على مراعاة وصف التدليس في حق قتادة، ولو كان الأمر كما قال المعترض؛ لما فعل الشيخان ذلك.

وقد صرح المعترض -نفسه- بأن البخاري كثيرا ما يتحرز من عنعنات المدلسين[٢].

* **رابعا**: قال المعترض[٣]: إن تدليس قتادة -على التسليم بثبوته- من النوع القليل المحتمل؛ لقول الخليلي السابق: «ربما دلس»[٤]، كما أن قتادة لا يدلس إلا عن ثقة -كما سبق تصريح الحاكم بذلك-.

قلت: الجواب من وجهين:

١- أما كون تدليس قتادة من النوع المحتمل؛ فهذا أمر يقبل الاجتهاد والنظر، وقد سبق في صنيع العلائي وابن حجر أنهما عَدَّا قتادة من الذين اختلف أهل العلم في عنعنتهم، فمنهم من قَبِلها مطلقا، ومنهم من توقف فيها حتى يثبت التصريح بالسماع.

والمسلك الثاني هو مسلك عامة من وصف قتادة بالتدليس -كما تقدم كلامهم-، ومنه: مسلك شعبة، فإنه صرح أنه كفانا تدليس قتادة، ورأينا كيف كان يتفطن له، فالظاهر أن هذا لا يحدث مع من هو مُقِلٌّ من التدليس، والله أعلم.

٢- وأما قول الحاكم إن قتادة لا يدلس إلا عن ثقة؛ فهذا شيء تفرد به الحاكم، ومعلوم ما عنده من التساهل، ولازمه أن قتادة لا يحدث إلا عن ثقة، ولم أَرَ من صرح

(١) هذا أمر يطول تتبعه، وانظر -مثلا-: «صحيح البخاري» الأحاديث (٤٤، ٢٩١، ٥٨١، ٢٣٢٠، ٥٠٦٨)، و«صحيح مسلم» الأحاديث (١٦٤، ٤٨٧، ٥٥٢، ١٣٩٣).

(٢) «الأجوبة» (١٦-١٧).

(٣) «الأجوبة» (٢٩).

(٤) عزا المعترض هذا القول للحافظ ابن حجر في «هدى الساري» -مقدمة «فتح الباري»-، ومن ثَمَّ نقم عليه إيراده لقتادة في طبقة المكثرين من التدليس؛ والواقع أن القول المذكور إنما نقله الحافظ عن الخليلي -كما تقدم-.

بهذا ممن هم أَمْكَنُ من الحاكم في هذا العلم.

وإنما قُبل ذلك من الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حق طلحة بن نافع لما أتى به من الحجة -كما تقدم-، وأما قتادة فلم يأت الحاكم إلا بقول ابن المديني السابق: «شعبة أعلم الناس بحديث قتادة...»، وواضحٌ أنه ليس في هذا أن قتادة لا يدلس إلا عن ثقة، ولو كان الأمر كذلك؛ لما فعل شعبة معه ما فعل[1].

هذا آخر مناقشة المعترض، وقد تبين منها ثبوت وصف التدليس لقتادة.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) وقد عمَّم الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ- دعواه هذه في عموم التابعين، فتعقبه في ذلك العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، انظر «جامع التحصيل» (١٠٢).

مبارك بن فضالة البصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ست وستين ومائة -على الصحيح- (خت د ت ق)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- يحيى القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «لم أقبل من مبارك شيئا، إلا شيئا يقول فيه: «حدثنا»[١].

٢- ابن مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**مبارك بن فضالة يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: «سمعت الحسن»**[٢].

٣- أبو الوليد الطيالسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «كان الربيع يدلس، **وكان المبارك أشد تدليسا منه»**[٣].

٤- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان المبارك يدلس»**[٤].

٥- أبو زرعة الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**يدلس كثيرا، فإذا قال «حدثنا» فهو ثقة»**[٥].

٦- أبو داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

قال: «**كان مبارك بن فضالة شديد التدليس، إذا قال: «ثنا» فهو ثبت»**[٦].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢١٤).

(٢) «الجعديات» (٣٢٧١).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٥٢).

(٤) «العلل» (١٤٨٠)، وفي «سؤالات أبي داود» (٤٦٣): «مبارك كان يدلس عن الحسن».

(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩).

(٦) «سؤالات الآجري» (٧٤٤).

٧- عثمان الدارمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «المبارك ربما دلس»[١].

٨- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٢].

٩- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان كثير التدليس»[٣].

١٠- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤]، ولم يصرح بذكره في مراتبهم.

١١- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «يدلس»[٦].

١٣- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

١٤- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «تاريخه» (٣٣٤).

(٢) «طبقات المدلسين» (٤٣).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٠٠).

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٨).

(٥) «منظومته» (٥٨).

(٦) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٠٦).

(٧) «المدلسون» (٥٠).

(٨) «التبيين» (٥٨).

١٥- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس ويسوِّي**»[١]، **وذكره في المرتبة الثالثة: المختلف فيهم**[٢].

١٦- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم المبارك:**

قال الإمام أبو حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «جماعة بالبصرة قد رووا عن أنس ولم يسمعوا منه، منهم: مبارك بن فضالة»[٤].

*** ثانيا: من سمع منهم المبارك، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

المعروف من ذلك: شأنه مع الحسن البصري -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وهو أشهر شيوخه، وقد أطال المبارك مجالسته.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «مبارك وهشام جالسا الحسن عشر سنين»[٥].

وقال مبارك -نفسه-: «جالست الحسن ثلاث عشرة سنة، يقرأ القرآن من أوله إلى آخره، يفسره على الإثبات»[٦].

وقد تقدمت عبارات الأئمة في وصفه بالتدليس عن الحسن.

وهذا مثال عملي وقفتُ عليه من ذلك:

---

(١) «التقريب» (٦٤٦٤).

(٢) «طبقات المدلسين» (٤٣).

(٣) «أسماء المدلسين» (٤٩).

(٤) «المراسيل» (٨٤١)، ونقل الحافظ في «التهذيب» (١٠/ ٣١) نحوه عن العجلي، ولم أره في نسختي من «الثقات».

(٥) «العلل» (١٤٨٠).

(٦) «التاريخ الأوسط» (٢١٣٨).

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان مبارك يرسل إلى[١] الحسن». قيل: «يدلس؟»، قال: «نعم»، قال: «**وحدث يوما عن الحسن بحديث، فوُقِّف عليه، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث، عن أبي حرب، عن يونس**»[٢].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية مبارك عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: تدليس المبارك عن الحسن من النوع الذي يوجب التوقف في عنعنته حتى يصرح بالسماع، وهو ما عليه الأئمة -كما تقدم كلامهم-.

وأما صنيع الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- من كون تدليس المبارك مختلفا فيه، وأن هناك من قبله -بإطلاق-؛ فلم يظهر لي وجهه، ولم يتبين لي: مَن مِن الأئمة قَبِل تدليس الرجل، وهو لم يخرج له في الصحيح إلا تعليقا -عند البخاري-.

قال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «المبارك بن فضالة لم يخرجاه في الصحيحين؛ لسوء حفظه»[٣].

وأما ما ذكره ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين -وأنا أسمع- عن حديث مبارك، عن الحسن: أخبرني أبو الأحوص، عن عبد الله؛ فقال يحيى: «هو صحيح»[٤].

فلا يلزم من ذلك قبول ابن معين لتدليس المبارك -بإطلاق-، فلعله ثبت عنده سماعه من الحسن لهذا الحديث، أو أنه لم يغلط عليه في ذكر تصريحه بالسماع عن أبي الأحوص.

---

(١) كذا، ولعل الصواب: «عن».

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٣).

(٣) «سؤالات السجزي» (٦٥).

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» (٩٨).

قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول في حديث مبارك، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله؛ قال يحيى: «نعم، هو هكذا»، قلت له: «**سمع الحسن من أبي الأحوص؟**»، **قال**: «**نعم**»[١].

والمبارك معروف بأنه يغلط على الحسن في تصريحه بالسماع عمن لم يثبت سماعه منهم.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان مبارك يرفع حديثا كثيرا، ويقول في غير حديث عن الحسن: «نا عمران»، «نا ابن مغفل»، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره»[٢].

فيكون مراد ابن معين: أن المبارك لما صرح عن الحسن بسماعه من أبي الأحوص كان ضابطا، ولم يغلط عليه؛ وليس في هذا: قبول عنعنة المبارك عن الحسن -بإطلاق-.

وأما وصف الحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- للمبارك بالتسوية؛ فلم أقف على ما يؤيد ذلك.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «تاريخ الدوري» (٣٩٣٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩)، وانظره بلفظ آخر في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢٤).

وانظر كلاما آخر للأئمة في عدم الاعتماد على المبارك في مثل ذلك: لابن المديني -كما في «العلل» له (٦٣)-، وابن معين -كما في «تاريخ الدوري» (٤٥٩٧)-.

محمد بن إسحق بن يسار المدني -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: خمسين ومائة، ويقال: بعدها (خت م ٤) [١]

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١ - ابن نمير -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «إذا حدث عمن سمع من المعروفين؛ فهو حسن الحديث صدوق، إنما أُتِيَ أن يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة»[٢].

٢ - أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان ابن إسحاق يدلس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبيِّن: إذا كان سماعا قال: «حدثني»، وإذا لم يكن قال: «قال»»[٣].

وقال أيضا: «هو كثير التدليس جدا، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: «أخبرني» و«سمعت»»[٤].

٣- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «وإنما أُتي ما أُتي لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قِبَل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه؛ فهو ثبت يحتج بروايته»[٥].

٤ - الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وصفه بالتدليس[٦].

---

(١) أخرج له مسلم في المتابعات.

(٢) «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٥٩).

(٣) «العلل» للمروذي (٢).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٤).

(٥) «الثقات» (٧/ ٣٨٣).

(٦) «طبقات المدلسين» (٥١).

٥- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثاني الرابع من المدلسين[١].

٦- الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، ويُنسب إلى القدر، **ويدلس في حديثه**»[٢].

٧- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

٨- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «أكثر من التدليس، وخصوصا عن الضعفاء»، وذكره ضمن المرتبة الرابعة من المدلسين: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين[٤].

٩- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٠- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار**»[٦].

---

(١) «المعرفة» (١٠٥، ١٠٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٩).

(٣) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٨).

(٤) «جامع التحصيل» (١٠٩، ١١٣).

(٥) «منظومته» (٥٢).

(٦) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١٣)، وانظر «فتح الباري» (٩/ ٤٩٣).

١١ - أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المدلسين [١].

١٢ - البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين [٢].

١٣ - ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس**»[٣]، **ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٤].

١٤ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين [٥].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم ابن إسحق:**

الذين ذكرهم أهل العلم: مجاهد، وطلحة بن نافع، وسليط بن أيوب، وحكيم بن حكيم[٦].

*** ثانيا: من سمع منهم ابن إسحق، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

١ - قال علي بن المديني: حدثنا يعلى بن عبيد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي: «أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل». قال ابن المديني: «فكنت أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق، **فإذا هو قد دلسه**؛ حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن

---

(١) «المدلسون» (٥١).

(٢) «التبيين» (٦٠).

(٣) «التقريب» (٥٧٢٥).

(٤) «طبقات المدلسين» (٥١).

(٥) «أسماء المدلسين» (٤٥).

(٦) ترجمة ابن إسحق من «المراسيل».

إسحاق : **حدثني من لا أتهم، عن ابن أبي نجيح**، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ فإذا الحديث مضطرب»[١].

٢- قال الخليلي: «حديث محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه: أن النبي -ﷺ- قال: «نضر الله عبدا. . .» فيه علل واضطراب. رواه يعلى ومحمد أبناء عبيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي: **عن ابن إسحاق، عن الزهري نفسه**. ورواه عبد الله بن نمير، **عن محمد ابن إسحاق، عن عبد السلام بن حرب، عن الزهري**. ورواه يونس بن بكير، عن محمد ابن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه. **فقد بان أن محمد بن إسحاق لم يسمع هذا من الزهري، وإنما دلس فيه**»[٢].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية ابن إسحق عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: لا تقبل روايته عمن سمع منهم حتى يصرح بالسماع، وكلام الأئمة واضح في ذلك.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «المعرفة» للحاكم (١٠٧).

(٢) «الإرشاد» (١/ ٢٨٨).

محمد بن مسلم بن تَدْرُس

أبو الزبير المكي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ست وعشرين ومائة (ع)[١]

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

وقال: «أبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك ابن أنس؛ **فإذا قال: «سمعت جابرا» فهو صحيح، وكان يدلس»**[٣].

٢- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: **«ابن عيينة، وابن جريج، وأبو الزبير: كلهم مدلس»**[٤].

٣- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: **«كان مدلسا»**[٥]**، وذكره في المدلسين**[٦].

٤- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مشهور بالتدليس»، وذكره ضمن المرتبة الثالثة من المدلسين: مرتبة المختلف فيهم[٧].

---

(١) البخاري إنما أخرج له مقرونا.

(٢) «ذكر المدلسين» (١٥).

(٣) «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤٣).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠٥).

(٥) «الكاشف» (٥١٤٩).

(٦) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٨).

(٧) «جامع التحصيل» (١١٠، ١١٣).

٥- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٦- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢].

٧- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

٨- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «يدلس»[٤]، ووافق العلائي في صنيعه السابق[٥].

٩- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم أبو الزبير:**

منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-[٧].

وأما ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ فقد اختُلف في سماع أبي الزبير منه، والإثبات أولى؛ لأنه مقدم على النفي، والله أعلم[٨].

(١) «منظومته» (٤٧).

(٢) «المدلسون» (٤٩).

(٣) «التبيين» (٧٢).

(٤) «التقريب» (٦٢٩١).

(٥) «طبقات المدلسين» (٣٥).

(٦) «أسماء المدلسين» (٥٤).

(٧) قد أخرج مسلم لأبي الزبير عن ابن عمر وعائشة، وهذا على قاعدته المعروفة.

(٨) روى ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٧٠٨) عن ابن عيينة: «يقولون: أبو الزبير المكي لم يسمع من ابن

*** ثانيا: من سمع منهم أبو الزبير، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

عمدة أهل العلم -في هذا الجانب-: رواية أبي الزبير عن جابر -رضي الله عنه-.

قال الليث بن سعد: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فرفع إليَّ كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودتُه فسألته: أسمع هذا كله من جابر، فقال: «**منه ما سمعتُ، ومنه ما حُدِّثْناه عنه**»، فقلت: «**أَعْلِمْ على ما سمعتَ**»، **فأَعْلَمَ لي على هذا الذي عندي**[(١)].

ولا يعارضه ما ذكره الساجي: بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: استحلف شيبة[(٢)] أبا الزبير بين الركن والمقام: أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر، فقال: «والله إني سمعتها من جابر» يقولها ثلاثا[(٣)].

فإن خبر الليث السابق صحيح الإسناد، وهو نص في أن أبا الزبير لم يسمع أحاديث من جابر، والساجي لم يذكر من حدثه عن ابن معين، ويجوز أن تكون الأحاديث التي حلف عليها أبو الزبير من ضمن ما سمعه من جابر، فلا يعارض هذا تصريحه -هو نفسه- أنه لم يسمع أحاديث أخرى.

وقد تقدم قول الإمام أبي حاتم -رحمه الله-: «جالس سليمان اليشكري جابرا، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي، وبقيت الصحيفة عند امرأته، **فروى أبو الزبير**، وأبو سفيان، والشعبي: عن جابر، **وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة،**

=

عباس»، ثم ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه (٧١٠): «أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية».

وفي المقابل فقد أثبت البخاري سماعه منه -كما في «العلل الكبير» للترمذي (٢٣٠)-، وشرطه في هذه المسألة معلوم، فإثباته مقدم على نفي غيره.

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٣٣)، و«الكامل» لابن عدي (٦/ ١٢٤)، وغيرهما.

وقد ذكره ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢١-٣٢٢) من وجوه عن الليث بن سعد، وعنده: أن الأحاديث المسموعة نحو من ثلاثين.

(٢) كذا في الأصل، ولم يتبين لي من هو، ولعله تصحيف عن «شعبة».

(٣) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٢٩).

وكذلك قتادة»[١].

وهو من الوضوح بما ترى، وأن أكثر ما حدث أبو الزبير عن جابر إنما هو من صحيفة اليشكري.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية أبي الزبير عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: الراجح أن عنعنة أبي الزبير عن جابر مقبولة؛ لما تقدم من كلام أبي حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فإنه بيَّن أن واسطة أبي الزبير -فيما لم يسمعه من جابر- هو سليمان اليشكري، فيصير الأمر في حقه كما تقدم في حق أبي سفيان الإسكاف -سواء-.

والذين ردوا عنعنة أبي الزبير قبلوها في حالة واحدة:

إذا روى عنه الليث بن سعد؛ لما تقدم في قصتهما من أن أبا الزبير قد أعلم له على ما سمعه من جابر.

قال الحافظ ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «لا ينبغي أن يُتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو كان من رواية الليث عنه -وإن كان معنعنا-»[٢].

وقال الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قد تقدمت حكاية الليث بن سعد معه، وإن ما رواه عنه فهو مما سمعه من جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ما كان من رواية الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ فإنه مما لم يدلس فيه أبو الزبير»[٤].

وقبول عنعنة أبي الزبير عن جابر -مطلقا- هو مسلك الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «صحيحه»، فإنه أكثر من الاحتجاج بذلك.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢٢).

(٣) «جامع التحصيل» (٢٦٩).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٣١)، وبنحوه في «طبقات المدلسين» (٥٩).

وقد قال الحافظ الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «في «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهى من غير طريق الليث عنه، ففى القلب منها شيء»[(١)].

وسبقه إلى ذلك أبو الحسن بن القطان -رَحِمَهُ اللَّهُ-، فعاب على عبد الحق الإشبيلي سكوته عن هذه الأحاديث بمجرد وقوعها في الصحيح[(٢)].

وأما الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فقد سلك الطريقة الأخرى فقال: «كأن مسلما -رَحِمَهُ اللَّهُ- اطلع على أنها مما رواه الليث عنه -وإن لم يروها من طريقه-»[(٣)].

ولا حاجة إلى ذلك -بعد ما قررناه-.

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

ومرة أخرى: يخالف أهلَ العلم: عمرو عبد المنعم سليم، فينفي التدليس عن أبي الزبير، وإليك كلامه -مع الرد عليه-:

* **أولا**: ذكر المعترض كلاما كثيرا حول قصة الليث السابقة، يريد به أن يثبت أن رواية الليث عن أبي الزبير مجرد مناولة، وإن الليث قد عاد بعد ذلك ليحقق السماع من أبي الزبير؛ لئلا يكتفي بمجرد المناولة[(٤)].

قلت: وما شأن هذا بما نحن فيه؟!! فلئن سلمنا بما قال؛ فإن بحثنا في رواية أبي الزبير عن جابر، لا رواية الليث عن أبي الزبير، وموضع احتجاجنا من قصة الليث: إقرار أبي الزبير الصريح بعدم سماعه من جابر في أحاديث، وتعليمه على الأحاديث التي سمعها منه، ولا شأن لنا -بعد ذلك- بنوع رواية الليث عن أبي الزبير.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٩٨ وما بعدها).

(٣) «جامع التحصيل» (١١٠).

(٤) «الأجوبة الوافرة» (٤٤-٤٦).

* **ثانيا**: قال المعترض: «وإذا سلمنا -جدلا- بأن أبا الزبير مدلس؛ فكيف لم يصفه أحد ممن عاصره من العلماء بالتدليس، وتفطن إليه الليث بن سعد، وهو وارد إليه من مصر إلى مكة ليسمع حديثه، فرجع إليه يسأله عما سمعه مما لم يسمعه؟!» اهـ[١].

قلت: الجواب من وجوه:

١- لا يجوز الدفع بمثل هذا الكلام في وجه الإقرار الصريح من أبي الزبير نفسه بوقوع التدليس منه.

٢- من الذي قال: إنه يلزم لوصف الراوي بالتدليس أن يكون الواصف معاصرا له؟!! وإنما العبرة بالحجة، فلو وصفه بذلك متأخر عنه، ووقفنا على حجة تؤيد قوله؛ لما وسعنا إلا الإقرار بصحته، وقد نبَّهنا كثيرا على وجوب الأخذ بكلام الأئمة -وإن لم نقف على حجتهم-.

٣- قد نُقل وصف أبي الزبير بالتدليس عمن هم أقدم طبقة من النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال أبو الحسن بن القطان: «**وقد نص يحيى القطان، وأحمد بن حنبل، على أن ما لم يقل فيه: «حدثنا جابر»، لكن «عن جابر»؛ بينهما فيه فَيَافٍ**» اهـ[٢].

وقد وقف المعترض على هذا النقل، وذكره في نهاية بحثه، وعلق القول به على ثبوته عن الإمامين المذكورين؛ وليس ذا بجيد -بعد ما ذكرنا-.

* **ثالثا**: قال المعترض: إن شعبة قد سمع من أبي الزبير، ثم جرحه بأسباب غير التدليس[٣]، ومعلوم شدة شعبة على المدلسين[٤].

---

(١) «الأجوبة» (٤٤).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٢٣).

(٣) منها -كما هو مذكور في ترجمة أبي الزبير-: أنه رآه يسترجح في الميزان، ولا يحسن الصلاة، وقد افترى على سائل سأله في أمر فقهي؛ وردود العلماء على ذلك مذكورة في ترجمة أبي الزبير.

(٤) «الأجوبة» (٤٤).

قلت: الجواب من وجهين:

١- لا يجوز الدفع بمثل هذا -أيضا- في وجه الإقرار الصريح من الراوي نفسه بوقوع التدليس منه.

٢- يمكن أن يقال: إن شعبة لم يجالس أبا الزبير بما يكفي لوقوفه على التدليس منه، فإنه تركه بمجرد رؤيته للأمور التي اعتبرها جرحا فيه.

* **رابعا**: قال المعترض: إن وصف الذهبي لأبي الزبير بالتدليس إنما هو إرسال؛ لأن من ذكرهم الذهبي على أن أبا الزبير دلس عنهم: لم يسمع منهم أبو الزبير أصلا، وأيضا؛ فإن الذهبي قد مرَّض القول بتدليس أبي الزبير في كتابه: «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»[(١)].

قلت: الجواب من وجهين:

١- قد جزم الذهبي بوصف التدليس لأبي الزبير -كما سبق نقله-، فمراده -إذن- في الموضع الآخر: التنبيه على أن هذا الأمر لا يوجب رد رواية أبي الزبير مطلقا، وقد عبر عن ذلك صراحة بقوله: «**وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس**»[(٢)]، فهذا ليس نفيا للتدليس في نفسه.

٢- سبق التعليق على مذهب المعترض في حقيقة التدليس، وقد وصف أبا الزبير بالتدليس من يشترط فيه اللقاء -كالحافظ ابن حجر-، وقصة الليث بن سعد حجة في إثبات وصف التدليس -حتى على هذه الصورة-، بل كلام أبي حاتم المتقدم نص صريح في ذلك؛ فإنه بيَّن أن أبا الزبير سمع من جابر، ثم روى عنه أحاديث كثيرة بدون سماع؛ وهذه هي صورة التدليس -عند المعترض-!!

هذا آخر مناقشة المعترض، والله أعلم بالصواب.

---

(١) «الأجوبة» (٤٦)، وقول الذهبي المذكور في الكتاب المطبوع باسم: «من تُكلم فيه وهوموثَّق»، قال في أبي الزبير: «ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس».

(٢) «السير» (٥/ ٣٨١).

مغيرة بن مقسم الضبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ست وثلاثين ومائة -على الصحيح- (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «أما ما سمع؛ فهو حسن الحفظ، ولكنه ربما حدث بالشيء عن غيره عن إبراهيم»[(١)].

٢- ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مغيرة كان أعلم الناس بإبراهيم -ما سمع منه، وما لم يسمع-»[(٢)].

٣- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٣)].

٤- العجلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا أُوقف أخبرهم عمن سمعه»[(٤)].

٥- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان مدلسا»[(٥)].

٦- الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثاني والرابع من المدلسين[(٦)].

---

(١) «المنتخب من علل الخلال» (٢٣٩)، ويأتي نقل تمامه.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٤).

(٣) «ذكر المدلسين» (١٣).

(٤) «الثقات» (١٧٧٧).

(٥) «الثقات» (٧/ ٤٦٤).

(٦) «المعرفة» (١٠٥، ١٠٨).

٧- **الذهبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٨- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٢]**، ولم يصرح بذكره في مراتبهم.**

٩- **أبو محمود المقدسي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

١٠- **أبو زرعة العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

١١- **البرهان الحلبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس، ولاسيما عن إبراهيم**»[٦]**، وذكره في المرتبة الثالثة: المختلف فيهم**[٧].

١٣- **السيوطي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

(٢) «جامع التحصيل» (١١٠).

(٣) «منظومته» (٤٧).

(٤) «المدلسون» (٦٣).

(٥) «التبيين» (٧٦).

(٦) «التقريب» (٦٨٥١).

(٧) «طبقات المدلسين» (٤٦).

(٨) «أسماء المدلسين» (٥٧)، وقد وقع ذكره فيه محرفا، فراجع ذلك.

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم المغيرة:**

لم أقف على شيء في ذلك.

*** ثانيا: من سمع منهم المغيرة، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

المعروف من ذلك: شأنه مع إبراهيم النخعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وقد تقدم كلام الأئمة في ذلك، ومنهم: أحمد، وإليك تتمة كلامه:

قال: «عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد[١]، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العُكْلي[٢]، وعن عَبِيدة[٣]، وعن غيرهم[٤]»، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده[٥].

وقد ذهب الإمام أبو داود -رَحِمَهُ اللَّهُ- إلى نفي التدليس عن المغيرة.

قال الآجري: قلت لأبي داود: «سمع مغيرة من مجاهد؟»، قال: «نعم، وسمع من أبي وائل، ومن أبي رزين؛ **ومغيرة لا يدلس، سمع مغيرة من إبراهيم مائة وثمانين حديثا**».

وقال أبو داود: قال جرير[٦]: جلست إلى أبي جعفر الرازي، قال: «إنما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث!»، فلم أقل شيئا. وقال عليٌّ[٧]: «وفي كتاب جرير عن مغيرة

---

(١) هو ابن أبي سليمان.

(٢) هو ابن يزيد.

(٣) بفتح أوله، وهو ابن معتِّب الضبي.

(٤) والمذكورون ضعفاء، إلا الحارث العكلي؛ راجع تراجمهم من «التقريب».
وأما يزيد بن الوليد؛ فليس من رجال «التهذيب»، وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٣)، برواية غير واحد من الأعلام -وفيهم مغيرة-، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا؛ فهو -إذن- مستور، وقد وثقه ابن حبان (٧/ ٦٢٧) -على قاعدته المعروفة-.

(٥) هو تتمة ما سبق نقله من «علل» الخلال، وهذا السياق من «العلل» لعبد الله (٢١٨).

(٦) هو ابن عبد الحميد.

(٧) هو ابن المديني.

عن إبراهيم مائة سماع!».

قال أبو داود: وأنا حمزة بن نصير المروزي: سمعت أبا بكر بن عياش: قلت لمغيرة: «يا كذاب! إنما سمعتَ من إبراهيم مائة وثمانين».

قال أبو داود: «أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريبا من عشرين رجلا، وأدخل منصور بينه وبين إبراهيم عشرة رجال»[(١)].

قلت: هذا كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- بتمامه، وتقرير حجته: أن المغيرة كثير السماع من إبراهيم، وكونه يدخل بينه وبينه رجالًا: لا يُعتبر تدليسا، كما أن إدخال منصور بينه وبين إبراهيم رجالًا لم يعتبر تدليسا -كما سبق تقرير ذلك بشأن منصور في الباب الأول[(٢)]-.

إلا أن الصواب في قول سائر الأئمة بإثبات التدليس للمغيرة؛ لأنه قد ورد عن الآخذين عن مغيرة، بل عن المغيرة -نفسه-.

قال محمد بن فضيل: «كان المغيرة يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم»[(٣)].

وقال الفسوي: ثنا الحميدي: ثنا سفيان: ثنا مغيرة، عن إبراهيم: قال رجل عند النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «من يطع الله ورسوله؛ فقد رشد، ومن يعصهما؛ فقد غوى»، فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «لا تقل كذا؛ ولكن قل: «من يطع الله ورسوله؛ فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله؛ فقد غوى». **قال سفيان للمغيرة: «أسمعتَ ذا من إبراهيم؟»، فقال: «ما تريد إلى ذا؟!»، وحاد عنه، ولم يقل لي: سمعتُه من إبراهيم، ولا لم أسمعه؛ فلم أجالسه بعد.**

---

(١) «سؤالات الآجري» (٥١٩).

(٢) وأما قول أبي بكر بن عياش للمغيرة: «يا كذاب»؛ فإنما أراد به التدليس، أطلق عليه الكذب، وأبو داود إنما اعتمد منه على عِدَّة ما سمع المغيرة من إبراهيم، ولم يعتمد الوصف بالتدليس؛ لأنه صرح بنفيه عن المغيرة.

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٩٩).

قال الفسوي: ثني ابن نمير: قال ابن فضيل: قال مغيرة: «وكنت سمعتُ من إبراهيم». قال ابن نمير: «وكان ابن فضيل يرى أنما سمع مغيرة من إبراهيم: ما حمل عنه ابن فضيل، وهو أقل من مائتي حديث» أظنه ذكر نحو مائة وخمسين، أو أقلَّ[١].

فهذا ظاهر -تماما- في وقوع الإيهام من المغيرة، وهو أساس التدليس.

وقد علق الحافظ ابن حجر على كلام الإمام أبي داود قائلا: «وكأنه أراد ما حكاه العجلي: أنه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وُقِّف أخبرهم ممن سمعه»[٢].

قلت: وبتقدير أن يكون هذا مرادا للإمام أبي داود؛ فإنه ليس بحجة في دفع نفس التدليس عن الراوي، وقد تقدم أن ابن عيينة كان يقع معه ذلك، ويفصح عمن حدثه -إذا وُقِّف-، والأئمة متفقون على وصفه بالتدليس، وإنما ينفع هذا الأمر في قبول التدليس من عدمه، فإذا كان الراوي يسمي الثقات فيما بينه وبين شيخه؛ قُبل تدليسه -كما حصل لابن عيينة-، وإلا فلا، وسنذكر هذا الأمر -في حق المغيرة- في المبحث التالي.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

قد تقدم كلام الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- في أن تدليس المغيرة مختلف فيه، وهذا ظاهر من كلام من ذكرناه من الأئمة، وقد أخرج الشيخان حديثه بالعنعنة عن إبراهيم.

والأمر في ذلك موقوف على نسبة وقوع التدليس من المغيرة عن إبراهيم؛ فإن ما ذُكر من سماعه منه: عددٌ ليس بالقليل من الأحاديث، فإذا تبين أن تدليسه عنه قليل -بالقياس إلى ذلك-؛ كان من النوع المحتمل، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة لحديثه عن إبراهيم.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٧٩).

وأما ما نقله العلائي في «جامع التحصيل» (٢٨٤) عن ابن عمار الموصلي: «إنما سمع من إبراهيم ثلاثمائة وسبعين حديثا»؛ ففيه نظر، والعدد المذكور في كلام أبي بكر بن عياش وابن نمير: أَثْبَتُ.

(٢) «طبقات المدلسين» (٤٦).

فالأحوط الآن: التوقف في عنعنة المغيرة عن إبراهيم؛ مشيًا على ظاهر كلام الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وخصوصا مع تصريحه بأن المغيرة يدخل بينه وبين إبراهيم أناسا من الضعفاء.

وأما شأن الصحيحين؛ فقد تقدم الكلام عليه -مرارا-، وقد قال الحافظ بشأن الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه»[1].

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «هدى الساري» (٤٤٥).

هشيم بن بشير الواسطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: ثلاث وثمانين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- ابن المبارك -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: قلت لهشيم: «**ما لك تدلس وقد سمعتَ؟**»، قال: «كان كبيراك يدلسان»، وذكر الأعمش والثوري[(١)].

٢- وكيع بن الجراح -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

كتب إلى هشيم: «**بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها**»، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم: كان أستاذاك يفعلانه: الأعمش وسفيان»[(٢)].

٣- ابن سعد -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس كثيرا، فما قال في حديثه «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يقل فيه «أخبرنا» فليس بشيء**»[(٣)].

٤- أحمد بن حنبل -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس تدليسا وحشا**»[(٤)].

٥- العجلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»[(٥)].

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (قسم الرجال/ ٤٩).
(٢) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٩٠).
(٣) «الطبقات» (٧/ ٣١٣).
(٤) «العلل» للمروذي (٣١).
(٥) «الثقات» (١٧٤٥).

٦- **الجوزجاني** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**هشيم ما شئت من رجل، غير أنه كان يروي عن قوم لم يلقهم**»(١).

٧- **النسائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المدلسين(٢).

٨- **ابن حبان** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان مدلسا**»(٣).

٩- **ابن عدي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «هشيم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به؛ **إلا أنه نُسب إلى التدليس**، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب، وإذا حدث عن ثقة فلا بأس به، وربما يؤتى ويوجد في بعض أحاديثه منكر **إذا دلس في حديثه عن غير ثقة**»(٤).

١٠- **الحاكم** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في الجنس الثاني والجنس الرابع من المدلسين(٥).

١١- **الخليلي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»(٦).

١٢- **الخطيب البغدادي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**قد دلس هشيم عن جابر الجعفي وعن غيره من شيوخه أحاديث كثيرة**»(٧)،

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٧).

(٢) «ذكر المدلسين» (٨).

(٣) «الثقات» (٧/ ٥٨٧).

(٤) «الكامل» (٨/ ٤٦٥).

(٥) «المعرفة» (١٠٥، ١٠٨).

(٦) «الإرشاد» (١/ ١٩٦).

(٧) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٨).

وذكره تحت أخبار المدلسين[١].

١٣ - ابن الصلاح -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**هشيم أحد المدلسين**»[٢].

١٤ - الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**صاحب تدليس كثير، قد عُرف بذلك**»[٣].

١٥ - العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**مكثر من التدليس**»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: أصحاب التدليس المحتمل[٤].

١٦ - أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٧ - ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**هشيم مدلس**»[٦].

١٨ - أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره ضمن المدلسين[٧].

١٩ - البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٨].

---

(١) «الكفاية» (٣٦٠).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٢٢٤).

(٣) «السير» (٨/ ٢٨٩)، وانظر «الميزان» (٤/ ٣٠٦)، و«الكاشف» (٥٩٧٩).

(٤) «جامع التحصيل» (١١١، ١١٣).

(٥) «منظومته» (٤٦).

(٦) «فتح الباري» (٢/ ٢٠٦).

(٧) «المدلسون» (٦٨).

(٨) «التبيين» (٨٢).

٢٠- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كثير التدليس والإرسال الخفي**»[١]، **وخالف العلائي فذكره في المرتبة الثالثة: المختلف فيهم**[٢].

٢١- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم هشيم:**

منهم: أبو إسحاق السبيعي[٤]، وزاذان -والد منصور-، ومجالد بن سعيد[٥]، وعاصم بن كليب، وبيان بن بشر، وابن أبي نجيح، وعبد الله بن عمر العمري.

ونذكر هنا بما سبق من أقوال الأئمة في إطلاق التدليس على هذه الصورة.

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: «حدَّث هشيم عن سفيان الثوري؟»، فقال: «**دلس عنه**»، ثم قال: قال هشيم: «جئنا إلى إسماعيل بن أبي خالد، فلما رآه سفيان قام فخرج»، قال أبي: «كره أن يسمع مسائل هشيم»[٦].

وقال الإمام أحمد: حدثنا هشيم قال: زعم مجالد، عن الشعبي قال: «كان زياد يشتو بالبصرة، ويحمل شريحا معه يصيِّف بالكوفة». قال أحمد: «**كان هشيم -أُرى هشيما- تلقاه -يعني دلسه- من هيثم بن عدي**»[٧].

(١) «التقريب» (٧٣١٢)، وانظر «هدى الساري» (٤٤٩).

(٢) «طبقات المدلسين» (٤٧).

(٣) «أسماء المدلسين» (٦٢).

(٤) وهشيم يروي عن رجل يقال له: أبو إسحق الكوفي، وهو غير السبيعي، وسيأتي ذكر ذلك.

(٥) في «الكفاية» (٣٦٠) خبر طريف طرح فيه هشيم ثلاثة أنفس بينه وبين مجالد!!

(٦) «العلل» لعبد الله بن أحمد (٤٩٠٦).

(٧) «العلل» (٦٤٤).

وقال الإمام ابن معين: «**دلس هشيم عن زاذان -أبي منصور-، ولم يسمع منه**»(١).

*** ثانيا: من سمع منهم هشيم، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

هذا كثير جدا، بحيث أننا نحتاج إلى سياقه على أسماء شيوخ هشيم!!

١ - أبو بشر جعفر بن أبي وحشية:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن أبي بشر، عن عطاء: قلت لابن عباس: «أستأذن على أمي وأختي؟»، قال: «استأذن». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من أبي بشر**»(٢).

وقال الإمام أحمد أيضا: حدثنا هشيم، عن أبي بشر، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أنه كان يقول: «تذاكروا الحديث؛ فإن الحديث يهيج بعضه بعضا». قال أحمد: «**ولم يسمعه هشيم من أبي بشر، هذا حديث شعبة**»(٣).

٢ - منصور بن زاذان:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن منصور، عن الحسن: «في القوارير المكسرة بالصحاح والمكسرة أكثر، فلم يرى بذلك بأسا -إذا كان يدا بيد-، وكره ذلك ابن سيرين». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من منصور**»(٤).

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «أخطأ عبد الرحمن بن مهدي يوما، فقال: حدثنا هشيم: حدثنا منصور؛ **ولم يكن هشيم سمعه من منصور**»(٥).

---

(١) «تاريخ الدوري» (٤٨٨١).

(٢) «العلل» لعبد الله (٢١٤٣).

(٣) «العلل» (٢١٦٤).

(٤) «العلل» (٢١٦٨).

(٥) «تاريخ الدوري» (٣٦٢٠).

وقد روى الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٦٦) قصة ابن مهدي مع هشيم في حديث الحسن السابق، وفيها قوله: «يا أبا سعيد، هذا لم تسمعه من منصور».

٣- يونس بن عبيد:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن يونس، عن عمرو بن سعيد، قال: ذُكر عند الشعبي صدقة الفطر في أيام مَضَيْنَ من شوال،فقال:«ما أديتُها بعد». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من يونس**»(١).

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا معتمر، عن زهير -شيخ من بني سلول-، عن يونس، عن الحسن: «يجزيء من الصرم السلام». قال ابن معين: «وليس هذا الشيخ بشيء، **وقد دلسه هشيم عن يونس**، وليس هذا الحديث بشيء، ليس يرويه ثقة»(٢).

ومن لطيف تدليس هشيم عن يونس:

ما ذكره الإمام أحمد: كان هشيم يوما يقول: «حدثنا» و«أخبرنا»، ثم ذكر أنه لم يسمع! فقال: «يا صباح، قل لهم: توسعون الطريق حتى يمر الصبي والمرأة»!! ثم قال: «فلان عن يونس» و«فلان عن مغيرة»!!(٣)

٤- يعلى بن عطاء:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن يعلى بن عطاء، عن عبد الله بن سفيان الثقفي، عن أبيه: أن رجلا قال: «يا رسول الله». وقد قال هشيم: قلت: «يا رسول الله، مرني بأمر الإسلام أمرا لا أسأل عنه أحدا بعدك». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من يعلى ابن عطاء**»(٤).

٥- سيار أبو الحكم:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن سيار، عن أبي وائل: «لا يقرأ القرآنَ

---

(١) «العلل» (٢١٧٤).

(٢) «تاريخ الدوري» (٣٩٦٥)، «سؤالات ابن الجنيد» (٢٩١).

(٣) «العلل» (٢١٥٢).

(٤) «العلل» (٢١٧١).

جنب ولا حائض». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من سيار**»[١].

٦- الأعمش:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ثنا هشيم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله: «كنا لا نتوضأ من موطئ». قال أحمد: «**هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش**»[٢].

٧- عمرو بن دينار:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد: سألت البحر -يعني ابن عباس- عن لحوم الحمر الأهلية، قال: فتلا هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾. قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من عمرو**»[٣].

٨- أبو إسحق الشيباني:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن الشيباني، عن الشعبي: «أنه كان يجيز تزويج المريض في مرضه، ويجيز بيعه وشراءه». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من الشيباني**»[٤].

٩- المغيرة بن مقسم:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن سماك -يعني ابن سلمة- قال: «رأيت ابن عمر وابن عباس يتربعان في الصلاة». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من مغيرة**»[٥].

وقال الإمام أحمد أيضا: حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن الحارث العكلي، أنه كان

---

(١) «العلل» (٢١٢٧).
(٢) «العلل» (٢١٥٥).
(٣) «العلل» (٢١٧٧).
(٤) «العلل» (٢٢٥٧).
(٥) «العلل» (٢١٣٩).

يقول: «إذا انتهى الرجل إلى الجنازة -وقد كبر الإمام-؛ فلا يكبر حتى يكبر الإمام». قال أحمد: «**لم يسمعه هشيم من مغيرة**»[١].

وقال عباس الدوري: سألت يحيى عن أحاديث يرويها هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم: «النظر في مرآة الحجام دناءة»، و«إذا بلى المصحف دفن»، وأشباه هذه الأحاديث، فقال: «**سمعها هشيم من إبراهيم بن عطية الواسطي، عن مغيرة**». قلت ليحيى: «إبراهيم هذا سمع من المغيرة هذه الأحاديث؟»، قال: «كان إبراهيم هذا لا يساوي شيئا، وينبغي أن يكون قد سمع من مغيرة؛ **فهشيم إنما سمع هذه الأحاديث منه عن مغيرة، وكان يقول: «مغيرة»**[٢].

ولما أورد الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- إبراهيم المذكور قال: «عنده مناكير، **كان هشيم يدلس به**»[٣].

ومن لطيف تدليس هشيم عن مغيرة:

ما ذكره الإمام أحمد: كان هشيم يوما يقول: «حدثنا» و«أخبرنا»، ثم ذكر أنه لم يسمع! فقال: «يا صباح، قل لهم: توسعون الطريق حتى يمر الصبي والمرأة»!! ثم قال: «فلان عن يونس» و«فلان عن مغيرة»!![٤]

وما ذكره الحاكم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: «حدثنا حصين، ومغيرة، عن إبراهيم»، فلما فرغ قال لهم: «هل دلستُ لكم اليوم؟»،

---

(١) «العلل» (٢١٦٣).

(٢) «تاريخ الدوري» (٤٩٢٦).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣١١)، وبنحوه قال الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الكنى والأسماء» (٩٤)، وكذا ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٩٨).

(٤) «العلل» (٢١٥٢).

فقالوا: «لا»، فقال: «**لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت: «حدثني حصين»، ومغيرة غير مسموع لي**»!![1].

١٠- جابر الجعفي:

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي، وكل شيء حدث عن جابر مدلس إلا هذين**»[2].

١١- علي بن زيد بن جُدعان:

سئل الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن حديث هشيم، عن علي بن زيد، عن أيوب بن عبد الله اللخمي، عن ابن عمر قال: «وقع في سهمي يوم جلولاء جارية، كأن عنقها إبريق فضة، فما ملكت نفسي أن قبلتها -والناس ينظرون-»، فقال: «**لم يسمعه من علي بن زيد، ولم يسمع هشيم أيضا من على بن زيد حديث رأس العقل، وقد سمع هشيم من علي ابن زيد أحاديث غير هذه**»[3].

وقال الإمام ابن معين أيضا: **سمعت هشيما يحدث يوما فقال: «حدثنا على بن زيد»، ثم ذكر أنه لم يسمعه من علي بن زيد! فتنحنح ثم قال: «سووا الطريق»!! ثم قال: «قال على بن زيد»**[4].

---

(١) «المعرفة» (١٠٥).

واعلم أن المغيرة من مشاهير شيوخ هشيم، وقد روى ابن محرز في «سؤالاته» (٢/ ٢٤٣) عن سفيان الثوري: «أهل واسط فى هشيم يزعمون أنه لم يسمع من مغيرة؛ بلى -والله- لقد سمع وحفظ».

(٢) «العلل» (٢١٤٩).

(٣) «تاريخ الدوري» (٤٩٨١)، وقد نفى سماعَ هشيم من عليٍّ في هذين الحديثين: أحمد -كما في «العلل» (٢١٨٩، ٢٢٦٦)-، وأبو حاتم -كما في «العلل» لابنه (٥/ ٥٥٧)-.

(٤) «تاريخ الدوري» (٤٩٢١).

وقد ذهب أحمد إلى نفي سماع هشيم من علي بن زيد -كما رواه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٨٦٣)-، ولما نقل الذهبي كلامه في «السير» أورد بعده حديثا فيه تصريح هشيم بالسماع من عليٍّ، ثم قال (٨/ ٢٩٤): «وفيه تصريح الإخبار عن علي -كما ترى-، وقد مر قول أحمد بن حنبل، فالله أعلم».

قال أبو حازم -عفا الله عنه-:

وفي هذا القدر كفاية، وإلا فالشواهد كثيرة، عمن ذكرناهم وعمن لم نذكرهم[١].

والواقع أن هشيما -عفا الله عنه- كان متفنِّنًا في التدليس! يأتي منه غيرَ نوعٍ وصورةٍ.

فمن ذلك: تدليس الإسناد -كما سبق-.

ومن ذلك: تدليس الشيوخ، وله عن هشيم أمثلة عديدة، نكتفي منها بواحد مشهور:

قال الإمام ابن مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «أعياني هشيم عن أبي إسحاق الكوفي، حتى قال في شيء: «عن عكرمة». قال الإمام ابن المديني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كنا نظنه عبد الله بن ميسرة أبو ليلى، كناه ببعض بنيه»[٢].

وقال الإمام ابن معين -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «هشيم يحدث عن أبى اسحق الكوفى، فيقول مرة: أبو إسحاق الكوفى، ومرة أخرى: «أبو عبد الجليل»، وهو أبو ليلى، واسم هذا الشيخ: عبد الله بن ميسرة، ولم يكن ثقة»[٣].

وقال الإمام أبو داود -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قلت لأبي عبد الله: «أبو ليلى؟»، قال: «اسمه عبد الله

---

(١) وكتاب «العلل» لعبد الله بن أحمد مشحون بذكر ذلك.

ومما يُنبه عليه: أن الدارقطني استدرك في «التتبع» (٣٥٨) على البخاري حديث أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات»، وكان مما ذكره: أن هشيما دلسه عن عبيد الله بن أبي بكر، وهكذا قال قَبْلَهُ أحمد -كما في «العلل» (٢٢٢٦)-؛ والصواب أن هشيما سمع هذا الحديث من عبيدالله -كما بينه الحافظ في «هدى الساري» (٣٥٣)-.

وأيضا رواية هشيم عن الزهري لا تدخل في التدليس؛ فإنه سمع منه أحاديث، وكتبها في صحيفة، ثم ذهبت عنه الصحيفة، فلم يحفظ منها إلا أربعة أحاديث، فالباقي -إذن- لا يقال فيه: مدلس؛ وراجع لذلك: «العلل» لعبد الله (٢٠٥١)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٠١)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٨)، و«السير» (٨/ ٢٩٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٦).

(٣) «سؤالات ابن محرز» (١/ ٦٣-٦٤)، وانظر «تاريخ الدوري» (١٢٤١، ١٨٩٢، ٤٨٦١).

ابن ميسرة، كان هشيم يقول: أبو إسحاق الكوفي»، قلت: «هو أبو ليلى؟»، قال: «هي أحاديثه»[١].

قال أبو داود: وسمعت أحمد مرة أخرى قال: «هشيم كان يحدث عن أبي إسحاق الكوفي، ظنناه أبا ليلى، فقال عبد الرحمن: وقفته على حديث من حديثه فقلت: سمعتَه من عكرمة؟»، قال: «نعم». قال أحمد: «وأبو ليلى متى سمع من عكرمة؟ إنما يحدث عن أبي حريز، وإبراهيم بن أبي حرة»[٢].

قلت: ومن ذلك: تدليس العطف، كما في الحكاية السابقة التي ذكرها الحاكم في رواية هشيم عن حصين ومغيرة.

ومن ذلك: تدليس السكوت (القطع).

قال الإمام يعقوب بن شيبة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سمعت أبا الأحوص البغوي -إن شاء الله-، أو حدثنيه حسن بن وهب عنه، وذكر هشيما وتدليسه، فقال: «جلست إلى جانبه وهو يحدث، فجعل يقول: «أخبرنا»، يرفع صوته، **ثم يسكت فيقول فيما بينه وبين نفسه: «فلان»**، ثم يرفع صوته: داود، عن الشعبي، عن فلان، عن فلان»!![٣].

ومن ذلك: تدليس التسوية.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: حدثنا يوما هشيم: أخبرنا ابن شبرمة، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس: «حرمت الخمر بعينها» ثم قص الحديث. قال أحمد: أخبرني أبو الأحوص محمد بن حيان، أن هشيما حدثهم عن ابن شبرمة، **ثم حرك هشيم شفتيه فقال: «عمن حدثه»**، ثم قال: «عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس، هذا الحديث». قال

---

(١) «مسائل أبي داود» (٥٤).

(٢) «مسائل أبي داود» (٥٥).

(٣) «الكفاية» (١٦٥).

أحمد: «ابن شبرمة لم يسمع من عبد الله بن شداد شيئا»!![1].

وربما فعل ذلك في المتن أيضا!!

قال أحمد: «كان يدلس تدليسا وحشا، **وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله**»[2].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية هشيم عمن لم يسمع منهم.

*** ثانيا**: لا تقبل رواية هشيم عمن سمع منهم حتى يصرح بالسماع.

والحق أن هذا هو الذي لا ينبغي سواه؛ لما عرفتَ من شأن هشيم.

وقد تقدم اعترافه بالتدليس -كما سبق في كلامه لابن المبارك ووكيع-.

وقال زحمويه: سمعت هشيما يقول: «طلبت الحديث وذاكرت به ثلاثين سنة، **فإذا قلت لك: «حدثنا» و«أخبرنا»؛ فلا عليك من خالفك**»[3].

وقال الفضل بن موسى: قيل لهشيم: «**ما يحملك على هذا؟**» **يعني التدليس، قال: «إنه أشهى شيء**»[4].

وبهذا تعرف ما في صنيع الحافظ العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ- لما ذكر هشيما ضمن أصحاب التدليس المحتمل.

وشأن الشيخين في إخراج حديثه بالعنعنة قد أجاب الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ- عما يخص الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- منه، فقال: «قد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان

---

(١) «العلل» (٧٢٣)، وانظر مثالا آخر في «النكت» للحافظ ابن حجر (٢/ ٦٢١)، سوَّى فيه هشيم بإسقاط الثقة.

(٢) «العلل» للمروذي (٣١).

(٣) «سؤالات ابن محرز» (٢/ ٢٤٣)، ونحوه في «العلل» لعبد الله بن أحمد (٢١٣٤).

(٤) «الكفاية» للخطيب (٣٦٠).

لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك: إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر» اهـ[١].

فلم يبق إلا الإمام مسلم -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ومن نظر فيما أخرجه من حديث هشيم وجد الأمر لا يبعد كثيرا عما ذكره الحافظ بشأن البخاري، وعلى كل حال؛ فقد تقدم الكلام على أحاديث المدلسين الواقعة في الصحيح بالعنعنة.

واعلم أن عنعنة هشيم تقبل في حالة واحدة:

إذا روى عن حصين بن عبد الرحمن، وحصين من أكابر شيوخ هشيم، وهشيم أعلم الناس به.

قال الإمام أحمد -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين، ولا يكاد يدلس عن حصين**»[٢].

وأما قول إبراهيم بن عبد الله الهروي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «كان هشيم يدلس عن أبي بشر أكثر مما يدلس عن حصين»[٣].

فإن فُهم منه إثبات التدليس عن حصين فهو قليل، فيأخذ حكم التدليس المحتمل، وإلا فالإمام أحمد أعلم بحديث هشيم، ولم أقف على شيء ذكره الأئمة أن هشيما دلس فيه عن حصين.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «هدى الساري» (٤٤٩).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٩).

(٣) «المراسيل» (٨٦٨).

الوليد بن مسلم الدمشقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: أربع أو خمس وتسعين ومائة (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «الوليد بن مَزْيَد أحبُّ إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، كان لا يخطىء ولا يدلس»[(١)].

٢- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كان يدلس ويسوِّي»[(٢)].

٣- الذهبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «إذا قال الوليد: «عن ابن جريج» أو «عن الأوزاعي»؛ فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة»[(٣)]، وذكره في المدلسين[(٤)].

٤- العلائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «مكثر من التدليس، ويعاني التسوية»، وذكره ضمن المرتبة الرابعة من المدلسين: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع[(٥)].

٥- أبو محمود المقدسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[(٦)].

---

(١) «تسمية فقهاء الأمصار» (١١٤)، ولم يذكر الوليد بن مسلم في «جزء المدلسين».

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١١٠).

(٣) «الميزان» (٤/ ٣٤٨)، وانظر «السير» (٩/ ٢١٢)، و«الكاشف» (٦٠٩٤).

(٤) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٩).

(٥) «جامع التحصيل» (١١١، ١١٣).

(٦) «منظومته» (٥٠).

٦- ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «الوليد مدلس عن غير الثقات»[١]، وذكر تدليس التسوية، فقال: «وكان الوليد ابن مسلم يفعل ذلك»[٢].

٧- أبو زرعة العراقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

٨- البرهان الحلبي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٤].

٩- ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كثير التدليس والتسوية»[٥]، ووافق العلائي في صنيعه السابق[٦].

١٠- السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٧].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم الوليد:**

لم أقف على شيء في ذلك.

*** ثانيا: من سمع منهم الوليد، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

العمدة في ذلك: صنيعه مع الأوزاعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٣٢٣).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٢٥).

(٣) «المدلسون» (٦٩).

(٤) «التبيين» (٨٣).

(٥) «التقريب» (٧٤٥٦)، و«هدى الساري» (٤٥٠).

(٦) «طبقات المدلسين» (٥١).

(٧) «أسماء المدلسين» (٦٣).

قال الحافظ أبو مسهر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابا، وهو يقول فيها: «قال الأوزاعي»**»[(١)].

وقال أبو مسهر أيضا: «**كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم**»[(٢)].

وقال الحافظ صالح جزرة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد ابن مسلم: «**قد أفسدتَ حديث الأوزاعي**». **قال**: «**كيف؟**»، **قلت**: «**تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد؛ وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري: إبراهيم ابن مرة، وقرة، وغيرهما؛ فما يحملك على هذا؟**» **قال**: «**أُنْبِلُ الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء**». **قلت**: «**فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء -وهؤلاء ضعفاء- أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات؛ ضُعِّف الأوزاعي**». **فلم يلتفت إلى قولي**»[(٣)].

وقال الإمام الترمذي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سألت محمدا عن حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «ذبح رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن». فقال: «**إن الوليد بن مسلم لم يقل فيه: «حدثنا الأوزاعي»، وأُراه أخذه عن يوسف بن السفر، ويوسف ذاهب الحديث**». وضعف محمد هذا الحديث»[(٤)].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٩١).
(٢) «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٩١).
(٣) «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٩١).
(٤) «العلل الكبير» (٢٢٨).

وقال الإمام الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**الوليد بن مسلم يرسل عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، مثل: نافع، وعطاء، والزهري؛ فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء، يعني: مثل عبد الله ابن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم**»[(١)].

قلت: فهذا صريح -كما ترى- في إثبات تدليس الإسناد والتسوية.

وقد وقفت على مثال آخر لتدليس الوليد عن غير الأوزاعي:

قال الحافظ ابن أبي حاتم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن شيبان، عن علي بن عبد الله ابن عباس: أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «يمن الخيل في شقرها»؟

قال أبي: روى زيد بن الحباب، عن عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. ورواه حسين بن محمد المروروذي، عن شيبان، عن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قلت لأبي: «أيهما أصح؟».

قال: «حديث حسين بن محمد صحيح، وحديث زيد بن حباب صحيح؛ كان سليمان وعبد الصمد أخوين، وقد رويا هذا الحديث جميعا - موصل- عن أبيه، عن جده؛ **والذي أرى: أن الوليد بن مسلم ترك سليمان من الإسناد على العمد؛ لأن سليمان أسرف في القتل والنكاية فيهم، فكان يكره أن يكون ذكره في الحديث**»[(٢)].

وقد ذُكر عن الوليد -أيضا- أنه كان يدلس الشيوخ.

قال الحافظ ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ- في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: «**وهو الذي يدلس عنه الوليد بن مسلم، يقول: «قال أبو عمرو» و«حدثنا أبو عمرو، عن الزهري»**،

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» (٦٣٢)، ونحوه في «سؤالات السلمي» (٤٠٠).

(٢) «العلل» (٣/ ٤٢١).

يوهم أنه الأوزاعي، وإنما هو ابن تميم»[١].

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

لا تقبل رواية الوليد حتى يصرح بالسماع في شيوخه، وفي شيوخهم أيضا.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «المجروحين» (٢/ ٥٥).

يحيى بن أبي كثير اليمامي -رَحِمَهُ اللَّهُ-

ت: اثنين وثلاثين ومائة، وقيل: قبلها (ع)

*** المبحث الأول: أقوال الأئمة في وصفه بالتدليس:**

١- العقيلي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**ذُكر بالتدليس**»(١).

٢- النسائي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين(٢).

٣- ابن خزيمة -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**أحد المدلسين**»(٣).

٤- ابن حبان -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**كان يدلس**»(٤).

٥- الدارقطني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**يدلس كثيرا**»(٥).

٦- ابن القطان الفاسي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**والرجل من مذهبه جواز التدليس، بل كان عاملا به**»(٦).

---

(١) «الضعفاء» (٤/ ٤٢٣).

(٢) «ذكر المدلسين» (٤).

(٣) «كتاب التوحيد» (٣٥٩).

(٤) «الثقات» (٧/ ٥٩٢).

(٥) «التتبع» (١٢٦)، وقال في «العلل» (١١/ ١٢٤): «معروف بالتدليس».

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٧٩).

٧- **الذهبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

٨- **العلائي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «كثير التدليس، وهو مكثر من الإرسال أيضا»، وذكره ضمن المرتبة الثانية من المدلسين: أصحاب التدليس المحتمل[٢].

٩- **أبو محمود المقدسي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٣].

١٠- **ابن رجب** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «**في هذه الرواية تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع لهذا من عكرمة، فزال بذلك ما كان يخشى من تدليسه**»[٤].

١١- **أبو زرعة العراقي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٥].

١٢- **البرهان الحلبي** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[٦].

١٣- **ابن حجر** -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

قال: «يدلس ويرسل»[٧]**، ووافق العلائي في صنيعه السابق**[٨].

---

(١) المنظومة رواها عنه: ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٧).

(٢) «جامع التحصيل» (١١٠، ١١٣، ٢٩٩).

(٣) «منظومته» (٤٨).

(٤) «فتح الباري» (٢/ ٣٦٢).

(٥) «المدلسون» (٧٣).

(٦) «التبيين» (٨٧).

(٧) «التقريب» (٧٦٨٢)، وانظر «هدى الساري» (٥٣١).

(٨) «طبقات المدلسين» (٢٠).

١٤ - السيوطي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ذكره في المدلسين[١].

*** المبحث الثاني: الأدلة والشواهد:**

*** أولا: من لم يسمع منهم يحيى:**

منهم: جمع من الصحابة، وقد صرح غير واحد من الأئمة أنه لم يدرك أحدا منهم إلا أنس بن مالك -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقد رآه، ولم يسمع منهم شيئا[٢].

ونذكر بما سبق من إطلاق الأئمة للتدليس على هذه الصورة.

قال ابن معين: «**لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلَّام**، وقدم معاوية بن سلَّام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير، **أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه، فدلسه عنه**»[٣].

وقال ابن حبان: «**كان يدلس، فكلما روى عن أنس؛ فقد دلس عنه، ولم يسمع من أنس، ولا من صحابي شيئا**»[٤].

وقد كان يحيى بن أبي كثير يحدث من الكتب، ويستعمل في ذلك: «بلغني».

قال يحيى: «**كل شيء أقول لكم: بلغني؛ فهو كتاب**»[٥].

وقال حسين المعلِّم: قلنا ليحيى: «**إنك تحدثنا عن قوم لم تلقهم، ولم تسمع منهم**»[٦].

وقال همام بن يحيى: «**ما رأيت أصلب وجها من يحيى بن أبي كثير، كنا نحدثه**

---

(١) «أسماء المدلسين» (٦٧).

(٢) قال ذلك غير واحد، منهم -كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم-: ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة.
وقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٨٩٣) عن الأثرم: قلت لأبي عبد الله: «يحيى سمع من أنس؟»، قال: «قد رآه، فلا أدري سمع منه أم لا»؛ وجزمُ الباقين مقدَّمٌ عليه.

(٣) «تاريخ الدوري» (٣٩٨٣).

(٤) «الثقات» (٧/ ٥٩٢).

(٥) «تاريخ الدوري» (٤٧٣١).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٢٣).

بالغداة، فيروح بالعشي فيحدثناه»[١]**، يعني: يدلس، ولا يذكر من حدثه به**[٢].

قلت: وهذا شامل لمن سمع منهم يحيى، ومن لم يسمع منهم.

*** ثانيا: من سمع منهم يحيى، وحدث عنهم بما لم يسمع:**

١ - تقدم قول ابن معين في رواية يحيى عن زيد بن سلام.

ولما نقل ابن أبي حاتم قوله؛ ذكر عن أبيه: «**قد سمع منه**».

ثم قال أبو حاتم: ثنا أبو توبة[٣]، عن معاوية بن سلام: قال يحيى بن أبي كثير: «**قد كان أخوك**[٤] **يجيئنا، فنسمع منه**»[٥].

قلت: فثبت بذلك سماع يحيى من زيد بن سلام[٦]، فروايته -بعد ذلك- ما لم يسمع منه بواسطة أخيه معاوية: تدخل في هذا النوع[٧].

٢- تقدم قول همام بن يحيى، وقد بينتُ ما فيهما من الشمول لمن سمع منهم يحيى، ومن لم يسمع منهم.

*** المبحث الثالث: النتيجة:**

*** أولا**: لا تقبل رواية يحيى عمن لم يسمع منهم.

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٢٣).

(٢) «تاريخ الدوري» (٣٩٨٥)، «هدى الساري» (٥٣١).

(٣) هو الربيع بن نافع الحلبي، أحد الأعلام.

(٤) وقع في المطبوعة: «أبوك»، وهو خطأ فاحش؛ فإن القصد إثبات سماع يحيى من زيد، لا من أبيه، وقد قال أبو حاتم -كما في «الجرح والتعديل»- في سلَّام -والد زيد ومعاوية-: «لا أعلم أحدا روى عنه، إنما الناس يروون: معاوية بن سلام عن جده، ومعاوية بن سلام عن أخيه، فأما معاوية بن سلام عن أبيه؛ فلا أعرفه».

(٥) «المراسيل» (٨٩٦).

(٦) ونقل العلائي في «جامع التحصيل» (٢٩٩) عن الأثرم: قلت لأبي عبد الله: «يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟»، قال: «ما أشبهه».

(٧) وأما روايته عن أبي سلام -جَدِّ زيد ومعاوية-؛ فمنقطعة -كما صرح به غير واحد-.

* **ثانيا**: قد كدتُ أجزم بالتوقف في عنعنة يحيى عمن سمع منه حتى يصرح بالسماع؛ لما ذُكر من كثرة تدليسه؛ لولا قول الإمام أبي حاتم الرازي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «**يحيى بن أبي كثير إمام، لا يحدث إلا عن ثقة**»[(١)]، وقد رأينا في المثالين السابقين أنه دلس عن مثل معاوية ابن سلام وهمام بن يحيى.

نعم؛ قولهم: «فلان لا يحدث إلا عن ثقة» أغلبيٌّ، لا كليٌّ، بمعنى أن غالب شيوخه كذلك[(٢)]؛ لكن هذا لا يعارض ما ذكرناه بشأن يحيى بن أبي كثير؛ لأنه إذا كان غالب شيوخه ثقات فهو لا يدلس غالبا إلا عنهم، والعبرة بالغالب.

فهذا يقوي كون تدليس يحيى من النوع المحتمل -كما جزم به الحافظان العلائي وابن حجر-، ولا ينافيه -حينئذ- كثرة التدليس؛ فهذا سفيان بن عيينة مكثر من التدليس، وتدليسه مقبول -باتفاق-؛ لأنه لا يحدث إلا عن ثقة، فإذا وقفنا على مثل ذلك في غيره؛ فالحكم واحد.

والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤٢)، وبنحوه في ترجمة عبد الله بن يزيد المخزومي (٥/ ١٩٨).

(٢) وتصديق هذا في شأن يحيى بن أبي كثير نفسه، فقد روى عن بعض الشيوخ المجهولين عند أهل العلم -ومنهم أبو حاتم الرازي نفسه-، مثل: باب بن عمير الحنفي، وثمامة بن كلاب اليمامي، وأبي إبراهيم الأشهلي.

قال أبو حازم -أحسن الله خاتمته-:

هذا آخر المراد من كتابي هذا، وأسأل الله التوفيق والقبول والنفع.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم الكتاب بحمد الله

وكان الفراغ منه: في غرة شعبان

سنة تسع وثلاثين وأربعمائة وألف

من الهجرة النبوية

الفهرس

مقدمة ٤
سبب تأليف الكتاب ٥
خطة الكتاب الإجمالية ٥
التنبيه على مذهب التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث ٦
الباب الأول: في تحقيق المسألة ٧
الفصل الأول: في ذكر كلام الحافظين العراقي وابن حجر ٨
الحقيقة اللغوية للتدليس ٨
كلام الحافظ العراقي ٨
كلام الحافظ ابن حجر ١٠
الفصل الثاني: في سياق أقوال أئمة الحديث المتأخرين ١٣
الطريقة المتبعة في هذا الفصل ١٣
كلام الحافظ الخطيب البغدادي ١٤
كلام الحافظ أبي الحسن بن القطان ١٩
سياق أقوال سائر العلماء ٢١
القسم الأول: من صرح بدخول رواية المعاصر غير الملاقي في حد التدليس ٢١
القسم الثاني: من صرح باشتراط اللقاء في حد التدليس ٢٩
القسم الثالث: من كان كلامه محتملا ٣١
نتيجة هذا الفصل ٣٤
الفصل الثالث: في تحقيق مذهب أئمة الحديث المتقدمين ٣٥

الطريقة المتبعة في هذا الفصل ٣٥
القسم الأول: إطلاق التدليس على رواية المعاصر غير الملاقي ٣٦
القسم الثاني: نفي التدليس عن بعض الرواة ٤٦
القسم الثالث: استعمالات أخرى للفظ التدليس ٥٦
خلاصة هذا الفصل، والرد على المفرِّقين بين منهج المتقدمين والمتأخرين ٥٩
الفصل الرابع: في تثبيت القول الراجح، وتزييف ما يخالفه، وبيان ما ينبني على ذلك من العمل ٦٠
تلخيص حجة القول الراجح ٦٠
اعتراضات وجوابها ٦٠
ما ينبني على القول الصحيح من العمل ٦٨
الرد على القائلين باشتراط اللقاء في حد التدليس ٧٠
بيان رجوع المؤلف عن هذا القول ٧٥
رد آخر على المفرِّقين بين منهج المتقدمين والمتأخرين ٧٦
حقيقة الخلاف مع القائلين باشتراط اللقاء ٧٦
الرد على من أطلق التدليس على رواية الراوي عمن لم يسمع منه مطلقا ٨٠
الفصل الخامس: في المرسل الخفي وحقيقته ٨٦
ذكر أقوال العلماء في حقيقة المرسل الخفي ٨٦
بيان أن انتفاء المعاصرة لا يدخل في المرسل الخفي ٩١
تحقيق الفرق بين التدليس والإرسال الخفي ٩٣
رد آخر على المفرقين بين منهج المتقدمين والمتأخرين ٩٤

خلاصة الفصل ٩٦
التنبيه على كتاب حاتم العوني في هذه المسألة، وبيان حاله باختصار ٩٧
الباب الثاني: في ذكر بعض المشاهير الموصوفين بالتدليس ٩٩
الهدف من عقد هذا الباب ١٠٠
الخطة المتبعة في هذا الباب ١٠١
إبراهيم بن يزيد النخعي ١٠٣
بقية بن الوليد الحمصي ١١١
حجاج بن أرطأة الكوفي ١٢١
الحسن بن أبي الحسن البصري ١٢٩
حفص بن غياث النخعي ١٤٣
حميد بن أبي حميد الطويل البصري ١٤٥
زكريا بن أبي زائدة الكوفي ١٥٠
سعيد بن أبي عروبة البصري ١٥٥
سفيان بن سعيد الثوري ١٦٢
سفيان بن عيينة الهلالي ١٧٢
سليمان بن طرخان التيمي ١٨١
سليمان بن مهران الأعمش ١٨٤
طلحة بن نافع أبو سفيان الإسكاف ١٩٧
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي ٢٠٢
عمر بن علي المقدمي ٢١١

عمرو بن عبد الله أبو إسحق السبيعي ٢١٦
قتادة بن دعامة السدوسي ٢٢٢
مبارك بن فضالة البصري ٢٣٤
محمد بن إسحق بن يسار المدني ٢٣٩
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي ٢٤٣
مغيرة بن مقسم الضبي ٢٥٠
هشيم بن بشير الواسطي ٢٥٦
الوليد بن مسلم الدمشقي ٢٦٩
يحيى بن أبي كثير اليمامي ٢٧٤
خاتمة الكتاب ٢٧٩
الفهرس ٢٨٠